

سلام... أم سراب؟

محمد سيد أحمد

دار الشروق

سلامٌ.. أم سراب؟

الطبعة الأولى
١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس . 93091 SHROK UN
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨٦٧٥٥٥ - تلكس : SHOROK 20175 LE

محمد سيد أحمد

سلام .. أم سراب؟

دار الشروق

إهداء

إلى والدتى ..

رحمها الله ..

ذات الإيمان الذى لم يتزعزع أبدًا

فى وجه الشدائد ..

محمد السيد أحمد

مُقـــدّمـــة

أثر الفـــراشة

برزت فى هذه السنوات الأخيرة التى هى بسبيلها أن تختم الألفية الثانية بعد ميلاد المسيح، نظريات علمية تخالف الكثير مما نسب إلى العلم طوال قرون، « نظرية الفوضى» CHAOS THEORY للعلامة إيليا بريجوجين، و« نظرية التركيب» (أو «التعقيد») COMPLEXITY THEORY ، التى تصدت لكيفية التمييز بين «المركب» و«البسيط» للعلامة مرى جيلمان، مكتشف « الكوارك»، أبسط جسيم فى الكون. ومن أبرز ما أفرزته النظريتان ما يسمى بـ « التغذية العكسية الموجبة» POSITIVE FEEDBACK وهو ما يطلق عليه، فى مجال الأرصاد الجوية، اسم « أثر الفراشة» BUTTERFLY EFFECT . وحسب هذه النظرية قد يكون لخفقان أجنحة فراشة أثر هائل على الأوضاع المناخية. قد تتضاعف الآثار المتراكمة لحركة أجنحة هذه الفراشة بدلا من أن تتبدد وتنمحى كما هو متوقع، حتى يترتب عليها فى النهاية وقوع عاصفة فى موقع آخر، قريب أو بعيد. إن أمورا تافهة تبدو هامشية قد تصبح حاسمة فى تقرير تحولات كبرى. وما اكتشف فى هذا الصدد بشأن العلوم الطبيعية وارد أن يصبح موضع تأملات المؤرخين والمحللين فى مجال العلوم الإنسانية.

فثمة جاليات ضئيلة الشأن كانت فى الأصل متوطنة فى عدد من مجتمعات شرق أوروبا ذات الأهمية الهامشية نوعا، وبالذات فى بعض مدن البلطيق، وأوكرانيا، وبولندا، وروسيا، وعرفها الكاتب أرثر كوستلر بـ « السبط الثالثة عشرة» . وقصد بذلك أن انتساب هذه الجاليات إلى الأسباط الاثنى عشر التى شكلت مملكة إسرائيل فى التوراة تعوزه الأدلة القاطعة. ولكن شاءت الأقدار أن هؤلاء اليهود ـ الأشكيناز فى الأغلب ـ قد تعرضوا لحملات إبادة عرفت بالـ « بوجرومات» ، وعانوا من صور اضطهاد شتى. فمنهم ، ومنذ نهايات القرن الماضى، من هاجر إلى أمريكا، وشكل

هؤلاء عصب الجالية اليهودية هناك، بالذات فى مدينة نيويورك . ومنهم من التحق بالحركات الثورية المحلية، ومن هؤلاء من تدرجوا فى هذه الحركات حتى أصبحوا أقطابا فيها، وبالذات فى الحزب البلشفى وقت اندلاع ثورة أكتوبر الشيوعية الكبرى. ومنهم من تبنى تعاليم تيودور هرتزل، واعتنق الصهيونية، وهاجر إلى فلسطين. هذه الجاليات ـ الهامشية نوعا ـ قد حكمت إلى حد بعيد مقدرات القرن العشرين!

إننى لا أتحدث عن مؤامرة، لأننى لا أومن بالتفسير التآمرى للتاريخ، ثم لأننى لست عنصريا ولا معاديا للسامية. ولكنى أتحدث عن « أثر الفراشة» الذى اكتشفت العلوم المعاصرة أنه وارد الحدوث.

لقد كانت هناك « مشكلة يهودية » فى أوروبا، شرقها وغربها، وتعرض اليهود عبر قرون طويلة لصور اضطهاد شتى، بلغت الذروة بعمليات الإبادة التى باشرها هتلر واشتهرت باسم « الهولوكست». ومع الشواهد الواضحة أن العالم الغربى إنما يجد نفسه الآن مضطرا أن يكفر عن ذنوبه فى هذا الصدد، بتأييده القوى لإسرائيل، إلا أن «المشكلة اليهودية» لايبدو أنها قد حلت حلا نهائيا. وهناك ما يؤذن بتصاعد ازدواجية جديدة فى الغرب، يجمع ما بين التأييد المفرط لدولة إسرائيل من جانب، وتجدد صور العداء للسامية من الجانب الآخر .

لقد نشأت « المشكلة اليهودية» فى أوروبا وأفرزت الدولة الصهيونية التى تقرر زرعها فى قلب الوطن العربى، تنفيذا لوعد بلفور، عام ١٩١٧، بإقامة « وطن قومى» لليهود فى فلسطين. ومن حق العرب أن يتساءلوا: لماذا نتحمل نحن وزر جرائم ارتكبت فى قارة أخرى، وبمقتضى فرمان من الإمبراطورية البريطانية التى لم يعد لها وجود ؟ ومن هنا، لا يبدو أن هناك حلا لمشكلة زرع إسرائيل فى فلسطين إلا تعريضها، وبشكل متجدد، لعملية لفظ . شأن أى جسم غريب دخيل.

إن السلام الذى يجرى تطبيقه الآن إنما ينطلق من فرضية أن إسرائيل وارد أن تستقر فى المنطقة، بفضل روادع، تتمثل أولا فى تفوقها العسكرى المطلق حيال كافة خصومها القائمين والمحتملين. والعمود الفقرى فى منظومة إسرائيل الأمنية هو ترسانتها النووية التى لم تجاهر أبدا بامتلاكها لها. كما تتمثل أيضا فى تأييد العالم الغربى لها، وفى أنه يبارك امتلاكها « عصا نووية» ، كـ « حق أدبى» لها بعد كل ما عاناه اليهود فى أوروبا. وحتى تطمئن إسرائيل أنها لن تتعرض أبدا للفظ من « الشرق الأوسط» .

ولكن التاريخ يثبت أن الردع وحده لايشكل أبدا أساسا لسلام دائم وشامل

وعادل، وأن أى سلام حقيقى لا يمكن أن تحكمه الروادع قبل الحوافز. إن الروادع متصورة فقط لتعزيز الحوافز، وكضوابط لضمان تحقيق مزايا السلام لكل الأطراف المعنية معا. ولذلك ينبغى أن تكون الضوابط دائما متبادلة. وأن تتسم بخاصية التناظر.

ولذلك أقول إن عملية السلام التى أجريت حتى الآن محكوم عليها بالفشل. ربما لن يسمح لها بإشهار فشلها « رسميا». ولكن ظلت لاتحرز أى تقدم بعد عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ لوقت غير قصير حتى بدا أن « عملية أوسلو» دعت عام ١٩٩٣ إلى بارقة أمل، وأنبأت باحتمال إنجاز تحول أساسى نحو السلام. ولكن سرعان ما تبين أن العملية خيبت الآمال، وأسفرت عن حال ربما كان فى بعض وجوهه أكثرترديا. فهل من رؤية جديدة، مستقبلية، كفيلة بتجاوز المأزق التاريخى؟

* * *

والحقيقة أن الصراع العربى / الإسرائيلى وارد أن يصبح اختبارًا لأحدث النظريات الاجتماعية التى شاعت أخيرا، وفى مقدمتها نظرية « صدام الحضارات» لمبتدعها البروفيسور صامويل هنتينجتون بعد أن ثبت، فى أعقاب سقوط « النظام العالمى الثنائى القطبية» أننا لسنا بصدد « نهاية التاريخ» ، ولا نحن بصدد استمراره بأنماطه التقليدية. فكانت نظرية « صدام الحضارات» . هل تصطدم الحضارة الإسلامية مع الحضارة اليهودية / المسيحية؟ هل هناك قدرية تحكم ذلك؟ هل هناك قبل ذلك حتمية وجبرية تاريخية؟ أم إن الأمر محض مصادفات واحتمالات؟ وماشأن هذا مستقبلا؟ هل وارد التنبؤ أصلا بما سوف يحدث؟ وبعد هذا كله، هل تأملنا فى أى يوم كيف سوف ينظر أحفادنا، وأحفاد أحفادنا، إلى الصراع العربى / الإسرائيلى بعد عدد من العقود؟ بعد منتصف القرن المقبل، مثلا؟

إن جوهر مانطرحه فى هذه الدراسة هو أن إحلال السلام محل الحرب إنما لابد أن يعنى فى نهاية الأمر إحلال الوفرة محل الندرة، وإشعار قاطنى المنطقة بأن نصيب كل فرد منها فى خيرات المنطقة لاينبغى أن يحمل معنى العدوان على غيرهم من قاطنيها، بل إن هناك مايكفى للجميع. اتخذ هذا الصراع طوال القرن العشرين صورة صراع حول أرض. ولكن الأرض الجرداء ليست بأرض. وفى سبيل أن تصبح الأرض فسيحة، ولا تصبح موضع صراع، لابد أن تكون مصدرا للحياة. ومن هنا ضرورة تكملة الأرض بالمياه. المياه الغزيرة بصفتها رمزا للوفرة، وحتى تصبح الأرض مصدر وئام وسلام بدلا من أن تكون مصدر تصادمات وحروب.

إن الانطلاق من موقع ما، فى المستقبل، كنقطة نستند إليها فى تقرير رؤيتنا للحاضر، لم يعد بدعة . حدث ذلك فى « مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية» الذى عقد بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤ . لقد طرح عام ٢٠١٥ كأساس للقياس. وقيل إنه يتعين لنا، ابتداء من الآن، أن نعبئ إمكاناتنا، ونستعد، كى يصل معدل النمو السكانى على صعيد الكوكب بالتدريج إلى نقطة الصفر فى هذا الموعد تحديدا، حتى لاتكون الزيادة المطردة فى عدد سكان المعمورة سببا فى الحيلولة دون تحسن مستوى معيشة الجنس البشرى من حيث النوعية، والكيف.

هكذا، أصبحنا نطرح المستقبل، لا الماضى، كأساس نحتكم إليه، وكمرجعية. هل وارد تطبيق هذا القياس على الصراع العربى / الإسرائيلى؟

ما أحاول إبرازه فى هذه الدراسة أنه لايوجد حل لهذا الصراع إذا ما أقمنا مرجعيتنا فى الماضى. وإن وجد له حل، فسوف يكون فقط بفضل مرجعية يتعين لنا تحديدها فى المستقبل. أى فى إطار عالم مختلف نوعيا عن ذلك الذى عرفناه حتى الآن، وبمقتضى معايير ليست هى التى ألفناها.

إننى أنطلق من أن الخروج من المأزق الراهن إنما يتطلب انقلابا فكريا شاملا، ليس فيما يتعلق بالإحداثيات « الزمنية» للصراع العربى/ الإسرائيلى وحسب (وذلك بأن نطلق من المستقبل، بدلا من الماضى)، وإنما أيضا فيما يتعلق بالإحداثيات « المكانية» للصراع، بمعنى أن بؤرته لا ينبغى قصرها على « الشرق الأوسط» فقط، وعلى «فلسطين» (أو «إسرائيل») تحديدا، بل توسيعها لتحميل « أوروبا» مسئولياتها. بصفتها منبت « المشكلة اليهودية» . وثمة أسئلة كبيرة فى هذا الصدد.

أولا، بشأن ما كان « صدفة » وما كان « حتمية» فى قرننا العشرين. فلم تكن هناك حتمية أن يكون لهذه الجاليات اليهودية الهامشية فى شرق أوروبا هذا الدور المركزى فى قلب أحداث القرن. وربما زاد من اكتساب هذه الجاليات أهمية ما تعرضت له من أوجه اضطهاد نجحت فى استثمارها مع إقامة دولة إسرائيل إلى أبعد حد، تأسيسا لشرعية دولتهم الوليدة. لم يكن من المحتم أن يوجد هتلر، وأن يتخذ اليهود كبش فداء لتبرير نظريته العنصرية، وأن يكون التركيز فى هذا الصدد على اليهود بالذات. لم تكن هناك فى ذلك « حتمية تاريخية» . إلى أى حد ما يوصف بـ « العبقرية اليهودية» ، وبارتفاع نسبة العلماء والفنانين والمبدعين والمثقفين والمفكرين بين اليهود، صفة تميزهم؟ أم هذا نتاج معاناة، ونتاج ماتعرضوا له من اضطهاد؟ أم نتاج ما أصبح لهم من شبكة اتصالات عالمية ، فيما بينهم ، وعلى مابينهم من أوجه اختلاف كثيرة ؟

هل دور اليهود عنصر عارض فى هذا القرن، أم عنصر « تلقيح»؟ هل اليهود محكوم عليهم أن ينغلقوا فى إطار مذهب صهيونى، جوهره أن لليهود أرضا فى موقع معين، وأن قضية اليهود لها أسبقية على كل قضية أخرى؟ أم إنه وارد لهم أن ينهضوا بدور أبعد مدى، وإنه يكفى فى هذا الصدد أن تزول عنهم عقدة الخوف، وعقدة الاضطهاد؟ أو هل زوال الخوف، وانزواء الشعور بالاضطهاد فى ظل ظروف سلام، سوف يزيلان عنهم أيضا ما يميزهم؟

ثم علينا أن ندرك أن إسرائيل ربما قد تعيش الآن أزهى أيام تاريخها، وأنها قد تبدو المنتصرة، بينما يكون ذلك مجرد سراب فى الصحراء العربية المترامية الأطراف. فإن هناك أيضا بين اليهود الآن مفكرين (منهم، على سبيل المثال، العلامة نوعام شومسكى) يؤرقهم ما تحقق لإسرائيل من مجد براق قد يحمل فى طياته أخطارا مستقبلية جسيمة. بسبب ما أصبح للإسرائيليين من صلف، وإحساس بالتفوق، وبنوع من « العنصرية المعكوسة». وإن هذه حقائق يتعذر إسقاطها من الحساب.

القاهرة ٢ أبريل ١٩٩٥

الفصل الأول

هل لعمليّة السّلام مستقبل؟

عملية السلام مستمرة شكلا، مترنحة موضوعا.

عملية السلام مستمرة، فقط من زاوية أن هناك قلقا عالميا شديدا حول احتمال أن تنهار. وأن هناك، على الدوام، من هو كفيل بانتشالها، وأن يعقد لها اجتماعات قمة. وأن هناك من هو قادر على ابتداع مناسبات كى يلتقى عرفات برابين وبيريز. ولكن هذا كله لايحول دون حقيقة لم يعد بوسع أحد إنكارها، وهى أن اللقاءات على كثرتها، ليست كفيلة بإحراز تقدم. وإنها على العكس، تزيد الأطراف إدراكا بأن مجرد أن يتواصل التفاوض لايعنى ـ فى حد ذاته ـ التوصل إلى حلول، وأن العملية برمتها معرضة لخطر الترنح، والموت بالسكتة القلبية.

إن التعثر ليس سببه عدم توفر مناسبات لالتقاء الفرقاء، وإنما سببه عيب فى صميم بنية العملية. ومن هذه الوجهة، يبدو أن الذين انتقدوا منذ البداية « إعلان مبادئ أوسلو»، من منطلق أنها لن تفضى إلى السلام، فى وقت ظلت فيه الأمور ملتبسة، إنما كشفوا عن بعد نظر جدير بالثناء.

لقد وصف بيريز القمة الرباعية التى عقدت بالقاهرة فى ٩ فبراير ١٩٩٥ بأنها لم تكن لقاء أطرافه العرب من جانب، واليهود من الجانب الآخر، وإنما جمعت الحريصين على إنجاح عملية السلام، فى وجه الذين يناهضونه، ويلجئون إلى الإرهاب سبيلا لإجهاضه. وقد أثبتت الأحداث أن وصف بيريز لم يكن صحيحا، ذلك أنه انسحب على « الشكل» لا « الموضوع». وقد كشفت المواقف من حيث « الموضوع»، عن وقوف الأطراف العربية فى جانب، والدولة اليهودية فى الجانب الآخر. وهذا الذى حدث فى القمة، استمر بعد ذلك، وكشف عن عيب بنيوى لايبدو أن هناك مخرجا له بدون تغيير جذرى يمس « قواعد اللعبة» أصلا.

إن « قواعد اللعبة» معيبة، لأن رابين يعطى الأولوية لمحاربة « الإرهاب»، باعتباره «العقبة الرئيسية فى وجه عملية السلام» ـ ذلك بينما تعطى الأطراف العربية الأولوية لأوجه خلل فى عملية السلام ذاتها، شأنها خلق الظروف المولدة « للإرهاب» . من أبرزها استمرار الحكومة الإسرائيلية فى بناء مستوطنات والتوسيع فيها، وتماديها فى تهويد القدس، وتمسكها بعدم توقيع معاهدة حظر الانتشار النووى كى تحتفظ بترسانة نووية بمنأى عن عمليات التفاوض ، ووضعها عراقيل متجددة فى وجه الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، ورفضها عودة أجيال من اللاجئين الفلسطينيين. وقائمة المآخذ طويلة.

وثمة شواهد فى هذا الصدد لامجال لإنكارها قط. فكلما لبى عرفات شروط رابين «الأمنية» بشأن « الإرهاب» ، تعرض لمزيد من الضغوط ، وطالبه رابين بالذهاب إلى أبعد. وفى الأسبوع الذى فصل قمة القاهرة عن اللقاء الذى أعقبه بين عرفات ورابين عندمعبر « إريز» ، أطلق عرفات فى غزة حملة بوليسية ضد نشطاء ينتمون إلى منظمات فلسطينية عدة متهمة بارتكاب « أعمال إرهابية» ، ترضيه لرابين، ولتقديم الدليل على أن السلطة الفلسطينية لم تتوان فى التصدى «للإرهاب» . ولكن اللقاء فشل فشلا ذريعا، لإصرار رابين على مزيد من الملاحقات، ومزيد من كبح جماح « الإرهابيين»، مما يعزز قول الذين يتهمون السلطة الفلسطينية بأنها قد أصبحت أداة إسرائيل فى إحكام بسط سيادتها على الأرض الفلسطينية، وأن عرفات أصبح أسير عملية ابتزاز متواصلة ومتصاعدة . بل إن مصافحة رابين له، بالبيت الأبيض الأمريكى فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، لم تعد تبدو طيا لصفحة، وفتحا لصفحة جديدة ، وإنما أصبحت تبدو «كمينا» أراد به الجانب الإسرائيلى «توظيف» الزعيم الفلسطينى و«استخدامه» بقصد «استهلاكه» ، وتصفية ماضيه، وإهدار القضية التى وهب حياته لها.

وبديهى أن مثل هذا النهج لايعالج جذر المشكلة، ولايقضى على الأسباب التى تبرر تجدد « الإرهاب» ، وبوجه خاص مسئولية إسرائيل فى تجدده، وإنما يفسح المجال، لا لمجرد تجدد « الإرهاب»، وإنما أيضا كى تصبح المبادرة ـ عمليا ـ بيد «الإرهابيين»، ويصبح هم الذين يقررون مصير « عملية السلام» برمتها!

* * *

لم يكن غريبا، فى ضوء هذه الحقائق، أن تنعقد فى فبراير ١٩٩٥ بالقاهرة القمة الرباعية التي ضمت، مع الرئيس حسنى مبارك، رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين.

ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، وعاهل الأردن الملك حسين، « لانتشال » عملية السلام. ذلك أن الأطراف جميعا صاحبة مصلحة فى عدم إشهار إفلاس العملية. غير أن هذا لم يكن يعنى اكتشاف « العصا السحرية» التى تخرجها من حالة العقم التى باتت تعانى منها.

تحمس بيريز للقمة، ووصفها بأنها أتت بجديد بالغ الأهمية. قال عنها إنها لم تعد ترمز لمواجهة بين عرب ويهود، وإنها لمواجهة بين أطراف تنصر السلام، منها عرب ومنها يهود، وأخرى تعادى السلام، وتتخذ « الإرهاب» أداة لمعاداته. واستخلص من ذلك أن الوقت قد حان « لعدم السماح لأعداء السلام بقتل السلام» !

غير أن اختبار مدى صواب مقولة بيريز ليس « ظاهر » ما جرى، ولا مجرد أن تنعقد قمة تضم بشكل جماعى حكاما عربا مع رئيس وزراء الدولة العبرية ووزير خارجيتها. وإنما قدرة هذه الأطراف معا، وهى تجدد عملية التفاوض، على التغلب على الأسباب التى عرضت العملية برمتها لانتكاسة خطيرة.

وقد سلمت الأطراف بأنه يتعين عليها تجنب التعرض ـ جماعة ـ لبعض المشاكل الشديدة الحساسية، كالخلاف الذى نشب بين مصر وإسرائيل حول توقيع معاهدة منع الانتشار النووى، والتركيز فقط على التزام الأطراف باستئناف المفاوضات بمقتضى جدول زمنى مكثف، والحيلولة دون تعرضها لقطيعة أخرى. ومع ذلك كشفت قمة القاهرة عن أنه مازال هناك « معسكران »، على الأقل فيما يتعلق بما يجب اعتباره «العقبة الرئيسية فى وجه السلام» : « المعسكر الإسرائيلى» من جانب، و«العربى» من الجانب الآخر. وكان تركيز الجانب الإسرائيلى ـ وهو فى ذلك مسنود من واشنطن ـ على أن «الإرهاب الأصولى» هو العقبة الرئيسية. وكان تركيز الأطراف العربية على أن العقبة هى فى المقام الأول قضايا تتعلق بصميم عملية السلام وآلياتها. فى مقدمتها استئناف إسرائيل بناء المستوطنات وتوسيعها، وقضية القدس، وانعكاس العنف على الأوضاع الاقتصادية فى منطقة الحكم الذاتى.

* * *

عندما زار الرئيس الأمريكى كلينتون الشرق الأوسط فى أواخر شهر أكتوبر ١٩٩٤. أضفى على زيارته مضمونا محددا. صورها وكأنها هى ترمز لتحول هام فى المنطقة تمثل فى أن « السلام» قد حل، ولو من حيث الجوهر. بعبارة أخرى، حملت رسالة كلينتون معنى أن « السلام» قد أصبح المرجعية الواجب الالتزام بها، لا « حالة الحرب» ولاميوعة

« حالة اللا حرب واللاسلم» التى سادت من قبل، وأن ما تبقى على طريق « السلام» ما هو إلا مخلفات تنسب إلى الماضى، وتتعلق بمشاكل تفصيلية بوسع المفاوضات تسويتها.

ثم حمل خطاب كلينتون تهديدا ضمنيا، هو أن من لا يتبنى رؤيته بالكامل إنما يكشف نفسه كمعاد للسلام، أو على الأقل، كشخص ذى نيات ملتبسة ومشبوهة. ورتب الرئيس الأمريكى على هذه المقدمات نتيجة أساسية هى أن الوقت قد حان لشن حرب لا هوادة فيها على أعداء « السلام»، وفى مقدمتهم بالطبع الذين يمارسون نشاطا «إرهابيا»، أو من يمكنون هؤلاء من ممارسته.

وساد الاعتقاد، بادئ الأمر، أن المستهدف بخطاب الرئيس الأمريكى هو شخص ياسر عرفات، وسلوكه « الملتبس» إزاء حركة « حماس» . وأن تشخيص كلينتون الموقف على هذا النحو إنما أراد به الضغط على الزعيم الفلسطينى. والجدير بالملاحظة أن هذا الضغط قد ترتبت عليه تداعيات خطرة، منها على سبيل المثال مجزرة غزة بين أنصار «حماس» وقوات السلطة الفلسطينية فى نوفمبر ١٩٩٤ .

بيد أن كبريات الصحف الأمريكية أصبحت تؤذن، فى أعقاب زيارة كلينتون، بأن الحملة قد لا تقتصر على القيادة الفلسطينية، وإنما قد تشمل أيضا القيادة المصرية. فإن الرئيس حسنى مبارك متهم بممالأة ليبيا « الإرهابية»، وذلك بمخالفته قرارات الحظر التى أصدرها مجلس الأمن بشأن التعاملات مع ليبيا عقب اتهام هذه الأخيرة بتفجير طائرة « بان آم» الأمريكية فوق بلدة لوكربى باسكتلاندا فى ديسمبر ١٩٨٨ .

والأمر الذى يسترعى النظر هو الضجة التى أثيرت فى واشنطن فجأة فى أواخر ١٩٩٤ تحديدا ـ حول ممالأة مصر لليبيا « الإرهابية» ، بينما لم يكن هناك جديد فى موقف مصر من هذه الدولة المتاخمة لها مباشرة والتى تكفل عملا، ورزقا ، لملايين من المصريين. إن الجديد، إن وجد، قد تمثل فقط فى التحولات التى شهدتها العاصمة الأمريكية من جراء هزيمة إدارة كلينتون هزيمة منكرة، لاسابقة لها طوال أربعة عقود، فى انتخابات مجلسى الشيوخ والنواب وحكام الولايات. هذه الهزيمة التى ألزمته، على حد قوله، بـ «تلقى رسالة» مفادها أن إدارته بحاجة إلى « عمرة شاملة». ويبدو أن المقصود بهذه «العمرة» هو إعطاء الأولوية للقوى داخل أمريكا الخليقة بإخراجه من مأزقه، استعدادًا لانتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة فى أواخر ١٩٩٦ . وفى مقدمة هذه القوى، بالبداهة، اللوبى اليهودى.

وثمة شواهد على « تغيير» فى موقف الولايات المتحدة، منها، على سبيل المثال. الإعلان بإقامة السفارة الأمريكية لدى إسرائيل فى القدس بدلا من تل أبيب. ومنها التخلى عن استخدام صيغة طالما حرصت عليها الدبلوماسية الأمريكية هى أن «المستوطنات اليهودية بالأراضى الفلسطينية إنما تشكل عقبة فى وجه السلام». . ومنها تعيين شخص مثل مارتن إنديك سفيرا للولايات المتحدة فى إسرائيل. إن إنديك هو أول يهودى يعين فى هذا المنصب. وليس إنديك يهودى الديانة وحسب، بل هو زعيم سابق للوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة . بل إنه لم يتجنس بالجنسية الأمريكية إلا أخيرا. وإثر تعيينه مستشار الرئيس كلينتون لشئون الشرق الأوسط فور تقلد هذا الأخير منصب الرئاسة. وكان إنديك قبل ذلك مواطنا أستراليا يعمل بالمخابرات الأسترالية.

ثم إن هناك أيضا حاجة إدارة كلينتون إلى التكيف، مراعاة لطلبات الأغلبية الجمهورية الجديدة بالكونجرس، وبالذات طلب جيسى هيلمز، الرئيس الجديد للجنة العلاقات الخارجية ذات النفوذ القوى، بتقليص المعونات الأمريكية للخارج. ومعروف أن مصر فى مقدمة الدول التى سوف تتحمل آثار هذا التقليص. وقد صدر فعلا قرار من الكونجرس فى هذا الصدد بشأن الأردن. وحاول كلينتون طمأنة الملك حسين أنه سوف يعارض القرار.

كما أن هناك شواهد على أن الحملة الصحفية الأمريكية ضد مصر إنما باتت تصاحبها حملة « مصارحة» من جانب الدبلوماسية الأمريكية، أبلغت القاهرة بمقتضاها استياء الولايات المتحدة من خطوات كان للقاهرة بشأنها رأى مختلف عن رأى واشنطن، منها على سبيل المثال محاولة « الدبلوماسية المصرية الهادئة» لإزالة التوتر مع إيران، ومعارضتها لاستمرار التشدد مع العراق عقب إعلان هذا الأخير اعترافه بسيادة الكويت، وسعى مصر إلى مصالحة عربية شاملة، فضلا عن تمسك القاهرة بضرورة تسوية مشكلة لوكربى سلميا، وإصرارها على رفض تكريس تصور « للسلام» فى الشرق الأوسط لايضع حدا لانفراد إسرائيل بامتلاك ترسانة من الأسلحة النووية. وهذه كلها أمور تناولتها مباحثات مبارك مع كلينتون بالبيت الأبيض فى أبريل ١٩٩٥.

ومن الواضح أن السلام إذا ماحل فعلا كما يدعى كلينتون، وأن المتبقى ماهو إلا تفاصيل وارد أن تسوى على نحو أو آخر (وهذا يتضمن بالمناسبة الملف السورى/ الإسرائيلى بكل جوانبه!)، فإن علاقة مصر ـ كدولة ـ مع إسرائيل سوف يحكمها « التنافس» و«التزاحم» على تقرير مستقبل المنطقة، لا « التعاون» و«التضامن»

من أجل إحلال السلام. ومن الواضح أن حالة الضعف التى تعانى منها الإدارة الأمريكية إثر الانتخابات التشريعية الأخيرة إنها تدفعها دفعا فى اتجاه ممالأة إسرائيل، والانحياز إلى جانبها انحيازا لاتردد فيه. وهو أمر لابد أن تفسره القاهرة بأنه سوف يكون على حساب مصر.

هذه على أى الأحوال حقائق تتحدث عنها الصحافة الأمريكية بكل صراحة. فقد كتب توماس فريدمان فى صحيفة « النيويورك تايمز»، يوم ١٥ فبراير ١٩٩٥، أن «مصر تجتاز الآن أزمة هوية . لقد علقت آمالا على أن السلام سوف يقلص من شأن إسرائيل، وسوف يردها إلى حجمها الطبيعى. ولكن السلام قد عظم من شأن إسرائيل، بإكسابها فرصا دبلوماسية واقتصادية فى آسيا والعالم العربى، مما جعل القدس، لا القاهرة، مركز الثقل بالمنطقة . لقد أسفر السلام عن ظهور مصر بمظهر دولة هى أصغر من حجمها الطبيعي، لأنها لم تعد مضخمة تضخيما مفتعلا بفضل دورها الدبلوماسى. وعليها الآن أن تنافس إسرائيل وغيرها من الدول العربية من منطلق ما تملكه من أرصدة حقيقية» .

* * *

لايمكن الاعتراض من حيث المبدأ على إجراءات تتخذها أية حكومة، بما فيها الحكومة الأمريكية، ضد الإرهاب. غير أن الإجراءات التى قرر الرئيس كلينتون اتخاذها بدعوى تحقيق هذا الهدف، وأعلن عنها فى خطابه عن « حالة الاتحاد» أمام الكونجرس فى مستهل عام ١٩٩٥، وهى إجراءات شملت ضمن ماشملت تجميد الأرصدة التى تملكها فى الولايات المتحدة ١٢ منظمة متهمة بممارسة أنشطة إرهابية، لاتنطوى على ما يكفل اجتثاث جذور هذه الآفة حقيقة.

ذلك أن إجراءات كلينتون « سياسية» قبل أن تكون « قانونية»، وقبل أن تتسم بصفة « المبدئية» . فلقد شملت المنظمات التى تقرر تجميد أرصدتها منظمات فلسطينية ثلاثا مقرها دمشق، هى « الجهاد الإسلامى» ، و« الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» ، و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» . ومع ذلك، لم يتعرض قرار الرئيس الأمريكى لسوريا على أى نحو. ذلك أن الإدارة الأمريكية صاحبة مصلحة فى عدم التعرض لدولة تسعى إلى أن تتضمنها عملية السلام، بينما واشنطن صاحبة مصلحة فى التصدى للمنظمات الثلاث، لمعارضتها عملية السلام! المحك إذن عند الرئيس الأمريكى هو الموقف من « عملية السلام» لا من « قضية الإرهاب» !

ثم هل الولايات المتحدة جادة فعلا فى ملاحقة منظمات صهيونية متطرفة ، مثل «كاخ » و« كاهانا حى» ، وقد ورد اسماهما فى القائمة ، إلى جانب المنظمات العربية العشرة، خاصة وأن المنظمتين الصهيونيتين المتعصبتين تحظيان بتأييد أقصى اليمين الأمريكى الذى تعاظم شأنه بشكل ملحوظ عقب انتخابات الكونجرس الأخيرة؟

إن « الإرهاب»، كى يقاوم بنجاح ، يتعين ـ بادئ ذى بدء ـ أن يتحدد له تعريف . و«الإرهاب» ليس قصرا على منظمات بعينها جرت العادة على دمغها بهذه الصفة ، بل إن هناك أيضا ما أصبح يوصف « بإرهاب الدولة» . ثم إن هناك « أدوات إرهاب» أخرى ، منها على سبيل المثال انفراد إسرائيل بامتلاك ترسانة نووية ، وإصرارها على بقاء ترسانتها بمنأى عن مفاوضات السلام . بل وإصرارها على شن غارات « وقائية» ضد أية دولة فى الشرق الأوسط قد تتجاسر وتقدم مثلها على إقامة ترسانة نووية .

وفيما يتعلق « بإرهاب الدولة»، فإنها ظاهرة شائعة على اتساع الشرق الأوسط . ولاتقتصر على دولة دون سواها . وتقارير منظمات حقوق الإنسان حافلة بحقائق عن ممارسة التعذيب فى المعتقلات والسجون، وعن توجيه ضربات « وقائية» ضد أطراف مشتبه فى انتمائها إلى منظمات إرهابية على نحو ألحق ـ ومازال يلحق ـ ضررا جسيما بضحايا أبرياء كثيرين . هذه الاتهامات توجهها منظمات حقوق الإنسان إلى جميع دول المنطقة دون استثناء، بما فى ذلك سلطات الاحتلال الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة . ولا تملك أية دولة فى المنطقة الادعاء بأن الاتهام عار عن الصحة على وجه الإطلاق .

* * *

كشفت صحيفة « ها آرتس» الإسرائيلية فى مستهل ١٩٩٥ ، عن محتويات « وثيقة» أصدرها قسم التخطيط بوزارة الخارجية الإسرائيلية بعنوان « وثيقة معاقبة مصر» (!)، وثيقة استغرق إعدادها ـ على حد قول « ها آرتس» ـ عدة أشهر . والوثيقة ذات دلالة واضحة فى التعبير عن تدهور ملموس فى العلاقات المصرية الإسرائيلية .

تضمنت الوثيقة توصيات للحكومة الإسرائيلية بأن تتدخل لدى واشنطن لمطالبتها بخفض المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر ابتداء من عام ١٩٩٦ ، ونقل مفاوضات إسرائيل مع السلطة الفلسطينية إلى خارج مصر، وتدخل إسرائيل لدى الأردن والسلطة الفلسطينية لحثها على عدم إدخال مصر فى المشروعات الاستثمارية المشتركة ، والتقليل

من زيارات المسئولين الإسرائيليين لمصر، خاصة منذ امتناع الرئيس مبارك عن تحديد موعد لزيارة إسرائيل، ردا على زيارة رئيس دولة إسرائيل، عيزر وايزمان، لمصر.

والحقيقة أن مجرد أن تستخدم حكومة تل أبيب تعبير « معاقبة مصر» فى تعاملها مع القاهرة يحمل معانى خطيرة، ذلك أن هذا التعبير يكشف عن أن إسرائيل لاتعامل مصر كند وقعت معه معاهدة سلام، وإنما كطرف وارد عقابه، وتلقينه دروسا، وإذلاله عند الضرورة وإلزامه بالاعتذار، والركوع، وطلب الغفران، إذا ما « أخطأ» فى نظر حكامها! وهذا ليس تعاملا منسجما مع مفهوم « السلام»، بل مع مفهوم أن مصر قد أجبرت على نوع من « الإذعان» ، و«الانصياع» و« الاستسلام» ، وأن مصيرها فى النهاية بيد إسرائيل، ذات الكلمة الفاصلة فى تقرير مقدرات المنطقة!

صحيح أن شيمون بيريز قد حاول إقناع القاهرة بأن « الوثيقة» لا تمثل سياسة الخارجية الإسرائيلية، ولكنه لم ينكر أن الوثيقة موجودة، وأن محتوياتها كما أوردتها صحيفة «ها آرتس» صحيحة. غير أن تلويح رابين، فى نفس الوقت الذى نشرت فيه الوثيقة، باستعداد إسرائيل للجوء مجددا إلى الحرب فى المستقبل، إنما فسرته القاهرة بأن سياسة « معاقبة» العرب، بمن فيهم المصريون، ما زالت جزءا لايتجزأ من سياسة الخارجية الإسرائيلية بصرف النظر عن « عملية السلام» .

بل فسرت الوثيقة بأن إسرائيل أصبحت تضيق ذرعا بوجوب معاملة مصر كـ« ند»، بعد أن تعددت الشواهد على أن أنظمة عربية كثيرة لم تعد تناهض الدولة العبرية، وإنما أصبحت تتسابق على كسب رضاها. بل رئى أن الوثيقة قد تعبر عن تصور لدى إسرائيل بأن حرص الحكومة المصرية على التعاون معها إنما اقتصر على المرحلة التى أرادت فيها القاهرة إثبات صحة السياسة التى انتهجها السادات بالانفصال عن بقية العرب، وعقد صفقات « سلام» منفردة مع إسرائيل، وذلك عن طريق حث الدول العربية الأخرى على انتهاج نفس السياسة . ولكن الآن وقد حذت العواصم العربية ـ عموما ـ حذو القاهرة فى هذا الصدد، أصبحت إسرائيل تخشى أن تصبح مصر منافسا لها يزاحمها على اتساع الشرق الأوسط ، بعد استنفاد دورها كشريك لها فى جر الأنظمة العربية إلى « عمليات السلام» ! وهذا ، على أى الأحوال، تفسير مقال فريدمان بصحيفة « النيويورك تايمز» لسبب تصاعد الخلاف المصرى الإسرائيلى .

* * *

لقد تقرر أن يزور عيزر وايزمان القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٤ من منطلق أن الوقت كان

قد حان كى يزور حسنى مبارك إسرائيل، وتكون زيارته لها إشارة إلى أن العلاقات المصرية / الإسرائيلية لا تشوبها شائبة. ذلك أنه لم يعد جائزا، فى نظر حكام إسرائيل، أن يسافر الرئيس مبارك إلى ليبيا ليلتقى مع « الإرهابى » معمر القذافى، بينما هو يمتنع عن زيارة إسرائيل، ليلتقى فيها مع رموز « عملية السلام».

إن صناع السياسة الإسرائيلية يرون بالفعل أن الوقت قد حان كى تحسم الأطراف العربية أمرها، ومصر فى مقدمتها بالطبع، وأن تسلم بأنه يتعذر الجمع بين « السلام» و«الإرهاب». فإما السلام، وإما الإرهاب. والانحياز للسلام لابد أن يعنى حربا لا هوادة فيها ضد الإرهاب.

وكان للدبلوماسية المصرية حجة مفحمة فى تبرير رفض زيارة رئيس مصر لإسرائيل. مفادها أن هذه الزيارة شأنها نسف الآمال المعقودة على إنجاز اتفاق سورى/ إسرائيلى. إن الزيارة على حد قول الرئيس مبارك « قد ترجئ الاتفاق لسنة أو أكثر». وعلى أى الأحوال، فلا مصلحة لأحد كى تبدو مصر وكأنما هى « تكافئ» إسرائيل بأول زيارة لمبارك لها، بينما المفاوضات السورية/ الإسرائيلية متعثرة كلية، والمفاوضات الفلسطينية/ الإسرائيلية مازالت تعترضها صعاب جسيمة.

والحقيقة كيف يمكن تصور أن يزور رئيس مصر القدس، وزيارتها ركن من أركان أية زيارة رسمية لإسرائيل، فى ظرف تظل فيه قضيتها معلقة، وما زالت تتمسك إسرائيل بخضوعها لسيادتها المنفردة، وهى المدينة المقدسة فى نظر المسلمين والمسيحيين جميعا، لا اليهود وحدهم؟

ثم إنه ليس بوسع مصر تطبيع علاقاتها مع إسرائيل تطبيعا حقيقيا مالم تتخل هذه الأخيرة عن موقف جوهره أنها تملك هى وحدها مفاتيح الحرب والسلام فى المنطقة. وأنه بيدها هى دون غيرها تأديب من تشاء، وعقاب من تشاء. وبوجه عام، قد كشفت زيارة وايزمان للقاهرة عن أن تعسف إسرائيل فى محاولة فرض التطبيع على الشعب المصرى، وإزالة أوجه التباين فى وجهات النظر بين الدولتين، إنما أفضى إلى عكس المستهدف منها، وإلى زيادة التباعد بين الجانبين.

فمعروف أن الدبلوماسية المصرية لاتعترض على إحلال الأدوات « الاقتصادية» محل الأدوات « العسكرية» سبيلا لطمأنة إسرائيل وضمان متطلبات أمنها، فى ظل علاقات سلام شامل، حتى إذا ما افترض ذلك قيام « سوق شرق أوسطية» أى أن يتحقق لإسرائيل «وجود اقتصادى» فى كافة المواقع الحساسة للاقتصاد العربى، بديلا عن

«وجودها العسكرى» فى الأراضى العربية المحتلة. ولكن الذى تعارضه القاهرة هو أن تحقق إسرائيل لنفسها « السوق الشرق أوسطية» كأداة لحفظ أمنها بالطرق «الاقتصادية»، مع احتفاظها فى الوقت ذاته بالتفوق العسكرى المطلق على الدول العربية مجتمعة، إلى حد استبعاد ترسانتها النووية كلية من عملية التفاوض. ذلك أن إسرائيل، بذلك لاتحل أدوات « الاقتصاد» محل الأدوات « العسكرية» ، سبيلا لضمان أمنها، بل تضيف إلى أدوات أمنها « العسكرية» أدوات أمنية « اقتصادية» ! مما لابد أن يعرض المعادلة الأمنية على اتساع الشرق الأوسط لخلل جسيم.

ثم قد لاتعترض الدبلوماسية المصرية على أن تتسع علاقات إسرائيل بالدول العربية إلى تلك التى لاتجاورها مباشرة ، وليس بينها وبين إسرائيل نزاع حول رقعة أرض. ولكن من حق مصر أن تقلق لهرولة عرب كثيرين بغية تطبيع علاقاتهم مع إسرائيل فى أسرع وقت ممكن، حتى قبل عودة الأراضى العربية المحتلة، وعلى نحو قد يفضى إلى مماطلة إسرائيل فى إعادة هذه الأراضى إلى أجل غير مسمى. بل وعلى نحو يحقق لإسرائيل موقع الدولة المركزية على اتساع الشرق الأوسط، الكفيلة بأن تصبح قطب جذب للجميع ، على حساب مصر ومكانتها التقليدية بين شقيقاتها العربيات!

* * *

ولذلك لم يكن صدفة انعقاد قمة الإسكندرية التى جمعت الرئيس مبارك، والرئيس السورى حافظ الأسد ، والملك فهد عاهل السعودية، فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٤، بعد أسبوع واحد فقط من زيارة وايزمان لمصر.

لقد أعلن البيان الختامى لقمة الإسكندرية تضامن مصر والسعودية مع سوريا فى موقفها من المفاوضات مع إسرائيل، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان وجنوب لبنان. والذى لوحظ أن البيان قد أعاد استخدام تعبيرات بدا لفترة أنها قد اختفت من القاموس السياسى بالمنطقة كتعبير « الوطن العربى الكبير» .

ولم يكن بغريب أن يقرر بيريز زيارة القاهرة فى أسرع وقت عقب اجتماع القمة الثلاثية، ليعرب عن « مخاوفه» عما طرح فيه بشأن مسار عملية السلام، ذلك أن وزير خارجية إسرائيل يعلم ، ربما أكثر من أى طرف آخر، أن الاجتماع كان لوضع حد للهرولة العربية فى إقامة علاقات مع الدولة العبرية، وضبط حركة العديد من الأنظمة العربية ، الخليجية والمغاربية بالذات، وللتنبيه إلى أن تصور بيريز عن « شرق أوسط

جديد» لابد أن يسبقه تصور عربى يكون للتنسيق العربى، وللتضامن العربى، وربما لمؤسسات «الجامعة العربية»، دور محورى فيه.

وقد ترتب على زيارة بيريز للقاهرة عقد القمة الرباعية بها. ولكن، كما سبق أن أشرنا، إن مجرد عقد اجتماعات قمة لم يكن كفيلا، فى حد ذاته، بإحراز تقدم والتوصل إلى حلول. إن مصر وإسرائيل هما، فى النهاية، القطبان الرئيسيان فى الصراع العربى الإسرائيلى. وعملية السلام قد بدأت بينهما. ودارت دورتها. حتى عادت العلاقة بينهما يسودها التوتر والتدهور على نحو لا سابقة له منذ إبرام اتفاقات كامب ديفيد. وكان استقبال الوفد البرلمانى الإسرائيلى بالقاهرة فى مارس ١٩٩٥ ذا دلالة واضحة فى هذا الصدد. بعد ١٥ سنة من توقيع معاهدة السلام، بدا أن استقبال وفد برلمانى إسرائيلى فى مصر لم يكن ممكنا دون أن تثير الزيارة للدولة متاعب كبيرة. فلقد قاطع النواب المستقلون، وليس فقط نواب أحزاب المعارضة، الوفد الإسرائيلى. وأصبح واضحا للإسرائيليين الذين يهمهم جس نبض مصر، وألا تخدعهم المظاهر، أن التطبيع غير وارد على الإطلاق. فإن الخلاف فى هذه المرة لايتعلق بماضى الصراع، وإنما بمستقبل المنطقة.

* * *

وعن مستقبل المنطقة من منظور أبريل ١٩٩٥ ـ تاريخ تأليف هذا الكتاب ـ هناك مواعيد من المنتظر أن تكون لها أهمية خاصة فى تقرير مصير عملية السلام. هناك أولا الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٦. وليس من شك فى أن رابين لن يدخر جهدا لكسب هذه الانتخابات، رغم أن استطلاعات الرأى ترشحه الآن لسقوط مدو. وهناك أيضا الانتخابات الأمريكية فى نهاية نفس العام. والجدير بالملاحظة أن أقصى اليمين الجمهورى هو المبادر الآن بتقديم وجوه معروفة بميولها المفرطة فى اليمينية لمنصب الرئيس. والانتصار الذى أحرزه الحزب الجمهورى فى الانتخابات الفصلية للكونجرس إنما يؤهل جناحه اليمينى المتطرف لكسب انتخابات الرئاسة القادمة فعلا. وهكذا نجد أن لرابين وقتا محدودا كى ينجز نتائج تكفل له العودة إلى السلطة بعد الانتخابات. ومعنى ذلك نجاحه فى إنجاز عمل كبير على الجبهة السورية تحديدا.

وبديهى أن كلينتون هو الآخر يهمه مثل هذا الإنجاز. ذلك أن انجازا على يد إدارته بشأن السلام فى الشرق الأوسط، من شأنه تعزيز مركزه فى وجه صعود أقصى اليمين، فى الولايات المتحدة وإسرائيل على حد سواء. ولذلك، لا ينبغى إستبعاد قبول كلينتون

ورابين بتنازلات تكفل التوصل إلى اتفاق ما، بصيغة وارد ألا تكون موضع اعتراض فى سوريا. ولكن، حتى إذا ما أبرم مثل هذا الاتفاق، هل يعيد إلى « عملية السلام» قوة الدفع؟ هل يكفل لها النجاح؟ بتعبير آخر، هل السلام رهن باتفاق إسرائيلى/ سورى، بعد أن أبرم فعلا اتفاق إسرائيلى/ فلسطينى، واتفاق إسرائيلى/ أردنى، أم إن ما نشهده الآن من مظاهر رفض، ومظاهر إرهاب، إنما ينم عن أن السلام قضية أعظم شأنا؟

علينا أن ندرك أن التعثرات التى لازمت العملية إلى الآن ليست عوارض، وإنما تمس الأساسيات. وأن الإرهاب الذى كثيرا ما يركز عليه كلينتون، ليس هو الآخر عنصرا عارضا. بل تتعدد الشواهد على أن المبادأة مازالت بيد الذين يلجئون إلى الإرهاب، بالذات فى الساحة الفلسطينية. إذ كلما نجحت إسرائيل فى إبرام اتفاق مع السلطة الفلسطينية، نسفته عملية إرهابية مدوية، فتنتكس عملية السلام مرة أخرى.

والحقيقة أن ما يجرى على الساحة الفلسطينية صورة مركزة لعملية كبيرة تجرى على الصعيد الدولى. ليس الإرهاب ظاهرة هامشية فى عالمنا الراهن. هى جزء لايتجزأ من لعبة الشمال/ جنوب. وليس مصادفة أن نجد أن إرهابيين لم يجدوا غضاضة فى محاولة هدم مركز التجارة العالمى فى نيويورك، وفى التخطيط لمحاولة نسف مقر الأمم المتحدة، رمز «النظام الدولى الجديد». وليس صدفة لجوء إرهابيين إلى أفكار مبتكرة كوضع غازات سامة فى مترو طوكيو. وهذا وارد تكراره فى أية عاصمة عالمية أخرى. وهكذا نجد أنفسنا بصدد شبكات إرهاب بالغة التفنن والجهنمية. لقد سقط النظام المعادي للرأسمالية العالمية فى صورة « معسكر اشتراكي عالمي» ولكن لم تسقط أسباب مناهضة الرأسمالية العالمية، ولا أسباب رفض النظام الرأسمالى العالمى وآلياته. وقد لاتكون شبكات الإرهاب فى العالم جهازاً متماسكا ومتكاملا، ولكنها موجودة ومنظمة على نحو أو آخر. وفعاليتها ليست متوقفه على تنظيمها فى صورة أحزاب ثورية جماهيرية. وما ينسحب على العالم منسحب على الصراع العربى/ الإسرائيلى. و«عملية السلام» بضوابطها الراهنة ليست مؤهلة لمواجهة هذه النوعية من المستجدات والطوارئ.

الفصل الثانى

الزوبعة النووية

إن عملية السلام فى الشرق الأوسط بصدد مأزق . مأزق لايتمثل فقط فى تعثر المفاوضات السورية الإسرائيلية . ولا فى مجرد أن السلطة الفلسطينية فى مأزق، لأنها عاجزة عن إقناع جماهير الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج ـ فضلا عن رموز الفكر والثقافة الفلسطينية ـ بأن السلام بسبيله أن يحل، وأنها ـ كسلطة ـ قد نجحت فى التوصل إلى حل مرض للقضية الفلسطينية . إنما أصبح المأزق يتسع إلى حد اتخاذ شكل « أزمة» فى العلاقات المصرية الإسرائيلية، « أزمة» كانت صورتها الأكثر فجاجة الوثيقة التى أصدرها قسم الأبحاث بالخارجية الإسرائيلية، وطالبت بـ « معاقبة مصر» بدعوى أنها تعرقل السلام . بل ذهب رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين، إلى حد التهديد بأن الحروب وارد أن تتجدد فى الشرق الأوسط، بما فهم أن شنها وارد ضد أى من الأطراف العربية، حتى مصر.

و إذا صح أن عملية السلام ـ على غير ماكان متوقعا ـ فى مأزق، وعند مفترق طرق . فعلينا أن نتأمل جذور المشكلة، كى نحاول تفسير ما يجرى بشكل عقلانى، ولانقصر ردود أفعالنا على مجرد مواقف انفعالية .

وبادئ ذى بدء، علينا ملاحظة أنه لم يكن مجرد مصادفة أن تصل الأزمة إلى حد المساس بالعلاقات بين مصر وإسرائيل، أول طرفين خاضا عملية السلام أصلا . ثم أن تتعلق هذه الأزمة بالبعد النووى فى النزاع تحديدا . فإن إسرائيل تملك ترسانة نووية غير معلنة تتواتر التقديرات على أنها تتسع لما لايقل عن مائتى قنبلة نووية . وإسرائيل مازالت تصر على اتخاذ إجراءات «وقائية » ضد أية دولة فى المنطقة تحاول خوض سباق التسلح النووى . وقد سبق أن وجهت ضربة « وقائية» إلى العراق . وهى تهدد الآن بتوجيه ضربة مماثلة إلى إيران .

لقد أعلن الرئيس مبارك أن مصر لن تجدد توقيعها على معاهدة منع الانتشار

النووى، عند تجديد المعاهدة فى أبريل ١٩٩٥ ، مالم توقعها إسرائيل، ذلك أنه لايعقل - فى ظل سلام يتسم بصفات الشمول والدوام والعدل أن تنفرد إسرائيل بترسانة نووية بينما تحرم دول المنطقة الأخرى من هذه الميزة. ثم علينا إدراك أن مصر بالذات يتعذر عليها القبول بانفراد إسرائيل بأدوات الحرب والسلام معا، وأن يتحقق لها « سوق شرق أوسطية»، كى تباشر بها عمليات « تطبيع» ترمز لمعنى السلام على اتساع المنطقة، بينما هى تحتفظ لنفسها بترسانة من الأسلحة النووية ، رمزا لتفوقها فى مجال شن الحرب.

ثم علينا إدراك أن مصر وإسرائيل ربما كانتا متضامنتين من قبل فى حث الأطراف العربية جميعا على أن تلتحق بعملية السلام. ولكن الآن وقد شملت العملية هذه الأطراف جميعا، لابد أن تختلف طبيعة العلاقات المصرية الإسرائيلية، وأن تتسم بصفة « التنافس» قبل أن تتسم بصفة « التضامن» .

القضية إذن قضية جوهرية . وهى قضية نشأت مع بدء الاحتكام إلى متطلبات إقامة سلام دائم وشامل وعادل. وما دام السلام لايلبى حقيقة أن الجميع قد تحقق له عائد ملموس منه، وأن السلام ليس مجرد أن تكون إسرائيل قد أصبحت تحظى باعتراف دول المنطقة بها. إن السلام، مالم يحقق منفعة للجميع، فإنه سوف يظل، فى نظر الأطراف العربية، مرادفا لمعنى أن إسرائيل قد اكتسبت مشروعية لدى العرب دون مقابل.

* * *

جدير بنا فى هذا الصدد أن نتأمل فحوى خطاب تلقيته أخيرا من طالب أمريكى يدعى ديفيد برفين، وقدم نفسه لى على أنه يعد رسالة دكتوراه بقسم العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا. هذا الخطاب تعبير صادق، فى رأيى، عن وجهة نظر شائعة فى إسرائيل حول أحقيتها فى امتلاك ترسانة نووية.

جوهر ما قاله برفين هو أن العرب عموما، والمصريين بالذات، مخطئون إذا ما حاولوا إقناع إسرائيل بالتخلى عن ترسانتها النووية، ذلك أن قوة الردع المتمثلة فى هذه الترسانة هى التى تمكن إسرائيل من إبداء مرونة فى عملية السلام، والتنازل للعرب عن الأراضى التى احتلتها فى حرب ١٩٦٧ . إن السلام ممكن من وجهة نظر برفين، لأن إسرائيل تملك ترسانة نووية. ويتداعى من ذلك أن السلام يتعذر تصور تحقيقه، لو جردت إسرائيل من ترسانتها النووية.

ولخطورة منطق برفين، أنشر فيما يلى نص خطابه بالكامل ، دون حذف، ليتوفر للقارئ كل مايلزمه للحكم عليه. يقول :

« عملية السلام الجارية الآن بين العرب وإسرائيل هى مرحلة انتقالية تنطوى على كثير من السيولة والحيرة. إن الرؤى التقليدية عرضة للتحدى، والمواقف القديمة أصبحت بحاجة إلى إعادة نظر. وإن أحد المواقف التقليدية التى تتعين مراجعتها هى معارضة العرب لقدرات إسرائيل النووية. فإن طلبهم أن إسرائيل ينبغى عليها الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أو أن تتخلى عما تملكه ـ افتراضا ـ من أسلحة نووية موقف خاطئ. وبينما ينظر الكثيرون إلى قدرات إسرائيل النووية على أنها تشكل تهديدا للعرب، فإنها فى الحقيقة تعزز الأمن العربى، لإسهامها فى زيادة الاستقرار بالشرق الأوسط.

«ولأن رؤيتى فى هذا الصدد تخالف الرؤى الشائعة، فلابد أن يكون منطقى واضحا كى يكون مقنعا، وحججى مبنية على المقدمات الافتراضية التالية :

« أولا ـ لا يمكن استخدام الأسلحة النووية لأغراض هجومية، أو لتحريك الموقف. إنها تصلح فقط للردع. وإن تهديدا إسرائيليا بالهجوم على دولة عربية لاينطوى على صدقية، وهو غير قابل للتنفيذ لمردوداته العكسية، سواء قصد بها الجانب الإشعاعى أو السياسى. فقط هناك صدقية إذا هددت إسرائيل باستخدام أسلحة نووية لتعرض وجودها للتهديد.

« ثانيا ـ إسرائيل لاتعتزم مهاجمة أية دولة عربية. والاعتقاد بأن إسرائيل توسعية تدحضه حقيقة أنها قد أعادت سيناء لمصر، وتبدى استعدادا لإعادة الأراضى الفلسطينية والسورية المحتلة، فى مقابل توفير اشتراطات سياسية ـ خاصة أمنية ـ مناسبة. إن مذهب إسرائيل العسكرى الهجومى القائم على الردع الوقائى PREEMPTION، ليس تعبيرا عن إرادة سياسية، بل هو نتاج شواغل جغرافية وسكانية، وعسكرية.

« ثالثا ـ إسرائيل تخشى أن العرب مازالوا يعقدون العزم على تدميرها، ولهذا السبب يريدون تجريدها من الأسلحة النووية التى تشكل عنصر ردع مطلقا فى يدها. إن الحجة أن العرب لايستطيعون قبول قيود، لاعلى أسلحتهم التقليدية ولاعلى أسلحتهم الكيماوية والبيولوجية طالما لاتقدم إسرائيل تنازلات بشأن البعد النووى، هى حجة لاتأخذ بعين الاعتبار مخاوف إسرائيل، ولا حقيقة أن الأسلحة التقليدية تسهل إعادة بنائها، والبرامج الكيمياوية يسهل إخفاؤها، بينما من الصعب إعادة بناء برنامج نووى.

« رابعا ـ لقد أثبت المتخصصون النفسيون أن من يخشى تحمل خسائر إنما هو أكثر استعدادا للمخاطرة ممن يتصور أنه بوسعه تحقيق مكاسب.

« لو كانت هذه المقدمات الافتراضية مقبولة، فالنتيجة هى أن افتراض أن إسرائيل تملك قدرة نووية إنما يعزز الاستقرار، وبالتالى أمن العرب، مباشرة وفى الأمد الأبعد. إن الفائدة المباشرة للعرب، هى أن قدرة إسرائيل النووية المفترضة إنما تمكنها من تأمل إعادة الأراضى الفلسطينية والسورية المحتلة، مما يصيب مركزها العسكرى بضرر، ولكنه ضرورى من أجل السلام. أما فى الأمد الأبعد، فإن إسرائيل، إذا ما حرمت من الأراضى (المحتلة) ومن الأسلحة النووية معا، سوف تشعر بأنها مكشوفة، وسوف تعتمد أكثر على استراتيجية الضربات الوقائية. معنى ذلك أن أى تحرك عربى ترى إسرائيل أنه ينطوى على مساس بأمنها، أو إضعاف له، سوف يجبرها على انتهاج سلوك فيه مخاطرة. وهكذا سوف تتعاظم احتمالات سوء التقدير، والتصعيد، وعدم الاستقرار، مما يعرض أمن الشرق الأوسط عموما للاهتزاز » .

هنا ينتهى خطاب برفين. ومنطقه مثير، فى رأيى، لأكثر من سبب :

* إنه ـ أولا ـ ينطلق من إفتراض أن إسرائيل وحدها هى الطرف فى الشرق الأوسط الجديد بوضع تطلعاته وهواجسه موضع الاعتبار. إن الأطراف العربية فى رأيه، ليست جديرة بأن يلتفت إلى مشاعرها وتوجساتها أحد. وكما هو معلوم، فإن السياسة، قبل أن تتعامل مع الحقائق، إنما تتعامل مع كيفية يجرى إدراكها وتصورها. وحسب تصور برفين، فإن رؤى إسرائيل ينبغى اعتبارها وحدها المرجعية الواجب الاحتكام إليها. وهذا يتعارض أصلا مع منطق إقامة سلام عادل.

* ثانيا ـ هذا التصور قد ينسجم مع موقف الليكود، وهؤلاء عموما فى إسرائيل الذين ينطلقون من أنه عليها إشهار انتصارها دون تحفظ أو مداورة. وإنه من حقها إملاء شروطها . ولكن هل ينسجم تصوره مع موقف الفريق بيريز/ رابين الذى يحكم إسرائيل الآن ، ويرى أن خير سبيل تكريس انتصار إسرائيل هو تحاشى إعلانه صراحة، وإشعار العرب بأنهم هم أيضا منتصرون؟! لقد قال بيريز ذات مرة إن المتفاوضين يعلنون بادئ الأمر مواقف قصوى، هى فى أحوال كثيرة على طرفى نقيض. ولكن وظيفة المفاوضات هى اكتشاف « وجهة ثالثة» لم تكن مطروحة من جانب أى من المتفاوضين، ووارد أن تلتقى حولها الأطراف . وموقف إسرائيل الراهن بشأن ترسانتها النووية مرفوض عربيا رفضا باتا. وقد كان لخلاف مصر مع إسرائيل فى هذا المضمار دور هام فى عدم تحديد موعد لقيام الرئيس مبارك بأول زيارة له لإسرائيل، ردا على زيارة وايزمان لمصر.

* ثالثا ـ الجدير بالملاحظة أن منطق برفين بشأن ترسانة إسرائيل النووية هو نفس منطق إسرائيل بشأن القدس. إن إسرائيل لاتعترض على أن يزور المسيحيون والمسلمون أماكنهم المقدسة بالقدس، وأن تكون لهم كلمة فى شأن حراسة هذه الأماكن و إدارتها. ولكن على أن تظل « السيادة» قصرا على إسرائيل وحدها. وهذا المنطق الجارى تطبيقه بشأن القدس علاوة على ترسانة إسرائيل النووية، إذا ما عمم للقضية الفلسطينية بكل جوانبها فى نهاية المرحلة الانتقالية الراهنة ـ وهو احتمال لايمكن استبعاده ـ فسوف يعنى ذلك تعريض القضية التى تشكل لب النزاع وجوهره لمأزق يتعذر معه الحديث عن «سلام» أصلا.

ثم يجدر بنا أن نلتفت إلى أوجه تخبط فى المقدمات التى أقام عليها برفين دعواه. أذكر منها :

* يقول فى (أولا) إن أسلحة إسرائيل النووية لايمكن استخدامها لأغراض هجومية، ولو بسبب مردوداتها الإشعاعية. ثم يعود ويقول إن هذه الأسحلة يمكن استخدامها لأغراض دفاعية. أى على نحو وارد أن يصاب فيه الإسرائيليون وغير الإسرائيليين بالمردودات الإشعاعية. هل نحن بصدد سيناريو عصرى لشمشون وقد هدم المعبد فوق رأسه ؟

ثم كان بوسع إسرائيل أن تدعى أن ترسانتها النووية هى فقط لأغراض « دفاعية» لو اقتصرت على بضعة قنابل فقط. ولكن المشاع هو أنها تملك مائتى قنبلة . هل يمكن إزالة صفة « الهجومية» عن ترسانة تبلغ هذه الضخامة فى محيط المفترض فيه عدم امتلاك أسلحة نووية على الإطلاق؟

* ثم ينفى برفين فى (ثانيا) أن إسرائيل تضمر نيات « توسعية» ، ثم يعود ويؤكد أنها تمارس « مذهبا عسكريا هجوميا» يقوم على « الردع الوقائى». كيف ينتظر من أحد ـ ولا أقول من العرب فقط ـ القدرة على التمييز بين المفهومين؟ إن القول بأن « الهجوم» هو عملية « ردع» لغير هدف « التوسع» ، هو تفسير لعملية هجومية من قبل صاحب القرار الإسرائيلى يحتمل تفسيرات تعارضه على طول الخط من قبل أطراف أخرى.

إن إسرائيل، على سبيل المثال، مازالت تحتل بعد ربع قرن أراضى عربية ، بل وأعلنت ضم بعضها، منها القدس، ومنها الجولان. وما زال مصير الجولان معلقا على مفاوضات لم تحسم . ومنذ بدء مفاوضات السلام فى مدريد وحتى الآن، ورغم ما أبرم من اتفاقات، فإن إسرائيل ما زالت تبسط سيادتها على كل الأراضى الفلسطينية، وجل

الأراضى السورية التى سبق أن احتلتها . هل يملك أحد اليوم الجزم بأن هذا الاحتلال، الذى دام ربع قرن، ليس « توسعا» ، بل مجرد « إجراء وقائى»؟

* ثم يقول برفين فى (ثالثا) إن احتفاظ إسرائيل بقدرة نووية مبرر كرادع ضد النية التى مازالت يضمرها العرب «لتدميرها». ومن هذا المنطلق يقول إن احتفاظ إسرائيل برادع نووى إنما يعزز استقرار المنطقة، وبالتالى يخدم أمن الجميع، بما فى ذلك أمن الأطراف العربية! أى أن انفراد إسرائيل بالرادع النووى يخدم العرب فى كبت مشاعر العداء الذى يضمرونه لطرف مازال يحتل أرضهم!

إن إسرائيل قد اشترطت دائما أن تتولى هى شئون أمنها، وقد وقفت دائما ضد أن يتولى أحد عنها، حتى أقرب أصدقائها وحلفائها، شئون أمنها. وها هى تأتى بمقتضى هذا المنطق، لتطالب العرب بأن تتولى هى ـ عدو الأمس ـ عنهم، شئون أمنهم! هى دون غيرها! لقد سبق أن سمعنا عن « معادلة الرعب النووى» فى حقبة الحرب الباردة. معادلة « الردع المتبادل» التى قيل عنها إنها حالت وقتذاك دون تحول الحرب الباردة إلى حرب ساخنة، وحفظت « السلام». ولكننا لم نسمع أبدا عن « معادلة ردع من جانب واحد» كفيلة بالنهوض بنفس المهمة !

إن برفين يطالب العرب برفع المقاطعة الاقتصادية، وإقامة « سوق شرق أوسطية» مع إسرائيل، أى إعمال « أدوات الاقتصاد» كضامن للسلام ، ثم يعود ويطالبهم بأن يرحبوا باحتفاظ إسرائيل وحدها بالأدوات العسكرية التى رمزت، طوال عقود، للعداء العربى/ الإسرائيلى، وعلى رأسها ترسانتها النووية، كضامن للسلام هو الآخر ! كيف يكون ذلك؟ إن إسرائيل لم تتورع عن توجيه ضربة مباغتة إلى عاصمة عربية ـ هى بغداد بدعوى أنها كانت بصدد بناء قدرة نووية. وهذه عملية قد لايكون بوسعها الإقدام عليها بنفس السهولة فى جو منسوب إلى « السلام» . ولذلك، فإن إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بترسانتها النووية، هى دعوة لدول أخرى فى المنطقة كى تخوض سباقًا نوويا فى وقت أصبح اقتناء الأسلحة النووية فيه أكثر يسرا من أى وقت سبق .

* * *

للأسباب السالفة الذكر، لاتملك مصر السكوت على احتكار إسرائيل الأسلحة النووية فى المنطقة. كان من الممكن إرجاء التعبير عن اعتراضها ـ مؤقتا ـ وقت أن أبرم السادات اتفاقات كامب ديفيد، ثم وقت توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. ذلك أن إسرائيل كانت فى أواخر السبعينات فى حالة حرب مع معظم الدول العربية .

ولم يكن ممكنا فى تلك الظروف أن تطالبها مصر بالتخلى عما تملكه من أسلحة، بما فيها الأسلحة النووية.

ولكن تغيرت الأحوال . وأصبحت المرجعية هى السلام. السلام الشامل الذى يتسع لكل الأطراف. وحتى إذا سلمنا بأن القضية الفلسطينية لم تحل بعد، وأن الخلاف السورى الإسرائيلى مازال على أشده، إلا أن كافة الأطراف تحتكم، منذ مؤتمر مدريد، إلى السلام.

إن حكام إسرائيل يبررون موقفهم بأن هناك دولا خارج إطار عملية السلام لاتدخر جهدا كى تصبح دولا نووية. بل إنها دول لاتخفى تصميمها على إزالة إسرائيل من الوجود، إذا ما أتيحت لها هذه الفرصة. ويعززون حجتهم بقولهم إن إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى عالم اليوم التى مازالت معرضة لمثل هذا التهديد. ويستندون فى ذلك إلى أن إسرائيل مازالت يتهددها الشعار الذى طرحه القوميون العرب، وهو أن المواجهة معها « قضية وجود لاقضية حدود»، وأنه شعار أصبح يتبناه الآن الإسلاميون المتطرفون ذوو الكلمة المتعاظمة الشأن على اتساع المنطقة، من إيران شرقا إلى الجزائر غربا، مرورا بالسودان. ولكنهم يركزون، بوجه خاص، على دول ثلاث: إيران والعراق وليبيا. ويقولون إن هذه الدول الثلاث، باعتبارها خارج نطاق عملية السلام، لاتلزمها مقرراتها، ولا تشملها الترتيبات الجارية الآن لإقامة ما أسماه بيريز « الشرق الأوسط الجديد» .

ولكن القاهرة تجيب بأن إسرائيل تملك يقينا ترسانة نووية . بينما ليس هناك دليل ملموس على أن الدول المشار إليها أعلاه هى دول نووية. ولذلك كان ادعاء إسرائيل بأنها تشكل « الخطر الحقيقى» ، حجة لابد أن ترجعها القاهرة إلى مخطط لإسكات مصر، وإلزامها بالتخلى عن حملتها، وقبول ترسانة إسرائيل النووية.

والحقيقة أن مخطط إسرائيل لحرف الأنظار يذهب إلى ماهو أبعد. إنها تدعو لحملة تشارك فيها الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل، هدفها منع أية دولة على اتساع المنطقة من تنمية قدرة نووية، على أن تركز إسرائيل على دول آسيا، ومصر على الدول العربية، والولايات المتحدة على الصعيد الكونى. طبعا، الحملة قائمة على أساس إغفال قدرة إسرائيل فى هذا الصدد، بدعوى أنها دولة « مسئولة»، وأنها لن تلجأ إلى هذه الأسلحة إلا لأغراض « دفاعية»، وفقط عند الضرورة القصوى. إن ترسانتها النووية، كما قال برفين، ينبغى النظر إليها على أنها عنصر طمأنة للجميع !

والجدير بالملاحظة أن الولايات المتحدة تؤيد الرؤية الإسرائيلية على طول الخط. بدليل أنها قد أطلقت حملة شعواء ضد العراق بدعوى أنه لم يتخل عن محاولة اقتناء أسلحة للدمار الشامل، بغض النظر عن تقرير السفير رولف أكيوس، رئيس اللجنة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بنزع أسلحة العراق المحظورة، وتأكيده فى تقرير له فى فبراير ١٩٩٥، أن «تقدما كبيرا» قد أحرز، وأن «اللجنة التى يرأسها واثقة تماما من أن العراق لايمتلك القدرة الآن على أى نشاط نووى، ولا يمتلك المواد اللازمة لصنع قنبلة نووية». والمعنى ذاته أكده أكيوس بشأن الأسلحة الكيماوية، وإن كان قد تحفظ كثيرا حول ما قد يملكه العراق من أسلحة جرثومية.

ولكن الولايات المتحدة ظلت تصر على مواصلة حملتها. وقد أعلنت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، مادلين أولبرايت، خلال رحلة لها لمنطقة الخليج فى فبراير ١٩٩٥، أن الولايات المتحدة مصممة على إبقاء الحظر البترولى على العراق، حتى لو قدم أكيوس تقريرا إيجابيا إلى مجلس الأمن! وقد أقرت أولبرايت بخلاف حكومتها مع فرنسا وروسيا فى هذا الصدد. ذلك أن الدولتين الكبريين تريان أن الوقت قد حان لتقدير جهد العراق الإيجابى فى الامتثال لقرارات مجلس الأمن، وأنه لاينبغى التوقف فقط عند أوجه القصور. وقد أكد الدكتور بطرس غالى فى تقرير لمجلس الأمن أن إكثار المجلس من اللجوء إلى العقوبات قد كشف أن «القرارات كثيرا مايكون نصها مبهما بشأن الهدف المحدد من تطبيق العقوبة، ومتى يجرى رفعها». وقد فسر مراقبون عديدون هذه الإشارة بأن العراق هو المقصود بها، فى ظرف أصبح مجلس الأمن فيه منقسما حول شروط رفع الحظر الدولى عنه.

والسؤال الذى لابد أن يثير توجسات القاهرة هو: كيف، ومصر وإسرائيل صديقتان للولايات المتحدة، تعاملهما وكأنهما على طرفى نقيض؟ كيف تصل الأمور إلى حد تهديد واشنطن بقطع المعونة عن مصر لو أصرت على عدم الالتزام بمعاهدة منع الانتشار النووى، بينما هى لاتطالب إسرائيل - أصلا - بهذا الالتزام، ولا تحاسبها - قط - عليه؟ لقد أوضح آل جور، نائب الرئيس الأمريكى، خلال زيارته لمصر فى فبراير ١٩٩٥ أن واشنطن مستمرة فى سياسة خفض المعونات الخارجية، وإحلال الاتفاقيات المشتركة المتخصصة محلها، وأن أمريكا مقبلة، فى ظل التطورات الدولية الراهنة على خفض المعونات والمساعدات بحوالى ٦٠٪ عن وضعها الحالى، اعتبارا من عام ١٩٩٧، لأسباب لاتتعلق بدولة بعينها، وإنما لأسباب داخلية، مؤكدا على ضرورة دعم التعاون بين القطاع الخاص ومؤسساته فى الدولتين.

ولكن جاز لنا أيضا القول بأن حكومة إسرائيل تراهن، وهو أيضا رهان واشنطن. على حرص القاهرة على تحاشى أن تكون مستدرجة، بسبب خلافها مع إسرائيل، لموقف من شأنه تيسير مساعى الدول الراديكالية للحصول على أسلحة للدمار الشامل.

ثم قد تراهن على أن القاهرة لاتملك مناطحة واشنطن فوق حد معين. وأنها قد أخطأت ابتداء، بشن حملتها عن ترسانة إسرائيل النووية، ذلك أنها حملة لم يكن بوسع القاهرة إلا التراجع عنها فى نهاية المطاف. ذلك أنه معلوم أن إسرائيل لن توقع، ولم يكن بوسعها أن توقع حتى لو أرادت، ولو لمجرد أن التوقيع يعنى إزالة مخزونها من الأسلحة النووية، وهذا مستحيل فى فترة زمنية وجيزة. ثم هل تملك القاهرة تعريض نفسها لمخاصمة واشنطن؟

والسؤال الكبير هو : هل توجد صيغة وسط تحفظ ماء الوجه ومقبولة وبوسع مصر قبولها بعد الحملة التى أقدمت عليها؟ إن أقصى ماقبلت به إسرائيل هو القبول بمبدأ تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية، والنظر فى وضع المبدأ موضع التطبيق فقط بعد عامين من حلول السلام، وبشرط التحقق من أن خلو المنطقة من أسلحة نووية إنما يتسع لكل الدول القادرة - فى نظر إسرائيل - على إلحاق ضرر بها. معنى ذلك إرجاء التزامها فى هذا الصدد إلى غير أجل، ذلك أن المطلوب ليس مجرد عامين بعد حلول سلام يتعلق بأطراف النزاع مباشرة، بل عقب تفتيشات تتسع لكل الدول الكفيلة بتهديد إسرائيل، سواء انتمت إلى الشرق الأوسط أو إلى دائرة جغرافية أوسع. إن الدول الوارد أن تطالب إسرائيل بأن تشملها القائمة ليست فقط دولا مثل إيران وليبيا، بل قد تتسع لدول مثل باكستان. معنى ذلك فى النهاية تحويل الالتزام الإسرائيلى إلى التزام صورى، يرجأ إلى غير أجل، بينما مصر مطالبة بأن تلتزم فى الحال.

لقد سبق أن عانت مصر كثيرا من أن الولايات المتحدة، وهى تسلح إسرائيل تسليحا حقيقيا، لم تكن تمد مصر بأسلحة تضاهى أسلحة إسرائيل فى كفاءتها وتفننها. على الأقل هذا اعتقاد سائد لدى ذوى خبرة ودراية فى هذا الموضوع. وقد ظل الأمر طويلا مستورا. حتى طرحت القاهرة رسميا قضية ترسانة إسرائيل النووية. وأصبح التباين فى المعاملة بين الدولتين مكشوفا للجميع، وقد لايكون أمام القاهرة إلا الرضوخ فى النهاية للأمر الواقع تحت ضغوط دولية متعددة ليست مقصورة على واشنطن وحدها. ولكن مجرد أن نشبت الزوبعة حدث ذو دلالة كبيرة.

الفصل الثالث

هل انتصرنا .. أم هُزِمنا ؟

كان اجتماع المثقفين المصريين ـ شبه الإجماعى ـ على «لا» للتطبيع فى افتتاح معرض الكتاب فى مطلع عام ١٩٩٥ ، حدثا كبير الدلالة هو الآخر ، خاصة وأن الحديث كان مع رئيس الدولة ، وبتعبير أدق ، مع رئيس أول دولة عربية قالت « نعم» للسلام مع إسرائيل . فكيف ولماذا كان هذا الإصرار على « لا » للتطبيع؟

والحقيقة أنه يتعين علينا تقرير شىء قبل طرح السؤال : هل كان موقف المثقفين فى ذاك اليوم عقلانيا ، أم انفعاليا؟ هل له مقومات الثبات ، أم حكمته نزوات عارضة؟ علينا تقرير حقيقة ، أعتبرها بديهية ، هى أن لمواقف المثقفين ـ كجماعة ـ معنى ودلالة دائما ، مهما بدت غريبة . ولو جاء مراقب من الخارج ، وقيم موقفهم بأنه غريب ، وخروج على العقلانية ، فعليه كخطوة أولى فى رأيى أن يبذل جهدا لمحاولة تفسير لماذا يتبنون هذا الموقف ، قبل أن يسرع بتخطئتهم ، وإدانتهم ، واعتبار أن موقفهم وارد إسقاطه من الحساب .

هذا أولا .

والحقيقة أنه كثيرا ما قيل إن موقف المثقفين المصريين من إسرائيل لا يحكمه العداء لقضية السلام ، وإنما يحكمه رفضهم « للسلام المنفرد» ، لأن المثقفين يرون فيه صفقة لا يمكن نسبتها إلى معنى « السلام» ، بل إلى ضرب من التفريط فى القضية العربية ، ومن التخلى عن الأشقاء العرب فى الصراع المشترك مع الغزو الصهيونى .

وطويلا ما اعتقدت أنا شخصيا ، وربما اعتقد كثيرون غيرى أن القضية الفلسطينية هى القضية الجوهرية فى رفض المثقفين المصريين أى تطبيع مع إسرائيل . فما لم يحل لب النزاع وجوهره ، تمسكوا بأن السلام لم يكن واردا أن يحل ، ولا أن يكتب له الدوام والنجاح .

ولكن حدث بعد ذلك أن أبرمت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقا مع حكومة حزب العمل فى إسرائيل، اتفاق غزة ـ أريحا ، إثر مفاوضات مضنية أجريت سرا فى النرويج، وأسفرت عن « مجموعة مبادئ» سميت « إعلان أوسلو» .

لقد أبرم هذا الاتفاق بين حكومة إسرائيل والجهة التى طالما اعتبرتها الأطراف العربية المؤهلة وحدها للتحدث باسم الفلسطينيين. ورغم ذلك، استمر المثقفون المصريون يتمسكون بـ « لا» للتطبيع. هل حمل هذا الـ « لا» ـ ضمنا ـ معنى « لا » للسلام من حيث المبدأ، وأن افتراضى أن قبول السلام إنما هو معلق على شرط، شرط حل القضية الفلسطينية، كان افتراضا خاطئا؟ أم إن التمسك بـ « لا» مازال فى جوهره « لا » للأسلوب الذى تباشر به إسرائيل « عملية السلام» ، وإن شروط إنجاز سلام مقبول لم تتوفر بعد؟

هذا ثانيا .

* * *

وأذكر، بهذه المناسبة ، مؤتمرا لـ « رابطة الخريجين الأمريكيين العرب » - ARAB AMERICAN UNIVERSITY GRADUATES عقد فى عمان، فى يوليو ١٩٩٤، وشاءت الظروف أن تبدأ جلسات عمله فى نفس اليوم (يوم ٢٥ يوليو) الذى أبرم فيه الملك حسين، عاهل الدولة المضيفة، اتفاقا مع رابين حول إنهاء حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل، جرى توقيعه بالبيت الأبيض تحت رعاية الرئيس الأمريكى كلينتون. وقد أثير فى جلسة المؤتمر الختامى سؤال أعتقد أنه لمس جوهر ماكان يجرى، هو : هل نحن (و«نحن» هنا قصد به الحضور، أى مثقفون عرب فى المقام الأول، حتى لو تجنس أغلبهم بالجنسية الأمريكية. وربما بسبب أنهم قد تجنسوا بها، فهم شديدو الحساسية للقضية الفلسطينية، محك تشبثهم بهويتهم العربية) . . هل « نحن» ، فى النهاية، انتصرنا أم هزمنا، فى الصراع المصيرى مع الصهيونية وإسرائيل؟

لقد كان لـ « رابطة الخريجين الأمريكيين العرب» ، وأغلبهم أساتذة جامعات، ورجال أعمال وسياسة، وشخصيات عامة فى المجتمع الأمريكى، مواقف متشددة فى إدانة نهج كامب ديفيد، ودبلوماسية الاتفاقات المنفردة، ذلك أن الرابطة قد أنشئت إثر هزيمة ١٩٦٧ كمجموعة ضغط و«لوبى» عربى/ أمريكى، فى وجه « اللوبى» اليهودى المناصر لإسرائيل البالغ القوة والنفوذ لدى أصحاب القرار الأمريكى. وهؤلاء العرب/ الأمريكيون يجدون صعوبة فى أن يكون عليهم الآن أن « يصافحوا» هم

بدورهم، وبالتالى أن يصفحوا عن خصومهم التاريخيين فى « اللوبى» الأمريكى/ الإسرائيلى، من منطلق أن العمليات الجارية الآن ـ المنسوبة إلى « السلام» ـ وارد لهم الاعتزاز بها، وتقبلها كثمار وتتويج لنضالهم الشاق الطويل، وتضحياتهم الجسيمة، وتحملهم مناسبات لاتحصى من الإذلال والإهانة .

وقف عضو من أعضاء المؤتمر ليقول : كيف نتحدث عن انتصار عربى، وحالة الانشقاق والانقسام والتشرذم فى الأمة العربية قد بلغت مدى لم يسبق له مثيل؟ هل من انتصار عربى وقد ربحت إسرائيل صداقة كل دول العالم، حتى دولة كالصين؟ ذلك بينما العصيان باسم الدين يتهدد العديد من الأنظمة العربية ، والشعب العربى فى العراق وليبيا والصومال، وأقطار عربية كثيرة أخرى، يعانى من عمليات ردع دولية بالغة القسوة، ويتحمل آثار محاسبات دولية تقوم على الكيل بمكيالين؟

والحقيقة أن الأنظمة العربية ، وليست الجماهير العربية هى التى ذات مصلحة فى وصف ماجرى بأنه « نصر»، ذلك أن الأنظمة العربية تتصوره وصفا يعزز مركزها . ثم إن « النصر » ـ بعكس « الهزيمة» ـ لا يكون موضع محاسبة. كما أنه من مصلحة إسرائيل، أو على الأقل حكومتها الراهنة، وصف ما جرى بأنه « نصر» للجانبين معا، بدعوى أن السلام هو ـ بحكم تعريفه ـ كسب للجانبين أيا كان ثمنه، ولأن إضفاء صفة « النصر» على « هزيمة عربية» يعزز مركز أنصار الاتفاقات مع إسرائيل تجاه خصومهم.

وقد نجد عسكريين كفيلين بأن يقولوا : « الهزيمة» ليست مسألة اجتهادية. ذلك أن لها مراسم وأصولا ، متمثلة مثلا فى توقيع صك استسلام. ولكن ليست الجوانب الإجرائية والشكلية فى « الهزيمة» هى التى تعنينا، وإنما المحتوى والجوهر.

كما قد نجد إسرائيليين ، وبالذات متعصبين من أقصى اليمين الدينى والعلمانى على حد سواء، كفيلين هم أيضا بأن يقولوا : ونحن، ألم نتعرض لهزيمة؟ ألم ننسحب من الأرض بدون مقابل ملموس؟ هل أسهمت الاتفاقات المبرمة فى تعزيز أمننا، أم عرضتنا على العكس لمزيد من الإرهاب؟ وتكفى متابعة خطب زعيم « الليكود» الجديد، بنيامين ناتنياهو ، لتبين الصدمة التى قد أصابت بعضهم من جراء سياسات حزب العمل الإسرائيلى الراهنة.

وربما كان السؤال الذى يعنينا بالذات هو : هل من مصلحتنا ، كشعوب عربية ، وصف ما جرى بأنه « نصر» ؟ إنى أميل إلى الاعتقاد ـ وكان هذا مداخلتى فى جلسة

مؤتمر «رابطة الخريجين الأمريكيين العرب» الختامية ـ أن وصف ماجرى بأنه « هزيمة عربية» وصف أدق، وأفضل . صحيح أنه وصف قد لايخدم الأنظمة العربية، ولكنه على وجه التأكيد يخدم الشعوب العربية، ذلك أنه يبرر محاسبة قادتهم، ويبرر تكريس الديمقراطية، واتخاذها أساسا للخروج من « حالة الهزيمة» . ثم إنه يحول دون أن يكون أنصار الإرهاب والعنف هم الذين يحتلون وحدهم مواقع المعارضة، ويكون لهم الصوت الأعلى والفعل الأكثر تأثيرا فى تقرير مجريات الأمور .

ثم إن الاعتراف بالهزيمة فى حياة الشعوب ليس عيبا، وهو على وجه التأكيد شر أهون من نسبة صفة « النصر» لما هو أقرب إلى « هزيمة» ، وبالتبعية تكريس « حالة الهزيمة» إلى غير أجل ! ثم هناك دول عظمى، مثل ألمانيا واليابان، قد هزمت. وسلمت بأنها قد هزمت ، وأصبحت الآن، ربما بفضل اعترافها بهزيمتها، أكثر الدول تألقا على المسرح العالمى .

* * *

والحقيقة أن تحديد معايير للنصر والهزيمة قضية مثارة فى ظروفنا الراهنة، ليس على صعيد الشرق الأوسط فقط، بل على الصعيد العالمى .

ففى آخر لقاء قمة بواشنطن بين الرئيسين كلينتون ويلتسين، فى نهاية شهر سبتمبر ١٩٩٤، وصف كلينتون اللقاء بأنه لم يعد « بين غريمين، بل بين شريكين فى السعى إلى عالم أكثر رخاء وسلاما» . والعبارة أوحت بأننا بصدد طرفين منتصرين ونديين على قدم المساواة. ولكن هناك مايبرر القول بأن الحرب الباردة قد انتهت، لا بسبب حسم الخلاف الأيديولوجى الذى شغل هذا القرن وانتصار عقيدة على أخرى، وإنما لأن طرفا قد سلم بأنه لايستطيع أن يساير الآخر فى سباق التسلح بينهما، وبالذات عندما أعلن رونالد ريجان مشروعه لخوض « حرب النجوم» !

لقد سلم جورباتشوف بأن السوفييت لم يكونوا مهيئين لخوض السباق إلى النهاية . وراهن على أن الاتحاد السوفيتى بوسعه أن يظل قائما بعد تخليه عن هذا السباق . وكان ذلك ما حاول تحقيقه من خلال عملية «بريسترويكا». ولكن خسر جورباتشوف رهانه، وهزم الاتحاد السوفيتى فى « الحرب العالمية الثالثة» ، قبل إطلاق طلقة واحدة!

وشاعت فى السنوات الأخيرة نظرية تقول إن المواجهات يمكن حسمها دون أن يكون هناك منتصر ومهزوم. ما سمى بـ « اللعبة اللاصفرية الموجبة» NON- ZERO SUM

GAME PLUS . أى وارد أن يكون الطرفان منتصرين معا، بديلا عن الصيغة القديمة القائلة بأن أية مواجهة لابد أن تنتهى بمنتصر ومهزوم، وأن المحصلة ـ بالضرورة ـ « لعبة صفرية» ZERO - SUM GAME .

والحقيقة أن ما شاهدناه فى قمة واشنطن عام ١٩٩٤ هو نموذج ناطق للمحاولات التى أضحت مبذولة لتصوير نهاية الحرب الباردة على أنها قد أسفرت عن مكسب للطرفين على قدم المساواة .

ولكن الذى ينبغى إدراكه أن تصوير ماجرى على أنه « لعبة لاصفرية موجبة» قد يكون أسلوبا بارعا لتكريس « لعبة» هى فى حقيقتها « لعبة صفرية» ! إن الادعاء بأن الاتحاد السوفيتى لم يهزم قد يكون مجرد « حيلة» هدفها تثبيت هزيمته، واحتواؤها، ودفعه للقبول بها دون إثارة ردود أفعال مزعجة، ذلك أنه مازال صاحب ترسانة نووية كفيلة بتدمير الكوكب .

ذلك فى وقت نجد فيه أن الدول التى اعترفت بهزيمتها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، مثل اليابان وألمانيا ، قد استطاعت أن تتجاوز الهزيمة . كان الاعتراف بالهزيمة مصدر قوة، ذلك بينما يبدو أن وصف روسيا بأنها لم تهزم إنما أوجد حالة قد تعجزها عن النهوض مستقبلا من هزيمة تكبدتها بالفعل .

وفى قضايا النصر والهزيمة، فإن الأمم تختلف كثيرا عن الأفراد. إن الفرد الذى يتعرض لانتكاسة حادة فى حياته قد لايفيق منها. قد تطارده مدى الحياة. وقد تنهيه كإنسان قادر على استعادة توازنه. ولكن ، كما سبق أن أشرت، ليس هذا حال الأمم. ذلك أن الأمم تتشكل من جماعات كبيرة، ومن أجيال متعاقبة. وقد يهزم جيل . ويكون بوسع الجيل التالى اتخاذ الهزيمة تكأة لتجاوزها إلى الأفضل. وكلما كان تسليم جيل جديد بتعرض جيل سابق لانتكاسة وهزيمة، كلما كان الحافز أقوى ليجدد نفسه، ويثب من جديد . ان الهزيمة قد تكون عنصر يأس فى حياة الفرد. ولكنها يقينا فى حياة الأمم حافز على مواصلة الجهاد، واستعادة الكرامة المفقودة.

صحيح أن هزيمة الاتحاد السوفيتى فى « الحرب العالمية الثالثة»، هزيمة غير مألوفة . إنها هزيمة تكبدها فى « حرب باردة»، لا فى « حرب ساخنة». فى حرب لم تكن المدافع فيها قد دوت بعد . ثم إنها هزيمة لم يتكبدها على يد خصم، وإنما « انبثقت» من داخله! لقد تعرض لحالة « انهيار» نتيجة « رهان» جورباتشوف الخاسر. وربما كان للرهان ما يبرره. ولكن الأهم هو أن « الانهيار » قد اتخذ شكل « الانهيار الداخلى» ، لا

« الهزيمة العسكرية» ، مما أفسح المجال للادعاء بأن الدولة السوفيتية العظمى كانت بصدد «لعبة لاصفرية موجبة» . بينما كانت، فى الحقيقة بصدد « لعبة صفرية» محضة!

وأستخلص مما سبق أن الوقت ربما حان لمراجعة المقولة التى شاعت فى أعقاب الحرب الباردة، والقائلة بأن التسويات السلمية لابد أن تنتهى إلى « لعبة لاصفرية موجبة» ، ينتصر بمقتضاها كل الفرقاء! فثمة شواهد على أننا بصدد نوع من التبسيط المخل. إنها مقولة قد تكون ذات عائد أكبر للمنتصر فى احتواء أسباب السخط والإحباط لدى المهزوم، منها مقولة خليقة بتوفير ظروف تتيح للمهزوم فرصة تخطى هزيمته. وقد تكون فى بعض الظروف فاشلة حتى فى احتواء أسباب التذمر والسخط والإحباط والرفض! وقد رأينا ذلك فى روسيا فعلا. رأينا أن القوميين والشيوعيين يتجمعون ضد يلتسين، وأن محاولات يلتسين لاحتواء معارضتهم عن طريق إعمال اقتصاديات السوق والاحتكام إلى آليات الديموقراطية مازالت متعثرة.

* * *

وتحديد معنى « النصر » و«الهزيمة» لابد أن يجرنا إلى محاولة تعريف كلمة « السلام» بشكل أدق. ذلك أنه يتعذر تصور سلام حقيقى بين طرفين يزعمان أن العلاقة بينهما علاقة ندية، وتكافؤ، بدعوى أن كليهما منتصر، بينما أحدهما منتصر والآخر مهزوم.

والجدير بالملاحظة أن كلمة « السلام » هى ، فى الظروف الراهنة، أكثر كلمات القاموس السياسى بمنطقة الشرق الأوسط تداولا، ولكنها أيضا أكثر كلمات هذا القاموس غموضا والتباسا، وأكثرها بحاجة إلى بلورة وتحديد، ذلك أن « للسلام» فى النزاع العربى الإسرائيلى خصوصيته، وأن مفهومه لا يمكن رده إلى التعريفات المتداولة بشأنه عادة. بل أزعم أن هناك شواهد على أن موقف إسرائيل من « عملية السلام» إنما يقوم على أوجه لبس ليست هى من فعل الصدف والعوارض، وإنما هى مقصودة، وعنصر محورى فى مخطط مرسوم.

قد يقال إن لإسرائيل تعريفا « للسلام» يمكن نسبته إلى بيريز. إن بيريز يدعو إلى تحويل شعار « مبادلة الأرض بالسلام» إلى « مبادلة الأرض بسوق شرق أوسطية»! بعبارة أخرى، إحلال علاقات تكامل بين مشترين وباعة فى سوق واحدة، محل علاقات العداء التى نشأت من جراء النزاع التاريخى حول أرض فلسطين!

معنى ذلك، فى حقيقة الأمر ، أن تحقق إسرائيل أمنها بـ « الأدوات الاقتصادية» ـ

المتمثلة فى وجود إسرائيل الملموس فى شتى المراكز الحساسة للاقتصاد العربى ـ بديلا عن «الأدوات العسكرية» ، المتمثلة فى احتلال أرض عربية ، وفى ظرف لم يعد يشكل فيه إحتلال الأرض رادعا كفيلا بصد صواريخ مغيرة قد تحمل فى يوم ما رؤوسا نووية .

معنى ذلك فى النهاية أن « السلام» الذى ينشده بيريز هو فى جوهره « سلام» يحقق أمن إسرائيل على نحو أكفأ، فى ظروف دولية وإقليمية مختلفة نوعيا. ظروف سقوط «النظام العالمى الثنائى القطبية». ظروف استحالة إقامة حواجز دائمة بين المجتمعات والدول.

والحقيقة أن ثمة شواهد تكشف عن تناقض فى موقف إسرائيل، تحاول إخفاءه بحجبه وراء « التباس»: إنها تنطلق فى حساباتها الإستراتيجية من موقع « الطرف المنتصر» فى النزاع التاريخى، بينما تحاول الظهور ـ كلما تخاطب الأطراف العربية ـ بمظهر المتمسك « بأن الجميع قد انتصر»، تماما كما تفعل واشنطن الآن مع موسكو. بتعبير آخر: إن لعبة إسرائيل الحقيقية هى التى اصطلح على تسميتها « لعبة صفرية»، بينما تتظاهر بأنها ملتزمة بلعبة « لاصفرية موجبة».

إن المحك الحقيقى للموقف الإسرائيلى ليس ما تروج له الدبلوماسية الإسرائيلية. وإنما هو خط المفاوض الإسرائيلى فى التطبيق. وعملية التفاوض التى دشنها مؤتمر مدريد قد كشفت حقيقة أساسية غير معلنة. هى أن المفاوض الإسرائيلى ـ والمقصود هنا حزب العمل، وليس فقط إئتلاف الليكود ـ لاينطلق من أن « كل شىء قابل للتفاوض»، وإنما من أن هناك مسائل لاتفاوض حولها أصلا. إن المفاوض الإسرائيلى يسلك سلوك المنتصر الذى يملك إملاء شروطه فى كافة الموضوعات الجوهرية، وإن «تنازلاته» ما هى إلا فى المشكلات الثانوية. إنها «تنازلات» يستشهد بها للإيحاء بأنه ليس متعنتا، ومفتوح للأخذ والعطاء.

وثمة أدلة على ذلك، أذكر منها مايلى:

* أولا: البعد النووى الإسرائيلى. إنها قضية لاتبدى إسرائيل أى استعداد للتنازل فيها قيد أنملة، بل تذهب إلى حد الادعاء بأن احتفاظها ـ وحدها ـ ببعد نووى فى الشرق الأوسط، إنما يحقق للعرب أنفسهم فوائد، ويحميهم ضد أنفسهم! وهذا تعبير صارخ عن أن إسرائيل تنطلق من أنها وحدها المتنصرة وأن العرب مهزومون، وأن أمن العرب، بالتبعية، لا يتحقق إلا من منطلق تسليمهم بتفوق إسرائيل العسكرى المطلق، وبأنها وحدها المؤهلة لامتلاك رادع نووى.

* ثم هناك قضية القدس، ورفض إسرائيل تماما التنازل عن فرض سيادتها على القدس بالكامل، وعن اعتبار المدينة عاصمتها « الأبدية» ، دون الاعتراف بحقوق مماثلة لأصحاب الديانات الأخرى، المسلمين والمسيحيين. إن المدينة مقدسة لكل الأديان السماوية، ولكن إسرائيل تملك وحدها « الحق » فى بسط سيادتها عليها!

* ثم هناك قضية السيادة الفلسطينية. فإن إعلان مبادئ أوسلو لا يعترف بحق الفلسطينيين فى دولة ذات سيادة، بل يقصر الصلاحيات الممنوحة لهم على « حكم إدارى محدود» يتوقف مصيره على مدى التزامهم بـ « حسن السير والسلوك» إزاء إسرائيل. إن مدى ما سوف يملكونه من صلاحيات معلق على حكم إسرائيل على سلوكهم حيالها. ومجرد تعليق صلاحياتهم على شرط، هو بحكم تعريف « السيادة» نقيض المفهوم، ونقض له.

* ثم هناك مستوطنات إسرائيلية ليس واردا التفاوض حولها هى الأخرى، بالذات تلك التى تنهض بمهام أمنية وعسكرية، وتلك التى تحيط بمدينة القدس، وهى تتخذ تكأة لاستيعاب رقعة من الأرض تتسع باستمرار.

* بل وربما كان العنصر الخاص الجديد بلفت نظرنا هو المعانى التى يتعين استخلاصها من تعثر المفاوضات السورية/ الإسرائيلية طويلا . قد تزعم إسرائيل أن سبب التعثر هو « عقدة» لدى حافظ الأسد، وإصراره ـ بعد معارضته لاتفاقات كامب ديفيد طوال سنوات ـ على عدم القبول بأقل مما تحقق لمصر فى هذه الاتفاقات. بل أن يتحقق له المزيد، إن أمكن !

والحقيقة أن هذا التفسير الإسرائيلى لموقف حافظ الأسد هو محاولة من جانبها لتحميله هو سبب التعثر فى المفاوضات السورية / الإسرائيلية. هذا ما تقصده بإجراء مقارنة بينه وبين السادات. إنها تصفه بـ « المتعنت» و«المتعسف»، بينما تصف السادات بالفارس الذى كان قادرا على التحليق فوق كل أشكال التزمت! والحقيقة أن مركز حافظ الأسد يختلف نوعيا عن مركز أنور السادات. كان السادات أول من بادر بالعملية كلها. ومن هنا كان متاحا له أن يراهن على أن مجرد ذهابه إلى القدس رصيد له لدى إسرائيل لابد أن يعود عليه بعوائد، دون ما حاجة إلى تفاوض مسبق. بينما حافظ الأسد هو آخر طرف تحسم معه « عملية السلام»، ويتمثل « رصيده» فى أنه ظل حتى آخر لحظة خارج العملية، وأن « السلام الشامل» ـ أى السلام « الحقيقى» ، و«النهائى» ـ لن يتحقق ما لم يشمله. طبيعى إذن أن يكون سلوكه نقيض سلوك

السادات، وأن يطرح إستراتيجية « كل شيء أو لاشيء»، كاشفا بذلك أن العملية ، في التحليل الأخير، هي « لعبة صفرية» .

هناك إذن ، في نظر إسرائيل، قضايا غير قابلة للتفاوض. ولكن كي تتحرر من عزلتها إقليميا، وكي تتحقق لها علاقات « طبيعية» مع دول المنطقة، خاضت « عملية السلام»، وقبلت ببعض التنازلات في جوانب معينة، منها على سبيل المثال منح الفلسطينيين « حكما ذاتيا محدودا» ، بشرط عدم بلوغه حد الاعتراف بدولة فلسطينية ذات سيادة ، وعلى نحو أعم ، بشرط احتفاظ إسرائيل بالمركز المتفوق، والحيلولة تماما دون أن تتحقق للأطراف العربية ندية، حتى لو ترتب على ذلك تعثرات كتلك التي ظلت تلاحق المفاوضات الإسرائيلية/ السورية.

ثم علينا إدراك أن اللعبة إذا ما كانت بالفعل « لاصفرية موجبة» ، وأن الكل فيها رابح، فإنها إذن بحكم طبيعتها لعبة « نسبية» وعرضة للالتباس، ذلك أن الافتراض أن الكل « منتصر» إنما يعني أنه لايوجد منتصر « حاسم» ، وأن تقدير مدى « إنتصار» هذا الطرف أو ذاك « نسبي». وهذا يتنافى مع لعبة إسرائيل الحقيقية، لا المعلنة، المنطلقة من أنها هي وحدها المنتصرة.

* * *

قد يكون من السابق لأوانه تحديد جوهر التغيير الذي جرى على الصعيد العالمي، مع نهاية الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي، وزوال المعسكر الاشتراكي العالمي. قد يكون من الصعب تشخيص عالم اليوم بأنه عالم « القطبية الواحدة»، وأن الولايات المتحدة قد أصبحت هذا « القطب العالمي الأوحد» عقب زوال « النظام العالمي الثنائي القطبية» ، ذلك أن الازدواجية شمال/ جنوب قد حلت محل الازدواجية شرق/ غرب. ومعنى ذلك استمرار « القطبية الثنائية» في غير صورتها التقليدية .

ولكن الذي يمكن تقريره هو أننا لم نعد بصدد « قطبية ثنائية» تقوم على قطبين بينهما عداء مستحكم لدرجة أن يصبح الهدف النهائي لكل منهما هو محو الآخر من الوجود، ما أسميناه « اللعبة الصفرية» القائمة على افتراض هو أن انتصار أحد القطبين إنما لابد أن يعني هزيمة الآخر هزيمة نهائية. أي إما الانتصار النهائي للرأسمالية، وإما للشيوعية. ولا مجال قط لعملية «تركيبية» تتجاوز المنظومتين الرأسمالية والاشتراكية معا.

طبعا، قيل الكثير عن إمكانية ـ وضرورة ـ « التعايش السلمي» بين المنظومتين. وقد

تم التركيز على هذه المقولة منذ أن سلم الزعيم السوفيتى الأسبق خروتشوف ـ فى خطاب شهير له إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٥٦ ـ بأن الحرب العالمية مستحيلة فى العصر النووى. ولكن « التعايش السلمى » كان بمقتضى منطق الحرب الباردة تكتيكا أكثر منه إستراتيجية. وظل النظام الدولى بصدد مأزق، تمثل فى أن الشيوعية تبلورت فى صورة كتلة دولية، والرأسمالية فى صورة كتلة دولية مضادة. وكان المبرر الأيديولوجى لقيام الكتلتين، هو انتسابهما إلى منظومتين متضادتين لابد أن يكون الانتصار النهائى لإحداهما فقط. وهكذا بنيت الإستراتيجية على أن يزيل كل قطب الآخر ، والتكتيك على التعايش السلمى بينهما، سبيلا لتجنب عواقب وضع الإستراتيجية موضع التطبيق. ذلك أنها عواقب تعنى، فى العصر النووى ، تعريض سكان الكوكب لعملية إفناء متبادل تتسع للجميع.

نشأ إذن فى العصر النووى مأزق تمثل فى التعارض بين التكتيك والإستراتيجية، بين ضرورة التعايش واستحالة التعايش. وبسبب هذا التناقض تواصل سباق التسلح وتصاعد، حتى اكتسب أبعادا فضائية. ونادى ريجان بـ « حرب النجوم»، الأمر الذى لعب دورا حاسما ـ كما سبق أن أشرنا ـ فى إقناع جورباتشوف بضرورة تغيير المسار، وتأمل فكرة التخلى أصلا عن هذا السباق، ذلك أن استمراره قد يترتب عليه نقل المأزق من مأزق على الصعيد الدولى إلى مأزق داخل المعسكر الاشتراكى ذاته. مأزق يتجسد فى صورة تناقض غير محتمل بين مكونين أساسيين للمنظومة الاشتراكية العالمية: متطلبات الدفاع عن « جسدها»، وعن « روحها» . « جسدها» ، بمعنى صون أمن النظام ، بكل دُوَلِهِ، فى وجه النظام الرأسمالى العالمى. وهذه مهمة عسكرية. و«روحها»، بمعنى إشعار الطبقات الكادحة بأن المشروع الاشتراكى حى، ويتقدم ، وبسبيله أن يحقق غاياته، وأن المجتمعات الاشتراكية بصدد رفاهية متعاظمة الشأن ، وأن الإشتراكية هى النظام الأكثر تفوقا. وهذه مهمة أيديولوجية.

لقد أصبح سباق التسلح مصدر استنزاف زاد ضراوة بالنسبة للمعسكر الاشتراكى، بينما كان مصدر رواج وازدهار للاقتصاد الرأسمالى. ولم يجد جورباتشوف مفرًا من طرح « البريسترويكا» ـ أى « إعادة البناء» ـ والمجازفة بإقامة « معسكر إشتراكى» لايستند إلى «سباق تسلح» ، تلبية لتطلعات الجماهير إلى المجتمع الاستهلاكى الشائع فى الغرب، والذى لم يعد من الممكن حجبه عن الأنظار فى عصر المواصلات، وانتصار ثورة المعلومات. والطرح يبدو متناقضا، إذ هل من « معسكر» بمنأى عن « التسلح»؟

وانتهى الأمر إلى سقوط حائط برلين، رمزا لسقوط حوائط كثيرة مماثلة ولو مجازا. وفى غياب « التعسكر» ، تبعثر العالم الاشتراكى . وسقط النظام العالمى الثنائى القطبية القائم على قطبين يفصلهما عداء مستحكم. ومع سقوطه، انتهت اللعبة الصفرية.

ولكن سقوطها لم يكن يعنى انتصار « اللعبة اللاصفرية الموجبة». وعلينا هنا أن نتساءل: أين نحن فى الشرق الأوسط من هذه المفارقة؟ مفارقة سقوط اللعبة الصفرية، بينما تنطوى اللعبة اللاصفرية على عناصر التباس وخداع ومغالطة؟ كيف الخروج من هذا المأزق؟

والحقيقة أن المثقفين العرب، باسم التضاد المطلق بين القومية العربية والصهيونية، ظلوا فى غالبيتهم الساحقة يتشبثون بالنهج الذى طالما ألفوه، نهج « النظام الثنائى القطبية» ، نهج اللعبة الصفرية. ظلوا يتمسكون بالالتزام بها إقليميا، حتى مع سقوطها كونيا.

ظل المثقفون العرب، وشمل ذلك أغلب المثقفين المصريين، يؤمنون بأنه وارد أن يواصلوا - إلى غير أجل - مزاولة النهج القائل بوجود تضاد مطلق بين كتلتين داخل المنطقة (على غرار ما ألفوه على الصعيد الدولى طوال حقبة الحرب الباردة) : كتلة الدول العربية من جانب، وكتلة إسرائيل ومن ينصرها من الجانب الآخر. وإنه وارد قصر الحديث عن « السلام فى الشرق الأوسط» على ما قصد بالحديث عن « التعايش السلمى» على الصعيد الدولى: بصفته تكتيكا، لا إستراتيجية .بمجرد هدنة فى حرب متصلة. على أن الهدف النهائى فى إزالة القطب الآخر. أى استمرار اللعبة الصفرية إقليميا، رغم سقوطها دوليا.

غير أن اللعبة الصفرية إقليميا استندت إلى اللعبة الصفرية دوليا . ذلك أن اللعبة الدولية هى التى غذت اللعبة الإقليمية، وجعلت ممارستها ممكنة. إن كافة الأطراف فى الصراع العربى / الإسرائيلى انطلقت (لدواع مختلفة) من أن القبول بـ « سلام تعاقدى» إنما يحملها تنازلات تفوق تلك التى ترضى بها طواعية. ولذلك تطلَّب قيام « حالة سلام» قرارات مؤلمة قد يجد كل طرف فى الامتناع عن الإقدام عليها شرا أهون من التسليم بضرورة تلبيتها.

وهكذا فضلت الأطراف الإقليمية - طوال حقبة الحرب الباردة - أن تستعين بالدولة العظمى التى تسندها (بالاتحاد السوفيتى من قبل الأطراف العربية، والولايات المتحدة من قبل إسرائيل) من أجل تحسين مركزها التفاوضى، بدلا من أن تتفاوض. وترتب

على هذه المعادلة حالة مآلها إفراز حروب دورية ، بدت وكأنها هى الدليل على استحالة التوصل إلى حل نهائى . وقد منى العرب فى معظم هذه الحروب بهزائم عسكرية . ولكن تعذر على إسرائيل تحقيق انتصار سياسى . وهكذا ظل المأزق بلا مخرج .

ولكن انهيار اللعبة الصفرية عالميا كان لابد أن يفضى إلى انهيارها إقليميا ، إن آجلا أو عاجلا ، شاءت الأطراف أم أبت ، بإرادتها أم غصبا عنها . وقد انهارت إقليميا دون أن تكون الأطراف العربية مهيأة فكريا ، ولا ثقافيا ، ولا سياسيا ، لمواجهة عواقب هذا الانهيار. وهكذا وجد المثقفون العرب أنفسهم بصدد مأزق مبعثه استحالة إستمرار النمط السابق فى المواجهة مع إسرائيل ، وأيضا استحالة مواكبة متطلبات نمط مختلف ، فى ظل ظرف دولى جدّ مختلف .

بتعبير آخر ، سلمت دول المنطقة ، ولا أقول شعوب المنطقة ، بأن « الرفض المتبادل» بين إسرائيل وجيرانها العرب لم يعد ممكنا ، ليس لأن شعوب المنطقة قد تجاوزت حالة «رفض الطرف الآخر» من الوجهة النفسية ، ولكن لأن الأوضاع الدولية منذ انهيار نظام القطبية الثنائية ، لم تعد تسمح بمثل هذا « الرفض» ، لا دوليا ولا إقليميا . وكان ذلك معنى عقد مؤتمر مدريد .

والجدير بالملاحظة أن سقوط النظام العالمى الثنائى القطبية قد حكمته ـ فى المقام الأول ـ استحالة خوض سباق تسلح أصبح يهدد بمواجهة تمتد إلى الفضاء الخارجى . واستحالة إستمرار لعبة « الردع المتبادل» لتهديدها بعملية « إفناء متبادل» تعرض الكوكب كله للتدمير. ولذلك طرح كبديل « للرفض المتبادل» شعار كان جورباتشوف أول من رفعه ، هو التخطيط لنوع من « التبعية المتبادلة» INTERDEPENDENCE بين الرأسمالية والاشتراكية تقوم على فكرة التصارع والتداخل معا ، فكرة « الاعتماد المتبادل» ، وحتى أشكال من التكامل بين الدول ، على اختلاف منطلقاتها الأيديولوجية ، لتدارك خطر مواجهة نووية .

ولكن الوضع الإقليمى فى الشرق الأوسط قد اختلف عن الوضع الدولى فى أنه لاينطوى على خطر إشعال حرب عالمية لاتبقى ولاتذر. ليس التكامل الإقليمى ضروريا كبديل للصراع . وربما كان بوسع الأوضاع الدولية الجديدة الحيلولة دون إستمرار اتسام العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب بصفة « الرفض المتبادل» ، ولكن لم يكن بوسعها أيضا فرض التكامل والاعتماد المتبادل ، والتطبيع .

وقد أسفر ذلك عن نوع من « التوظيف المتبادل» ، أى تسليم الفرقاء باستحالة

«الرفض المتبادل» دون قبولهم بالتآخي والتصالح والسلام، بالمعنى الحقيقى للكلمة.

لم يكن أمام الأطراف إذن إلا أن يسعى كل طرف إلى محاولة « توظيف الآخر » ، نظرا أنه لم يعد بوسعه « رفضه» ، و« لفظه»، وليس بوسعه التآخى معه! وطبعا فكرة «التوظيف» تحمل فى طياتها معنى أن الآخر لاينظر إليه كـ« شريك» فى مشروع مشترك. إن الأمور لم تتطور - حتى الآن - إلى حد اعتبار أن للفرقاء فى الشرق الأوسط « مرجعية واحدة» يحتكمون إليها جميعا ، ويسلمون بأسبقيتها على أسباب الصراع بينهم.

ثم علينا أن ندرك أن « التوظيف المتبادل» بين أطراف غير متكافئة، وفى ظروف تكتنفها التباسات كثيرة حول من هو المنتصر، ومن هو المهزوم، وهل الكل منتصر، وإلى أى حد، إنما هو « توظيف» لابد أن يكون لصالح من هو حقيقة منتصر، وعلى حساب من هو حقيقة مهزوم، حتى اذا ما إدعى المنتصر بأن الكل منتصر مثله !

وهذا قد يفضى إلى بروز ظاهرة مماثلة لتلك التى عانت منها المنظومة الاشتراكية قبل انهيارها، أى انتقال التناقض الأكثر تأثيرا فى مجريات الأحداث فى المنطقة من التناقض بين العرب وإسرائيل، إلى تناقضات بين العرب أنفسهم! ومن الشواهد على أن هذا احتمال وارد، وجود آلية تحكم العلاقات العربية/ الإسرائيلية، هى التى يشار إليها بـ «عملية السلام»، بينما تفتقر العلاقات العربية/ العربية إلى آلية مماثلة، حتى مع وجود مؤسسة احتفلت عام ١٩٩٥ بمرور نصف قرن على تأسيسها، والمفترض فيها تجسيد هذه الآلية هى جامعة الدول العربية!

ولذلك نقول إن الخروج من المأزق الراهن إنما يتطلب نظرة إلى « عملية السلام» تختلف نوعيا عن النظرة السائدة. إن القفزة المطلوبة لتجاوز « التوظيف المتبادل» إلى سلام حقيقى إنما تتطلب تغييرا جوهريا فى المعادلة كلها، تغييرا من شأنه إحلال « الثقة المتبادلة» محل « الارتياب المتبادل» ، والنظر إلى الآخر بصفته شريكا لا عدوا. شريكا فى مشروع مشترك يعود بالفائدة والنفع للجميع. لا أن يتقرر المستقبل بمقتضى « عقود إذعان» تكرس الشعور بأن إسرائيل وحدها هى المنتصرة، وأن العرب هم المهزومون.

ولكن لا مرجعية لهذا التصور البديل فى الماضى. هل من تصور له فى المستقبل؟

الفصل الرابع

المستقبل كمرجعية

فيما بين ١٦و٢٢ يوليو عام ١٩٩٤، اصطدام مذنب بكوكب المشترى، وأحدث «حفرا» فى غلافه بعضها بحجم كوكب الأرض!

كان المذنب، وقد أطلق عليه اسما مكتشفيه: شوميكر وليفى، قد تفتت قبل وقوع الاصطدام بعام كامل إلى ٢١ قطعة من « الجبال الطائرة» . وحسب تقدير العلماء، لو بلغ قطر « جبل» من هذه « الجبال» كيلومترا واحدا ، فيكون اصطدامها بالمشترى قد ولد طاقة تتراوح مابين مائة وألف ضعف قوة ترسانات الأسلحة النووية المملوكة لكل دول العالم فى الوقت الراهن. هل وارد حدوث شىء مماثل لكوكب الأرض، فى أى مستقبل منظور؟

من الوجهة الإحصائية ، يتلقى المشترى مذنبا بحجم شوميكر ـ ليفى مرة كل قرن. واحتمال حدوث شىء مماثل لكوكبنا هو مابين مرة كل مليون سنة، ومرة كل عشرة ملايين من السنوات، نتيجة صغر حجمه بالمقارنة إلى المشترى، وأيضا بفضل حجمى المشترى وزحل الضخمين فى اجتذاب الكويكبات والمذنبات، وتجنيب كوكبنا كارثة سقوطها عليه.

ولكن استطاع العلماء أن يرصدوا ١٤٠ « حفرة » فوق سطح كوكبنا نجمت عن اصطدامات كونية، منها على سبيل المثال خليج هادسون فى شمال كندا، وبحر اليابان. بل هناك نظرية حديثة تقول إن القمر هو نتاج اصطدام جرم سماوى هائل بغلاف الأرض منذ ٣ر٨ بليون سنة، ترتب عليه « لفظ» جزء من كوكبنا، واتخاذه مدارا حوله فى صورة . . القمر!

وقد تم حديثا اكتشاف آثار جرم معدنى التكوين طوله ١٨٠ كيلومتر، فى شبه جزيرة يوكاتان بجنوب المكسيك، سقط على الأرض منذ ٦٥ مليون سنة، والمعتقد أنه أطلق

زوابع وزلازل وأمواجا هائلة وغيوما كثيفة أربكت الغلاف البيولوجى BIOSPHERE وأبادت الدينوصورات. وقد سقط كويكب سيار عرضه ٥٠ مترا فى منطقة تونجوسكا قرب بحيرة بايكال بسيبيريا فى ٣٠ يونيو ١٩٠٨. غير أنه لم يكن معدنيا، فانفجر وتبخر على ارتفاع ٨ كيلومترات، متسببا فى انطلاق رياح قدرت طاقتها أكثر بمائة مرة من إنفجار هيروشيما، ودمر ألفى كيلومتر مربع من الغابات. كذلك تفجر على ارتفاع ٢٥ كيلومتر فوق مدينة منتريال بكندا منذ سنوات نيزك قطره من ٥ إلى ١٠ أمتار، وكان أثره ـ لحسن الحظ ـ محتملا. ثم هناك المذنب «سويفت ـ ترتل»، عرضه ٨ كيلومترات، واعتقد بعض العلماء ـ خطأ ـ أنه سوف يسقط على سطح الأرض عام ٢٠٢٦، ولكن علم بعد مراجعة الحسابات أنه سوف يمر على مسافة مطمئنة من كوكبنا. ومع ذلك، توقعت عام ١٩٩٢ مجلة علمية فرنسية، مجلة «العلوم والمستقبل»، أن شهابا يبلغ قطره كيلومترا واحدا سوف يصطدم بالأرض فى ٢٦ سبتمبر عام ٢٠٠٠.

الجديد الجدير بوضعه فى الحسبان، هو أن كوكب الأرض لم يشهد فقط بزوغ نوعية فريدة من الكائنات الحية التى تملك موهبة الذكاء، هى الجنس البشرى، بل وشهد أيضا تطور علم وتكنولوجيا البشرية إلى حد بات يمكنها من التنبؤ، فى مجالات معينة، بما سوف يحدث مستقبلا، بدقة وإحكام مدهشين.

لأول مرة سوف نواجه بمفارقة أنه بوسع مخلوقات فوق سطح كوكبنا، وهى معرضة لكارثة قد تقضى عليها قضاء مبرما، أن تتنبأ بالضرر، وأن تستعد لدرئه قبل حدوثه. والسؤال الكبير هو: لو ووجهت البشرية بمثل هذه الحالة، هل هى كفيلة بتغيير «قواعد اللعبة»، أو بتعبير أدق، «قواعد السياسة»، وأن تستحدث نوعية من التعامل بين البشر يرتفع إلى مستوى التحدى؟

ما سقوط مذنب فوق سطح الأرض إلا نموذج خارق لما أعنيه. ذلك أن الأسباب الخليقة بتهديد البشرية لم تعد مقصورة على تلك الوافدة من الفضاء الخارجى. قد يكون التهديد فى صورة مرض عضال مثل مرض فقد المناعة المكتسب (الإيدز). وقد يكون شكلا من أشكال التلوث الناجم عن عوادم تكنولوجيات عصرنا ونفاياتها. وبهذا المعنى ينبغى لنا أن ندرك أننا بصدد أخطار حقيقية، لايجوز قصرها قط على استثناءات نادرة.

بل وقد تكون الكوارث الممكن توقعها سلفا من صنع أوجه صراع بين البشر أنفسهم، كالصراع العربى / الإسرائيلى فى حالة فشل جهود السلام.

* * *

من المؤكد أن تكنولوجيات العصر قد حققت إنجازات مبهرة. ولكن من المؤكد أيضا أن لإنجازاتها آثارا جانبية يتعذر التنبؤ بها سلفا، ووارد أن تترتب عليها أضرار جسيمة قد تفوق منافعها.

ثم إن البشرية عجزت عبر تاريخها عن إظهار الحد الأدنى من « التضامن» الذى «يحررها» من تبعات « صراع الإنسان مع الإنسان» . لدرجة أن نظريات قد طرحت تقول إن الصراع هو أبرز خواص التاريخ البشرى. إنها خاصية أطلقت الماركسية عليها مصطلح « الصراع الطبقى». وأطلق عليها أصحاب رؤى أخرى مسميات أخرى. وبمقتضى صراع الطبقات، وصدام الحضارات، والبقاء للأصلح، إلخ.. اكتشفنا أن الكفيل بالحد من الصراع ليس ما يبديه الإنسان من استعداد للتضامن والتآخى مع أخيه الإنسان، وإنما بروز تناقض مع طرف آخر أعظم شأنا وأكثر فعالية من التناقض الذى حكم الصراع الأصلى. إن الصراع مع الاتحاد السوفيتى كان سبب طمس الصراع المزمن، التقليدى، بين فرنسا وألمانيا. والأمثلة من هذا النوع كثيرة.

هل بوسع الإنسان السمو إلى حد إدراك أن « التناقض الرئيسى» قد يصبح فى مستقبل منظور، مع « الآثار الجانبية» لتقدم العلم والتكنولوجيا، تلك الآثار ـ غير المحسوبة ـ التى يتعذر التنبؤ بها سلفا، وهى تلحق أضرارا متعاظمة الشأن بكل مظاهر الحياة فوق سطح كوكبنا؟ أضرارًا فى صورة تلوث صناعى بلغ حد ثقب الأوزون، وتدفئة الغلاف الجوى إلى حد إحداث شروخ وانهيارات فى ثلوج القطبين الشمالى والجنوبى؟ إنها لظواهر أوجدها الإنسان دون أن يدرى، وهو مدفوع بطموح طاغ فى التحكم فى مقدراته، والهيمنة على الوسط المحيط، وكثيرا ما يترتب على اندفاعه مردودات عكسية.

هل بوسع الإنسان «ترحيل» التناقض الرئيسى، وبدلا من أن يكون بين الإنسان والإنسان، يكون من أجل زيادة ترويض الطبيعة لصالح الجنس البشرى؟ أى يكون فى مواجهة الطبيعة وما تظهره من اتجاه لـ « مقاومة» محاولات الإنسان لإعادة تكييفها لصالحه؟ باختصار شديد، هل الإنسان كفيل بأن يرتقى إلى حد تنمية نوع من «التضامن» بين البشر جميعا، كفيل بمواجهة خطر تعريض الجنس البشرى لصور مبتكرة من الضمور والهلاك؟

* * *

لقد شاهدنا فى مؤتمر السكان أن وضع حد للتكاثر السكانى أصبح ضروريا لدرء خطر أن يغرق « الكم» البشرى « كيف» الحياة، وتتعرض إنجازات البشرية للتبديد.

هذا لون مخفف من التحدى الذى نتحدث عنه . ومع إدراك ضرورة التوصل إلى صيغة لوضع حد للتكاثر عند عتبة معينة ، شهد المؤتمر صورا حادة من الصراع بين المنطلقات والرؤى ، والقيم والعقائد والمناهج .

وربما كان مؤتمر ريو عن البيئة عام ١٩٩٢ ، ومرة ثانية فى برلين عام ١٩٩٥ ، مؤشرا آخر عن الظاهرة ذاتها، ذلك أن المؤتمرين قد لفتا النظر ـ هما أيضا ـ إلى ضرورة وضع حد لمدى جواز تحميل كوكبنا أضرارا أضحت تقتضيها متطلبات تحسين « كيف» الحياة .

ولكن ربما كان أهم هذه المؤشرات جميعا أن التكنولوجيا المعاصرة، بفضل العلم المعاصر، قد دخلت حقبة جديدة لا سابقة لها . إنها تنجز للإنسان فرص تقدم وسيطرة وتطور لم يسبق لها مثيل. ولكنها تحمل أيضا فى طياتها أخطارًا يتعذر علينا إدراكها سلفا. وأصبحت هذه الأخطار ملازمة لصميم « تقدمها». فلا إنجاز تكنولوجيا دون مخاطرات جسيمة ، تتهدد الإنسان فى صميم وجوده . إن السيطرة تصاحبها شواهد عن نقيضها : الإنفلات واللا سيطرة . هذا هو الجديد .

من ناحية أخرى، أثبت الإنسان أنه كفيل بأن يتغلب على بعض صور الصراع الحاد التى تؤذن بخطر تعريض البشرية للفناء . مثلا: خطر « الإفناء المتبادل» عن طريق تكنولوجيا الأسلحة النووية . وتوحى نهاية الحرب الباردة بأن البشرية قد نجحت فى تقييد سباق التسلح النووى . ومع ذلك، فأمامنا ما يجرى فى الشرق الأوسط . وقد يصبح حقلا لاختبار نوعيات غير مألوفة من سباق التسلح النووى، يحكمه تعثر جهود السلام، وما تحمله تلك الجهود من تناقضات دفينة .

كانت الإنجازات عبر التاريخ أقل . وكانت المخاطر أيضا أقل . وكان واردا دائما أن يتهددنا تعرض كوكبنا لاصطدام جرم سماوى به ، على ندرة وقوع مثل هذا الحدث . ولكن الآن أصبح بوسعنا التيقن من حدوث كارثة من هذا القبيل قبل حدوثها ، هل من « نوعية من السياسة» تجعل من معرفتنا المسبقة بالحدث قيمة تمكننا من التأثير فى مجريات الأحداث وتحاشى الأسوأ؟ هل من المتصور ـ مثلا ـ ابتكار حضارة تنقل الكثير من قواعدها إلى الفضاء الخارجى ، فى مدة زمنية محددة ، لو تأكد أن هذا ضرورى لإنقاذ الجنس البشرى؟ هل بوسع البشرية تحقيق خوارق فى حشد العقول، وتعبئة الموارد، وتنشيط المكتشفات والإبداعات لمواجهة التحدى قبل حدوث مصيبة ، إذا ما علمنا سلفا متى سوف تحدث تحديدا؟

ربما صح القول بأن احتمال حدوث كوارث تأتينا من خارج كوكبنا ضئيل، بالمقارنة إلى الأخطار الوارد انبثاقها من التطورات الجارية فعلا فوق سطح الكوكب. ولكن الأمر الجدير بجذب انتباهنا هو أن هناك جديدا بصدد أن يحدث، جديدا يكسب «المواطنة الكوكبية» PLANETARY CITIZENSHIP معنى جديدا لا يحتمل الإغفال.

إن البشرية فى عهدها الجديد ليس بوسعها وقف تقدم التكنولوجيا. ولكن لن تستطيع أن تتمتع بثمار هذا التقدم مالم تكن قد اكتشفت سبل علاج ما سوف يصاحبه حتما من أخطار تتهدد البشرية فى صميم وجودها. إن موالاة الأخطار لاتقل أهمية عما أصبح متاحا تحقيقه بفضل الإنجازات. وأصبحت الأخطار تهدد الجنس البشرى بالفناء، والكوكب بالزوال. هذه حقيقة يتعين أن ندركها ونحن على مشارف قرن جديد، وألفية جديدة. ألفية تنبئ مؤشرات مختلفة بأن البشرية سوف تواجه فيها إشكاليات مختلفة نوعيا عن كل تلك التى صادفتها فى مسيرتها الطويلة عبر العصور حتى الآن.

* * *

إننا مازلنا نعتبر أنفسنا مركز الكون. لانتصور أن كائنات حية غيرنا قد تكون أكثر أهلية منا فوق سطح كوكبنا للصمود والبقاء. إننا نعتبر أنفسنا ـ كجنس بشرى ـ أصحاب خاصية فريدة. إننا نملك دون غيرنا عقلا قادرا على التفكير وإدراك مايجرى حولنا.

ذلك بينما الفيروسات أضحت تذهلنا لاكتشاف العلماء مدى قدرتها ـ دون عقل، ودون وعى ـ على التكيف عبر الدهور، والصمود للتغيرات التى تعرض لها كوكبنا طوال عدة بلايين من السنوات. إننا لانملك أن ندعى لأنفسنا تاريخا مماثلا. إن تاريخنا كثدييات يعود فى أحسن الأحوال إلى بليون سنة. وكبشر إلى بضعة ملايين من السنوات فقط.

واليوم عندما نواجه مرضا عضالا مثل «الإيدز»، فإننا بصدد فيروسات قد جددت نفسها بفضل قدرتها الفائقة على التكيف. وهكذا أثبتت أنها أكثر قدرة منا على مناهضة محاولات «التكييف»، و«الأقلمة»، و«الترويض». ولهذا السبب فقد تكون هى السبب قبل سقوط مذنب من الفضاء، فى تعريض الجنس البشرى للفناء. لذلك كانت محاربة «الإيدز» بالغة الأهمية والصعوبة معا، لأنها تشكل تحديا للعلم المعاصر فى صميم مقوماته، رغم كل إنجازات الهندسة الوراثية.

حديثنا إذن هو عن قدرة البشرية على الصمود وتحاشى تعرضها للهلاك فى المستقبل. و«المستقبل»، فى هذا السياق، كلمة مطاطة بحاجة إلى تحديد. ذلك أننا نعلم جميعا أن المجموعة الشمسية بكل كواكبها، ومنها كوكب الأرض، لا مفر من زوالها فى « مستقبل» بعيد يقاس ببلايين السنوات. ليس هذا هو « المستقبل» الذى نعنيه، أو حتى يتملكنا الشعور بالانتساب إليه. إننا نتحدث عن « مستقبل» أقرب بكثير، لاتأتى فيه النهاية نتيجة الزوال «الطبيعى» للمجموعة الشمسية، ولكن نتيجة حادث عارض، أو حادث بيدنا تجنبه، ووارد حدوثه فى « مستقبل» يجمعنا به إحساس بالألفة . مثلا، فى عمر أحفادنا، أو أحفاد أحفادنا، وهم جيل من البشر يهمنا أمرهم يقينا.

وقد لاتتوفر الآن الإمكانات التكنولوجية التى تساعد على التأثير فى مسار مذنب يتجه نحو كوكبنا، وإزاحته عن مداره ولو خمس ثوان، الأمر الذى قد يكفى لإنقاذ الأرض من خطر سقوطه عليها. ولكن أدوارد تيللر، أحد مكتشفى أسرار القنبلة الهيدروجينية، وأحد الأنصار المتحمسين لـ « حرب النجوم» ، قد نادى أخيرا باستخدام قنابل نووية لتدمير مذنبات وشهب مغيرة. وتنبأ بأن هذا سوف يكون ممكنا فى مستقبل قريب.

ثم هناك، على وجه اليقين، حشد لجهود جبارة من أجل اكتشافات خارقة فى مجال محاربة الفيروسات الضارة قبل حلول كوارث بسببها. ولا أعتقد أن البشرية سوف تتراخى فى هذا المجال . هناك ، على سبيل المثال المشروع الذى أطلق عليه اسم «الجينوم» GENOME وهو يستهدف مسح كل الجينات المكونة لمادة D.N.A التى تحمل صفات الإنسان الوراثية. وهذا المشروع الذى شرعت فيه هيئات أمريكية منذ منتصف الثمانينات، ثم أسهم فيه غيرها ينتظر له أن يكتشف وظيفة كل جين GENE مختزن فى مادة D.N.A الوراثية. والمعلوم حتى الآن أن كثيرا من هذه الجينات إنما تحمل فى طياتها صفات الإنسان الوراثية. فمنها على سبيل المثال تلك الجينات المسئولة عن صفة البدانة، وعن عاهة التخلف العقلى، وعن سمة أو أخرى من سماتنا الموروثة، إلخ. . ولاينتظر أن ينجح الإنسان قبل عدة عقود فى أن يتحكم فى الجينات جميعها، ويتغلب بالتالى على أمراض مستعصية كثيرة. ولكن الذى أصبح بصدد أن يكتشف، هو أن هناك جينات مسئولة عن عاهات محددة تصيب الإنسان من مولده، وأنه أصبح بوسع العلم الحديث ـ مثلا ـ معرفة عيوب وتشوهات طفل سوف تلاحقه طوال حياته، حتى

قبل مولده. وهذا، فى حد ذاته، أمر بالغ الخطورة، ويطرح أسئلة كبيرة فلسفية وأخلاقية وعلمية واجتماعية وحضارية وثقافية. فهل يقدم على الزواج إنسان يعلم أن طفله سوف يكون مشوها؟ وإذا قيل لزوجين إن طفلهما سوف يصاب بداء السمنة ، ماذا يفعلان؟ لقد أظهر استطلاع رأى فى أمريكا أن ١٠٪ من الزيجات قد قررت، فى هذه الحالة، الإمتناع عن الإنجاب! وهلم جرا بشأن العاهات الأكثر خطورة.

إن هذه القدرة التى لاسابقة لها على أن يعرف الإنسان - علميا - الكثير من أسرار مستقبله إنما سوف تستحدث نوعا جديدا من الصراع البشرى، ولكن بين نوعيتين مبتكرتين من « الطبقات»! سوف تكون هناك طبقة العالمين بأسرار العلم الحديث، الحريصين على تجنيب أطفالهم العاهات الموروثة. وطبقة الذين لن تتاح لهم فرصة الارتقاء إلى هذا المستوى، ووارد أن تشمل هذه الأخيرة قطاعات واسعة من المعرضين لصور تشويه شتى. وليس من شك فى أن بروز هذا التمايز إنما سوف يحيى من جديد الفلسفات العنصرية القائلة بأن هناك أجناسا « نقية» وأخرى « ملوثة». وهى فلسفات سوف تستند، فى هذه المرة إلى حقائق علمية قطعية. فما المخرج من هذا المطب؟

* * *

كثيرا ما شاهدنا استعداد الإنسان الفرد للاستشهاد من أجل قضية، والتضحية بحياته من أجل أن تعيش « الجماعة البشرية» فى سعادة أكبر (أو هذا الجزء من البشرية الذى يشعر بأنه ينتمى إليه) . ربما كانت التضحية على هذا النحو هى أرقى مابوسع الإنسان بلوغه، ذلك أن الإنسان الفرد لايملك إلا حياة واحدة، وإن كان لايملك إلا أن يسلم بأن موته - كفرد - لامفر منه.

غير أن تصورات الناس عن « الجماعة البشرية»، وعن معنى توفير « السعادة» لها، تختلف. لدرجة أن الاستشهاد من أجل قضية فى عصرنا قد يحركه الأمل، وقد تحركه - على نقيض ذلك - خيبة الأمل والإحباط واليأس. وهكذا قد نجد أن تفضى أنبل المشاعر إلى الإرهاب. فباسم القضية الفلسطينية، كان هناك من خططوا لنسف مقر الأمم المتحدة، ونسفوا فعلا مركز التجارة العالمى فى نيويورك. وإزاء « المطلقات» ، أى الفداء بالذات، كى يكتب لقضية « الخلود » ، ليست هناك قوة فوق سطح الأرض كفيلة بإهدار التصميم على التنفيذ.

ومع ذلك، يظل السؤال: إلى أى حد بوسع الإنسان أن يضبط نفسه، ويغير غرائزه وأنماطه السلوكية لمناهضة خطر يتهدد فعلا « الجماعة البشرية» ، ولكن فى ظرف لايمس بشكل مباشر مصير جيلها الراهن؟ هل بوسع « الجماعة البشرية» التأقلم لمتطلبات هذا التهديد، وإظهار الهمة اللازمة لتجنيب أحفادها، أو أحفاد أحفادها، مصيرا قد يبدو محتوما، على الأقل بمقتضى قدرتنا الراهنة المتنامية على استشراف المستقبل؟

لا مجال لإنكار أن الإنسان كائن اجتماعى، وأن صفته الاجتماعية تكسبه خواص تجعله يتجاوز الأنانية المطلقة، ولكن دون بلوغ حد الإيثار المطلق. إن الإنسان لايقصر حياته على شخصه، ولا شك أن قضايا الغير (العائلة، المجتمع، الأجيال القادمة) تشغله. إن حياته تكتسب معنى فقط بالقدر الذى يضحى فيه من أجل الغير، ويخضع سلوكه لمصالح ومقتضيات تتجاوز شخصه. ولكن لا يصل « تجاوز الذات» إلى حد «التضحية من أجل الغير» دون أن تكون للتضحية حدود، ولا حسابات . إن هناك مساحة معينة بين الأنانية المطلقة والإيثار المطلق. وهذه المساحة تختلف مع كل إنسان، ومع كل ثقافة. هل من سبيل لتوسيع نطاقها، بمعنى الحد من شأن الأنانية، والمصلحة الآنية، وتوسيع رقعة الإيثار؟ بمعنى أن يزداد الإنسان انتماء إلى الجنس البشرى، وأن يحد من انتمائه فقط إلى غرائزه الطبيعية، بالذات فى وجه كوارث تبدو محققة؟

على سبيل المثال، لو كنا بصدد جرم سماوى يقترب من الأرض، وإن العلم قد توصل إلى تصميم سفن فضاء ـ سفن نوح فضائية! ـ باحتواء مئات الآلاف من البشر، وإنقاذ هؤلاء قبل أن تصيبهم الكارثة، ولكن على أن يترك الغير لشأنه فوق سطح الأرض، هل القلة المحظوظة المتاحة لها فرصة الإفلات بجلدها، سوف تغتنمها دون تردد، ودونما نظر إلى مصير بقية البشر؟ لقد رأينا مجازر وهى لاتنقطع فى رواندا. وما زلنا نرى مآسى فى البوسنة. وهو متاح لكل إنسان رؤيتها بفضل إمكانات الإعلام المعاصر. ومع ذلك لا تتحرك البشرية كثيرا. وقد تبذل بعض الجهود باسم القيم الإنسانية وباسم الأخلاق، ولكنها مازالت جهودا هامشية. وفى نهاية الأمر تتحكم « السياسة» ـ أى «المصالح» ـ فى كل شىء.

طبعا، إذا ماوجد ما من شأنه تأمين الكوكب كله والبشرية كلها، فلن يتأخر أحد. ولكن السيناريو الجدير بالتأمل هو أن تتاح لقلة فقط فرصة الإفلات. ماذا يكون القرار؟ هل هذه القلة مطالبة بأن تضحى بالفرصة المتاحة لها، « تضامنا» مع البشرية

ككل؟ وترك الغير لهلاك محقق، أليس هذا نوعا من « الإرهاب المعكوس» ؟ ماحكم «الأخلاق» فى هذا الصدد؟

* * *

ثورة الإعلام المعاصرة التى تكفل أن يصل « العلم بالحدث» إلى الجميع فى لحظة حدوثه، مخلوق غريب. من المؤكد أنه مازال فى طور التكوين. ومازال البحث جاريا حول تحديد هويته. ذلك أنه لم يسبق أن عرفت البشرية « ثورة » كتلك الجارية الآن، فى مجالى « المعلوماتية» INFORMATICS والحواسيب COMPUTERS معا.

بفضل هذه الثورة تحرر الإنسان لأول مرة من قيود « حجمه» ، وإيقاع « زمنه». إنه لم يعد قادرا فقط على خوض المتناهى الصغر (عالم نواة الذرة وما دونه) ، والمتناهى الكبر (عالم المجرات، وصولا إلى أصل الكون)، بل أصبح بمقدوره التعامل مع إيقاعات زمنية تختلف نوعيا عن إيقاعه البيولوجى. أصبح بوسع الحواسيب، مثلا، التعامل بالواحد على التريليون من الثانية. وهكذا تاهت المرجعيات التقليدية. وبتنا بصدد عالم أصبح علينا فيه أن نتعلم شيئا لم نألفه أبدا، هو التعامل مع أكثر من مرجعية فى آن واحد! بل والانطلاق من أن كل « ذات» إنسانية ليست مركز الكون!

بعبارة أخرى، لم نعد « أسرى» عالمنا كما نشهده بحواسنا. وأصبح بوسعنا الانتماء. بمداركنا، وربما غدا بحواسنا، إلى عوالم تتكشف خلال حيز مكانى فاق أو صغر بملايين المرات عالمنا. وخلال سرعات فى الحركة اختلفت هى الأخرى نوعيا عن إيقاع زماننا البيولوجى.

بل أصبح ممكنا، بفضل الحواسيب، « اصطناع» عوالم لا وجود لها فى الواقع. أصبح بوسع الحواسيب مخاطبة كل حواسنا: النظر، السمع، اللمس، الشم، وربما أيضا غريزة الجنس، وإشعارنا بأننا جزء لايتجزأ من « تجارب» هى من صنع الخيال! وهذا ماأصبح يطلق عليه مسمى « الحقيقة الوهمية» VIRTUAL REALITY . وعلينا أن ندرك أن « الحقيقة الوهمية» ليست أداة استمتاع وترفيه فقط، بل لها فوق ذلك فوائد عملية جمة. إذ أصبح ممكنا ، بفضل التكنيك الذى ابتدعته إشعار الإنسان ـ بعقله وحواسه، أى بمداركه كلها ـ بأنه « داخل» مواقع يتعذر عليه بلوغها بحكم قيود حجمه، وقيود إيقاع زمنه، وقيود ظروف الموقع الفيزيائية!

مثلا. . أصبح باستطاعة الإنسان أن يتابع « من الداخل» ما يجرى فى قلب

الشمس، أو أى جرم سماوى آخر، فى محيط تبلغ الحرارة فيه مئات الملايين من الدرجات. وأصبح باستطاعته أن يجرى عملية جراحية لذبابة، وأن يتابع كل تفاصيل العملية، خطوة خطوة، بل أصبح باستطاعة الإنسان تصور بدائل لمخططات يطرحها للمستقبل، وتجسيم هذه البدائل فى شكل « صورة» يراها بعينيه على شاشة تليفزيون بحيث يستطيع لمسها بحواسه، لامجرد تخيلها بعقله.

لقد أصبح الإنسان قادرا على إختراع آلات خليقة بالنهوض بوظائف ذهنية وعقلية ليس بوسع الإنسان النهوض بها دون الإستعانة بآليات « الحقيقة الوهمية»، لأن إنجازها يتوقف على سرعات تفوق بملايين المرات سرعة مزاولة نشاطاتنا الذهنية كبشر. وهذا بدوره يطرح أسئلة عويصة.

إن ما أصبح يدعى « سايبر سبيس» CYBERSPACE، وطرق المواصلات السريعة للإعلام الإلكترونى المستقبلى INFORMATION SUPERHIGHWAYS قد أصبحت ـ بفضل الحواسيب ـ تنبئ بإزالة حواجز الزمان والمكان كلية، وبما يصوره البعض بـ «جنة» فوق سطح الأرض. ولكن هناك من يقولون أيضا بأنها كفيلة بتعبيد الطريق لـ «جهنم»! ذلك أنها سوف تيسر فى عالم الغد عمليات التجسس، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وانتهاك الحرمات، والتهرب من الضرائب، وإهدار كثير من أوجه الحضارة العصرية.

وهكذا، وبفضل ثورة المواصلات والإلكترونيات، أصبحنا بصدد كوكب ينكمش حتى أطلق عليه اسم « القرية الكونية»، ولكن دون أن يكون لهذا العالم المتزايد الانكماش ضوابط ،بمعنى أنه ليست هناك جهة واحدة كفيلة بأن يجرى الاحتكام إليها لتقرير هذه الضوابط، واجتماع الكلمة حولها. فلقد كان « للنظام الثنائى القطبية» ضوابط ، ولو لمجرد أنه قام على الروادع المتبادلة. ولكن مع اختفاء هذا النظام لم تعد هناك آلية «تفرز» ضوابط، ولو فى صورة روادع . فلقد حاولت أمريكا أن تصبح القطب العالمى الأوحد، ولكنها فشلت. وهكذا أصبحنا بصدد لعبة دولية بلا حَكَم وبلا ضوابط . أصبحنا بصدد لعبة متعددة الأقطاب دون أن يكون لقطب من أقطابها القدرة على فرض إرادته المنفردة، وأن يملك صفة « المرجعية» فى نظر الأقطاب الأخرى.

ربما كان ذلك سمة أساسية من سمات العصر الجديد. فمن سماته أنه لم يكرس انتصار قطب على قطب. لم تكن نهاية القطبية الثنائية نظاما عالميا قائما على اللاقطبية. أو حتى على القطبية الواحدة. بل سقط القطبان. سقط القطب السوفيتى، وسقط

أيضا القطب الأمريكى. قد يكون « للسقوط » معنى مختلف فى الحالتين. فلقد سقط القطب السوفيتى سقوطا مدويا. وقد سقط القطب الأمريكى بمعنى أنه عجز بعد سقوط القطب السوفيتى عن أن يكون كفيلا بأن يحكم العالم وحده، ويقرر له ضوابط وحده. مما أسفر عن نظام عالمى « عائم » لم تتحدد له قطبية واضحة بعد، ولا مرجعية لها مصداقية بعد.

علينا إذن دراسة هذه الظاهرة التى تجمع ما بين اتجاه العالم إلى التوحد، وفى نفس الوقت دون أن تكون هناك قواعد تحكم عملية التوحد. بعبارة أخرى، نحن بصدد اختفاء ظاهرة قيام « النظام العالمى » على أنظمة اجتماعية ذات علاقات فيما بينها تتسم بالمواجهة والاستقطاب الحاد، ولكن دون أن يصل بها الحال إلى حد التوحد فعلا، وإلى حد يبرّر الادعاء بأنه متاح لها الرجوع معا لمجموعة مبادئ وضوابط وقواعد وقيم بوسع مجتمعات العالم جميعا الاحتكام إليها. وهذا يضفى على « النظام العالمى » صفة الفوضى. ونحن نعلم أن هناك فى مجال العلوم الطبيعية ـ مجال الفيزياء والرياضيات ـ «نظرية الفوضى» CHAOS THEORY لبريجوجين، هذه النظرية من أكثر النظريات العلمية رواجا منذ نهاية الثمانينات. ووارد استكشاف تطبيقات لها ـ كما أسلفنا ذكره ـ فى مجالى العلوم الاجتماعية والإنسانية أيضا.

* * *

وفى ظل « نظرية الفوضى »، وفقدان الإنسان مركزيته فى الكون، أصبحت تطرح، وبكل جدية، أغرب الأسئلة. هل تتقدم التكنولوجيا، مثلا إلى حد تخليق آلات أكثر ذكاء من الإنسان؟ ماذا إذا ما اتسم بعضها بصفات عقلية تفوق قدرات الإنسان العقلية؟ وأن تصبح آلات تعتمد على نفسها دون ما حاجة إلى الإنسان، وتكون قادرة على أن تنمى ذكاءها، تماما كما استطاع الإنسان أن يرتقى بالتدريج، حتى أصبح قادرا على صنع هذه الآلات، ونجح فى تزويدها بذكاء فاق ذكاءه؟!

هناك بالفعل من يطرح سيناريو أن تسعى هذه الآلات ـ وقد أصبح لها ذكاء يفوق ذكاء الإنسان ـ أن تسعى فى يوم ما إلى إبادة الجنس البشرى! بصفته منافسا لها فى السيطرة على الكون، رغم تخلف البشرية عنها ذكاء! إنها سوف تسعى هى، تطبيقا لنظرية داروين بشأن البقاء للأصلح، كى تنفرد هى بمصير الكوكب، كما نجح الجنس البشرى من قبل فى الهيمنة عليه، وعلى بقية المخلوقات فوق سطحه. وهكذا نكون بصدد معضلة غريبة: فلقد نجحنا ربما فى وضع حد للحرب الباردة، ولسباق التسلح

النووى، بمقتضى تكنولوجيات العصر المكرسة لأغراض الحرب، والتى بلغت قدراتها حد تعريض الجنس البشرى للفناء. والآن أصبحنا بصدد تكنولوجيا للسلام، وللتنمية والبناء، وأصبحت هى الأخرى خليقة بتعريض الجنس البشرى للهلاك!

إنى شخصيا لا أؤمن بهذا الذكاء « المجرد»، المنفصل عن أى وعاء كفيل بتخليقه وتغذيته. إن ذكاء الإنسان كما أراه هو نتاج تطور بيولوجى امتد لبلايين السنوات. ولايتصور أن يخلّق الإنسان ذكاء خارجه كفيلا بأن يختزل بلايين السنوات فى أعوام معدودة، ذكاء يتجاوز ذكاء الإنسان نفسه، ومدارك وحواس الإنسان بكل تعقيداتها. إن التكنولوجيا التى تخاطب العقل هى تكنولوجيا نبتكرها لخدمة العقل الإنسانى، ولتوسيع دائرته، وزيادته كفاءة وفعالية، لا كى تحل محله!

ثم هذه المخلوقات الآلية، الذكية المتعاظمة الذكاء أبدا، لا يتسق تصور نجاح الإنسان فى صنعها، فوق سطح كوكب الأرض، دون أن تكون لها سوابق فى مواقع أخرى من الكون الواسع، ذلك أنه يتعين علينا، بكل تواضع، استبعاد احتمال أن يكون الذكاء البشرى هو الوحيد، وبالضرورة الأكثر تقدما، على اتساع الخليقة! وإن وجدت مخلوقات آلية ذكية تفوقت علينا فى مواقع أخرى، فوارد أنها تكون قد « غزت» قطاعات واسعة من الخليقة، مما يكون قد أهلها للوصول إلينا بصورة أو أخرى، ولو عن طريق إشارات نائية عبر الفضاء. ومع ذلك، فليست لدينا شواهد على ذلك. ولا حتى مجرد قرائن إلى الآن على الأقل!

إن القضية التى أضحت تلح هى أن تحتفظ البشرية بتماسكها، ولا تسقط ضحية انقسام بين المنتفعين بخوارق العلم المعاصر، والمحرومين من هذا الانتفاع. وهنا تكتسب ازدواجية الـ « شمال / جنوب» معنى جديدًا. لقد أصبحنا بصدد « شمال» بات كفيلا بصنع آلات ـ وآليات ـ تدفع بالبشرية إلى آفاق لم يجر ارتيادها من قبل، ولا يمكن التكهن بما سوف تحمله من مفاجآت. ذلك بينما يعانى « الجنوب» الذى يضم غالبية الجنس البشرى من عدم القدرة على اللحاق، ومن التعرض لتخلف تتسع فجوته باستمرار، بدلا من أن يصبح أروع ما يبتدعه العقل البشرى مصدر ازدهار وسعادة للجميع.

إن مصطلح الـ « شمال / جنوب» هو فى حد ذاته إشارة إلى أن عالمنا ما زال يتسم بالازدواجية، وأن نهاية ازدواجية « الشرق/ غرب» لم تفض إلى نهاية الازدواجية عموما.

ومع ذلك علينا إدراك أن سمات « الشمال/ جنوب» تختلف كثيرا عن سمات «الشرق/ غرب»، وإننا بصدد إشكالية من نوعية مختلفة. وربما أن أبرز وجه للاختلاف، هو أن القطبين فى الازدواجية « شرق/ غرب» قد تميزا بقدر ملموس من الندية والتكافؤ والتناظر SYMMETRY ، أو على الأقل افتراض ذلك. وهذا ليس متوفرا قط فى الازدواجية «شمال/ جنوب»، ذلك أن «الشمال» هو العالم الغنى القوى المتقدم. بينما « الجنوب» هو العالم الفقير، الضعيف، المتخلف. عالم الشمال هو عالم «الكيف»، وعالم الجنوب هو عالم « الكم» . والعلاقة بين « الكيف» و«الكم» ليست علاقة تكافؤ وتناظر، ولا ذات قاسم مشترك. ومع ذلك، تحكم هذه العلاقة ضوابط معينة، تكسبها نوعية ما من التوازن، وبالتالى من الاستمرارية SUSTAINABILITY .

والحقيقة أن العلاقة الجدلية بين « الكم» و«الكيف» هى أحد مصادر مانشهده من أوجه تباين على اتساع المجتمع الدولى كله. هناك مجتمعات بلغت من التقدم ما حقق لشعوبها قدرا ملموسا من « الكيف»، مع كل ماقد يوجد داخل هذه المجتمعات من تباينات. بينما هناك مجتمعات ما زالت متخلفة، تتكاثر « كما» دون أن يتحقق لها أى قدر من « الكيف» ، بل ربما كان العكس هو الصحيح. والحقيقة أن « مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية» كان أول لقاء عالمى تعرض لجذور هذه المشكلة، وطرح نوعا من « الصفقة» بين الشمال والجنوب، مفادها ـ جوهريا ـ مطالبة الجنوب الشمال بالإسهام الجسيم فى تحسين ظروف معيشته من حيث « الكيف»، نظير مساهمته فى وضع قيود على تكاثر عدد سكانه من حيث « الكم» !

والجدير بالملاحظة فى هذه المعادلة أن « كم» الجنوب (والمقصود « كم سكانه» ، والحقيقة أن الإشكالية المطروحة ليست قصرا على القضية السكانية فقط) لايجوز السماح له بالتكاثر إلى غير حد، وإلا أصاب الكوكب بكوارث لابد ـ إن آجلا أو عاجلا ـ أن تفلت من سيطرة الجميع. ولذلك جاز القول بأن « الجنوب» يملك القدرة على أن يضغط على « الشمال» ، رغم أن العلاقة بينهما لاتتسم بالتناظر. من هنا عنصر «التوازن» بينهما، وإمكانية إتسام العلاقة بقدر من الاستمرارية.

إننا إذن بصدد نوعية جديدة، مختلفة ، من العلاقة بين قطبى الازدواجية . ليست علاقة تناظر وتكافؤ. ولكن بسبب أن الطرفين ينتميان معا إلى كوكب واحد، وإلى موارد طبيعية محددة (بمعنى أن الموارد المتوفرة لعمليات التنمية عموما تظل فى حدود معينة، مع كل ما أنجزته، أو سوف تنجزه مكتشفات العلم والتكنولوجيا فى هذا الصدد) .

فلقد ترتب على هذه الحقيقة، حقيقة أن عالم اليوم بات يتسم بصفة «المنظومة المغلقة» CLOSED SYSTEM ، أن الضعيف كفيل بتحاشى أن يتحمل وحده الضرر، وكفيل بإلحاق ضرر بالغنى والقوى أيضا، وإلزامه مثله بمواجهة تحدى الازدواجية، وبألا يتاح له « ترف» صرف النظر عنها. وهذا قد يحمل فى طياته عوامل تجاوز « الازدواجية»، ووضع حد نهائى « للقطبية الثنائية» .

هل من حل للصراع العربى/ الإسرائيلى، مثلا، فى إطار تجاوز الازدواجية شمال/ جنوب؟

* * *

جاز لنا إذن أن نفترض أن القضية المركزية التى سوف تحكم مقدرات القرن الواحد والعشرين، وسوف تحكم بالتبعية مختلف صراعاته، هى إشكالية من نوع جديد سوف تواجه البشرية بالخيار التالى: إما تجاوز الازدواجية ويكتب للبشرية البقاء على قيد الحياة، مع ضمان اطراد رفاهيتها وازدهارها. وإما استمرار الازدواجية، وتعرض البشرية لصور تمزق شتى، شأنها فى النهاية تعريضها لعملية « إفناء ذاتى» ، أو لنوع من الانتحار مع سبق العلم والتدبير. والآلية المطلوب ابتداعها هى كيفية الانطلاق مما نحن فيه الآن إلى وضع يستطيع فيه الإنسان، خلال مرحلة زمنية محدودة، تجاوز الازدواجية إلى نظام عالمى يحقق فعليا وحدانية سكان الكوكب.

قد تكون هذه الآلية متمثلة فى إدراك كل مواطن فرد أن جزءا لا يتجزأ من هويته إنما هو الانتماء إلى الغير، من خلال الانتماء إلى الكوكب. معنى ذلك أن حماية الكوكب، كوعاء للحياة، أصبحت من العوامل التى تقرر حرية الفرد، وضوابط السلوك البشرى. معنى ذلك التسليم بخطأ التصور أننا بصدد وعاء « مفتوح» ، وارد أن نغترف منه ما نشاء، وخطأ الانطلاق من أن موارد الكوكب لانهاية لها، أو قابلة دائما للتجديد. إن هذه افتراضات انتهت إلى غير رجعة.

بعبارة أخرى، أصبحنا بحاجة إلى إعادة تدوير RECYCLING كل ما نملكه، وإلى عدم تبديد كل شىء قابل لأن يعاد استثماره . إن الطاقة الجائز استهلاكها هى الطاقة المتجددة فقط. وهذا ينسحب على مختلف أنواع الطاقة، ومختلف أوجه الاستهلاك. ولكن الصعوبة من حيث المنهج، إنما تكمن فى أننا اليوم بصدد فلسفة اجتماعية تدعو الفرد إلى أن يفعل مايشاء، فى إطار قانون السوق، قانون العرض والطلب. أى فى إطار

قانون ينطلق من افتراض أن من يملك من حقه أن ينفق، ويستهلك ويبدد ويلوث الكوكب، ويستنزف موارده دون ضابط أو قيد .

إن الافتراض الذى تنطلق منه النظريات الاجتماعية الدارجة الآن هو أن التعاملات ذاتها تحمل فى طياتها آليات تعمل من تلقاء نفسها، وأنه لا حاجة لابتداع ضوابط بديلة من صنع الإنسان، بمقتضى تدبير منه مقرر سلفا . بل المفترض هو أن إضافة قيود على « الآليات الطبيعية» أمر مردوده عكسى فى النهاية، ومخالف لسنة الطبيعة . ويستشهد فى هذا الصدد بانهيار النظم الاجتماعية التى قامت على « الهندسة الاجتماعية» و«التخطيط» .

من هنا ، جاز القول بأن مطلع القرن القادم سوف يواجه مشكلة جوهرية متمثلة فى صراع بين رؤيتين، رؤية تنطلق من مرجعية الازدواجية مع فقدان هذه الأخيرة مشروعيتها التاريخية ، وأخرى تسعى إلى « نظام قيمى عالمى واحد» يتجاوز الازدواجية . دون توفر الظروف لتجاوزها . هذه إشكالية محورية سوف تحكم بدايات القرن القادم، وقد تحكم القرن كله .

والحقيقة أن هذا تصور جدير بالتأمل . ويفترض تأمله التطرق إلى قضايا معينة، فى مقدمتها تأكيد مشروعية المرجعية القائلة بالانتساب إلى الكوكب كوحدة لاتتجزأ، بدلا من الانتساب إلى قطاع منه فقط. أى الانتساب إلى ما يمكن تسميته بـ « الحضارة الكوكبية» PLANETARY CIVILIZATION ، بديلا عن الحضارات المتعددة، وبديلا عن فكرة أن « تصادم الحضارات» حتمى. أى بديلا عن فكرة انتعاش القوميات والأعراق والعصبيات فى مختلف صورها . وبديلا عن أصوليات وسلفيات كثيرة تنطلق من أن تصارعها حتمى، وكرد فعل لاستمرار الازدواجية، حتى مع بلوغها حدا حرجا .

ولذلك جاز توقع أن الثورة العظمى التى ستواجهها البشرية فى القرن القادم هى الثورة المرتبطة بفكرة تجاوز الازدواجية ، بفكرة تجاوز « الدولة ـ الأمة» NATION-STATE بصفتها ركيزة « النظام الدولى»، واللبنة الأساسية فيه، ذات الصلاحيات السيادية المطلقة. فثمة شواهد حول ظاهرة التدويل، تدويل الاقتصاد، وتدويل رأس المال، وتدويل المواصلات والاتصالات، وتدويل الشبكات المعلوماتية والإعلامية . وهى شواهد يتعاظم شأنها باطراد. وثمة شواهد حول تجاوز صور الصراع التى تتخذ شكل العداءات الصارمة التى لارجوع عنها، كتلك التى حكمت على الصعيد الدولى الصراع بين الشيوعية والرأسمالية، وتلك التى استحكمت طويلا ـ على المستوى

الإقليمى ـ بين العرب وإسرائيل. لقد أصبح تجاوز هذه الصراعات ، على الأقل فى صورها التقليدية أمرا لايقاوم . ولذلك فلا مفر من التسليم بأننا بصدد آليات وديناميكيات دولية وإقليمية جديدة شئنا أم أبينا، كنتيجة أفرزها انكماش الكوكب، وبروزه فى صورة « منظومة مغلقة» ، لا انفصام لمكوناته. بتنا بصدد عالم « أينشتايني» (نسبة إلى أينشتاين) ، أى عالم تتمدد فيه المسافات داخل حيز يتقلص. والتباينات تتأكد لأن الأطراف تزداد تقاربا وتداخلا.

هذه تصورات يفرضها اتخاذ المستقبل كمرجعية.

الفصل الخامس

من حروب بسبب "الأرض" إلى حروب لشح "المياه"

ليس معقولا أن يكون هناك، فى منتصف القرن القادم كل هذه الكمية المهولة من الرمال، وكل هذه الكمية الهائلة من المياه فى البحار التى تحيط بمنطقة الشرق الأوسط، وأن يظل البشر عاجزا عن فصل الملح عن الماء، لقهر الصحراء، وزراعة الأرض، وإقامة الصناعات وزيادة الموارد وخلق فرص عمل، وتلبية حاجات قاطنى المنطقة الذين سوف يتضاعف عددهم مرة كل ربع قرن فى المستقبل المنظور حسب تقديرات الخبراء.

ليس معقولا التسليم بهذه « الهزيمة » فى وجه الطبيعة، فى عصر انتصار التكنولوجيا، وتحقيق العلم إنجازات مبهرة لم يسبق لها مثيل.

ليس معقولا أن نسلم بتجدد الصراع فى الشرق الأوسط بسبب ندرة المياه، بعد أن استبد الصراع بالمنطقة، واستنزفها، وبدد مواردها طوال ثلثى قرن، بسبب خلافات حول الأرض.

لقد رمز تدفق الماء لانتعاش الحياة بهذه الأرض التى شهدت مولد الديانات السماوية منذ فجر التاريخ. الحنين للماء فى صلب الحضارات التى انبثقت منها، وازدهرت فيها. وما هو وارد تنفيذه بفضل التكنولوجيا فى القرن القادم حلم قديم ذو جذور متأصلة فى وجدان كل شعوب الشرق الأوسط. هناك قول الله تعالى فى سورة الأنبياء: « وجعلنا من الماء كل شىء حى أفلا يؤمنون». وهناك سفر إشعياء النبى قبل ميلاد المسيح بـ ٧٤٠ عاما، وقوله بالإصحاح الحادى والأربعين: « افتح على الهضاب أنهارا، وفى وسط البقاع ينابيع. اجعل القفر أجمة ماء، والأرض اليابسة مفاجر مياه».

* * *

غير أن هناك شبه إجماع، لدى المحللين والخبراء على أن النزاع القادم فى المنطقة، مالم يكن هناك مخطط واع ومرسوم لتحاشيه، وحتى لو حل النزاع حول « الأرض» ، سوف يكون من أجل « المياه» . يؤكد هؤلاء الخبراء أن الماء، لا البترول، سوف يصبح المورد الأكثر تقريرا لمقدرات المنطقة فى عام ٢٠٠٠ .

فلقد صرح الملك حسين فى خطاب ألقاه فى يوليو ١٩٩٠ بأن الشىء الوحيد الخليق بدفعه إلى خوض حرب هو الحاجة إلى مياه. وفى ٧ أكتوبر ١٩٩٤ أعلن وزير الدفاع المصرى الفريق محمد حسين طنطاوى أن « أية محاولة للسيطرة على مصادر مياه النيل سوف تعتبرها مصر تهديدا مباشرا لأمنها القومى». وقال البروفيسور الأمريكى جويس ستار ،الحجة فى مشاكل المياه بالشرق الأوسط، « إن ندرة المياه سوف يكون لها الأثر الأهم بشأن التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسى. ولذلك فإن مشاكل المياه المتصاعدة فى المنطقة سوف يكون لها تأثير هائل على مصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية». وأكد ريشارد أرميتاج مساعد وزير الدفاع الأمريكى لشئون الأمن الدولى فى عهد ريجان «إن الوقت قد حان كى تسلم الولايات المتحدة بأن أزمة مياه الشرق الأوسط تسوء، وتضيف بعدا جديدا لسيناريوهات الحرب فى المنطقة» .

ليست المشكلة مجرد أن هناك ندرة فى المياه، ولا مجرد أن النمو السكانى متوقع له تكاثر بمعدل المتوالية الهندسية، ولكن أيضا أن المنطقة فى أغلبها أرض صحراوية جرداء، وأن لاسبيل لحل مشكلة الصحراء دون توفير مياه غزيرة.

قد تكون هناك حلول مؤقتة تستند ـ مثلا ـ إلى ما تختزنه تركيا من إمكانات، أو شق قناة تربط البحر الأبيض ـ أو الأحمر ـ بالبحر الميت، المنخفض المنسوب، مما يتيح الفرصة أيضا لإقامة محطة كهرومائية، أو إقامة سد على نهر اليارموك. ولكن هذه المشروعات جميعا على أهميتها ليست حلولا جذرية ولا شاملة. كما قد يقال إن بعض دول الخليج قد نجحت فى تحلية مياه البحر، ولكنها حققت ذلك بسبل لم تكن قابلة للتنفيذ فى غياب فوائض بترولية جسيمة، وهى بالتالى حلول لاتقبل التعميم.

لذلك نقول إن هناك حلا أساسيا واحدا فقط للأمد الطويل هو « التحلية التكنولوجية» للمياه، أى إعمال مصادر الطاقة العصرية لتحلية مياه البحر. وربما سوف يعنى ذلك إعمال الطاقة الشمسية بالذات، لتحاشى الآثار التلويثية، وأيضا المضاعفات العسكرية، للطاقة النووية. والحقيقة أن هذا المشروع إذا ما انجز، وأصبحت تحلية مياه البحر بالطرق التكنولوجية العصرية مشروعا اقتصاديا، فسوف ينهض نموذجا للحل الذى يعود على الجميع بالنفع.

بل سوف ينطوى على ضرب عصفورتين بحجرة واحدة. سوف يكون حل النزاع القادم حلا للنزاع الراهن فى الوقت ذاته.

هكذا يتضح أن العرب ليسوا وحدهم ذوى مصلحة فى إنجاز هذا الاكتشاف. وجعله إحدى ركائز تجاوز الصراع العربى/ الإسرائيلى. هذا الصراع الذى حكمته «قضية الأرض» طوال نصف القرن الماضى، ومن المتصور أن تحكمه «ندرة المياه» لحقبة قد تطول مستقبلا. لامفر إذن من ابتداع حلول «ثورية» لتجديد مصادر المياه على اتساع المنطقة، خاصة مع التكاثر السكانى الذى لاينتظر ضبطه قبل عدة عقود هو الآخر.

* * *

عندما نتحدث، برؤية مستقبلية، عن شعار « الماء نظير السلام»، بديلا عن «الأرض نظير السلام»، فإن هذه العبارة البديلة من الممكن ألا تحمل جديدا، ذلك أن الأرض بلا ماء ليست بأرض ! إن الأرض حتى تكتسب معنى، يجب أن تنطوى على «خصوبة». والخصوبة شيء مادى، ولكن قد تكون أيضا شيئا معنويا. إن « خصوبة أرض ما» قد تكون لما تحمله من ذكريات، أو من إرتباطات عاطفية، أو من تراث حضارى أو ثقافى، أو روحى أو دينى. ولكن الخصوبة كى تكتمل حتى بالمعنى المعنوى، لابد أن تحمل رموز الحياة. لابد أن تتوفر لها مياه. إن المياه الغزيرة ترمز إلى الوفرة. والسلام يتعذر استتبابه فى ظل الندرة والحاجة.

إن إسرائيل تملك القدرة علي حشد طاقات علماء كثيرين فى العالم، وحشد إمكانات أكثر أوجه تكنولوجيا العصر تقدما فى مشروع شأنه إحلال الوفرة محل الندرة، وضمان ازدهار الحياة علي امتداد الشرق الأوسط. ولكنها لن تنهض بالجهد المطلوب فى هذا الصدد إلا بشروطها هى التى لن تخرج عملية السلام أبدا من مأزقها الراهن. إن المشروع فى نظرها مبرر لاحتفاظها بتفوقها العسكرى والنووى، وزيادته تفوقا. وهذا، بطبيعة الحال يرفضه الضمير العربى، لأنه لن يضع حدا لأوجه الخلل التى نالت من « عملية السلام» حتى الآن.

ومع ذلك، فلا مجال لإنكار أن الأطراف، إذا ما نجحت فى إزالة المعوقات السياسية فى وجه المشروع، وتضافرت جهودها لوضعه موضع التطبيق، ونجحت فى اكتشاف سبل لتحلية مياه البحر بأسعار اقتصادية تكفل تعميم المشروع لجميع صحراء العالم العربي علي اتساعها، فمؤكد أن الشرق الأوسط سوف يصبح الساحة الأولى عالميا

لإعمال الطاقة الشمسية من أجل إزالة الصحراء فى مختلف أرجاء المعمورة، وسوف يكسب ذلك « عملية السلام» طابعا مختلفا نوعيا . طابعا يتجاوز بُعْده الإقليمى . ليس سياسيا فحسب، بل أيضا فنيا وتكنولوجيا . ذلك أنه ليس هناك حافز لتعمير صحراء أستراليا مثلا . ولكن هناك جافزا لإنجاز هذا التحول التاريخى ذى العائد العالمى الذى لايقدر بثمن ، فى الشرق الأوسط .

بل وارد أن نتصور ماهو أبعد مدى . فإن ما ينسحب على مشكلة المياه ينسحب على موارد أخرى قابلة للاستثمار لصالح الحياة . ذلك أن وفرة المياه سوف تحقق شرطا ضروريا لتحويل مساحات شاسعة من الصحراء على اتساع المنطقة إلى أرض منتجة، زراعيا وعمرانيا، تجرى بها تلبية احتياجات آنية، وأيضا احتياجات الزيادة السكانية مستقبلا . ثم هناك أيضا، بفضل تكنولوجيات العصر المتقدمة، القدرة على إقامة مشروعات بتروكيماوية بالغة الرقى بالمنطقة تكفل لأهلها الرخاء ، حتى بعد زوال الحاجة إلى البترول بصفته وقودا .

ثمة عناصر ثلاثة إذن :

* توفير المياه الغزيرة بفضل الطاقة الشمسية .

* تحويل الصحراء الجرداء بالأراضى العربية الشاسعة إلى أراض زراعية خصبة، بفضل مكتشفات علوم الهندسة الوراثية .

* وزرع صناعات بتروكيماوية بالمنطقة بدلا من أن تكون من اختصاص دول متقدمة خارج المنطقة فقط .

وهى كلها عوامل كفيلة بإكساب عملية السلام طابعا مختلفا . طابع العملية التى تعود بالنفع للجميع، وتوفر الأمن للجميع، لأنها توفر الرخاء للجميع .

وتتداعى مما سبق مشروعات أخرى كفيلة بتعزيز هذا السلام المختلف نوعيا . لماذا ، مثلا، لاتقام المحطات التى سوف تحول مياه البحر إلى مياه عذبة فى الجولان، وفى سيناء، وفى المواقع الأخرى الحساسة على اتساع المنطقة، العرضة لأن تصبح ساحة لحروب فى المستقبل؟ لماذا لاتحل هذه المحطات محل « القوات الدولية»، التابعة للأمم المتحدة، التى تراقب « عملية السلام» بمجرد توفر الظروف لإنجاز هذا الإحلال؟ وما ينسحب على حدود إسرائيل قد ينسحب على كافة الحدود التى تحيط بها حساسية خاصة، كحدود العراق مع الكويت، أو حدود السعودية مع اليمن؟ إن معنى ذلك

إقامة هذه المحطات فى مواقع ليس من مصلحة أحد إلحاق ضرر بها، اللهم إلا من منطق عدمية وتدمير وإرهاب ويأس، وهو منطق نراهن على إمكانية اجتثاث جذوره بإحلال حوافز الوفرة. وهكذا نكون قد حققنا الأمن بفضل أدوات سلام، وحياة، وعمار، بدلا من أدوات ردع وحرب ودمار.

ولكن تكريس الطاقة المستمدة من تكنولوجيات العصر لمشروعات تلبى متطلبات الأمن للجميع، إنما لابد أن يكون بديلا عن تخصيصها لأغراض الردع، لا مجرد إضافة إليها. إنه لاينبغى أن يكون بقصد استدراج الأطراف العربية إلى تليين موقفها إزاء تصميم إسرائيل على أن تحتكر ـ وحدها ـ ترسانة نووية فى الشرق الأوسط. ولابد من الإصرار على إقامة رباط لا انفصام له بين مشاركة الأطراف العربية فى هذه المشروعات (وهى مشروعات من المستحيل إقامتها أصلا بدون مشاركة الأطراف العربية) وبين إلزام إسرائيل بالتخلى كلية عن رادعها النووى، وإزالته إزالة كاملة. كيف يتم ذلك؟ وماهو المطلوب من الأطراف العربية كى يتحقق لها هذا الهدف؟ هذا مربط الفرس فى عملية السلام كلها.

* * *

تحدث بيريز وهو يتسلم مع رابين وعرفات فى أوسلو جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٤ عن « تحويل الشرق الأوسط إلى إسكندنافيا»، وكأنما كان يقول إن المخرج من التعثرات الراهنة فى المفاوضات واستتباب السلام، لا يتطلب أن تتحول إسرائيل إلى دولة شرق أوسطية، وإنما أن تتحول المنطقة العربية برمتها إلى جزء من أوروبا، وربما حتى إلى جزء من أكثر مناطق أوروبا رقيا وتألقا: الدول الإسكندنافية. بعبارة أخرى، ليس مفتاح السلام تحول إسرائيل من دولة أوروبية إلى دولة شرق أوسطية أغلب أطرافها عربية، وإنما أن تنهض بدور « العامل المساعد» CATALYST فى تحويل العرب إلى أوروبيين! هل هذا خليق بتوفير « الثقة المتبادلة» التى يمكن بها إنجاز « الاختراق» المنشود؟

إن حديث بيريز فى هذا الصدد أشبه بالوعود التى برر بها الاستعمار مشروعه للسيطرة على المعمورة. كان يصف نفسه بأنه صاحب « رسالة حضارية» تتسع للعالم كله. وأسفر فى النهاية ـ لدى الشعوب المستعمرة ـ عن وجه قبيح لايمت إلى قيم الحضارة بصلة.

كذلك تحدث بيريز فى مناسبات أخرى عن « مشروع مارشال للشرق الأوسط».

أى أن تنهض إسرائيل بما تملكه من نفوذ لدى كبريات عواصم الغرب، كى تجلب للمنطقة أموالا ومعونات للنهوض بها على غرار « مشروع مارشال» الذى نهض بأوروبا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. غير أن هذا أيضا يقوم على فكرة أن هناك أطرافا دولية كفيلة بأن تكون مفتاح التحول، بديلا عن الأطراف المحلية صاحبة المصلحة الأولى فى إنجازه. أى بديلا عن اعتماد الأطراف المحلية على نفسها فى المقام الأول. وأمامنا مأساة شعب الصومال لندرك معنى « الإعتماد على الغير» سبيلا لمعالجة القضايا المصيرية.

ولكن ربما كان مشروع بيريز الرئيسى ، إرساء لأسس « شرق أوسط جديد» كثيرا ما يتحدث عنه وخصص له كتابا ألفه عام ١٩٩٣، هو مشروع « السوق الشرق أوسطية». قال بيريز فى معرض لقاء أجراه منذ بضعة أعوام مع عدد من المثقفين المصريين «إن الشعب اليهودى لم يكن هدفه فى أى يوم السيطرة. إنه يريد فقط أن يشترى ويبيع». وربط فكرة « السوق» بفكرة « الديمقراطية» قائلا: « عندما أشترى سلعة يابانية، فإننى أنتخب اليابان»، بمعنى أن جودة السلعة اليابانية هى التى تفرض قوتها الشرائية، وهى التى تقرر مدى إقبال المستهلك على اقتنائها. وهذا، على حد قوله، شكل من أشكال الانتخاب، وبالتالى شكل من أشكال ممارسة الديمقراطية!

كما قال بيريز، فى سياق حديثه، « إن الحرب والسلام بين الشعوب لا يقررهما ما بينها من حب وكراهية. إن الإنجليز يكرهون الفرنسيين. والفرنسيون يكرهون الألمان. والألمان يكرهون الفرنسيين. إلخ. . ! ولكن أوروبا مع ذلك كفيلة بأن تبنى نفسها، وبإقامة « سوق أوروبية مشتركة»، ذلك أن هناك آليات تحكم هذا البناء. وهى آليات لاتمت إلى الحب والكراهية بصلة » ! وكان المعنى الضمنى وراء هذه المقولة أن الذى سوف يقرر الحرب والسلام فى الشرق الأوسط هو آليات تعلو المشاعر التى يكنها العرب للإسرائيليين، والعكس بالعكس. إنه آليات « السوق»! وبديهى أن ما قاله بيريز منسوبا إلى اليابان أراده منسوبا إلى إسرائيل، بمعنى أن جودة السلع الإسرائيلية (أو المتاح لإسرائيل استيرادها بفضل علاقاتها الدولية) كفيلة بغزو أسواق الشرق الأوسط. وبالتالى بفرض هيمنة إسرائيل الاقتصادية على المنطقة، مع الادعاء بأن « كفاءة» إسرائيل الاقتصادية لن تترتب عليها سيطرة سياسية!

طبعا ، تحاشى بيريز أن يتحدث عن الفارق الأساسى بين علاقات الشعوب الأوروبية فيما بينها، وعلاقات العرب مع الإسرائيليين، ذلك أن الشعوب الأوروبية قد عاشت متجاورة منذ أن وجدت، ولم يكن هذا حال العرب الذين عاشوا طوال قرون دون أن يكون هناك وجود لكيان يدعى « إسرائيل» فى قلب أراضيهم.

والحقيقة أن شيمون بيريز هو مهندس المفهوم العصرى « للسلام الإسرائيلى »، القائم على تفوق إسرائيل العسكرى والاقتصادى والتكنولوجى. إنه ينطلق من أن « النظام العالمى الجديد» الذى تدعو له الولايات المتحدة، هو نظام يقوم على « اقتصاديات السوق» وآلية « الديموقراطية». ووظيفة السوق، فى النهاية، هى محاولة « إذابة» الصراع التاريخى و«تمييعه»، بتبديل صفات الفرقاء فيه! فبدلا من أن يكونوا « أعداء» من جراء صراعهم الأيديولوجى حول أرض فلسطين، سوف يتحولون إلى « شركاء» - إلى باعة ومشترين ذوى العلاقات المتكاملة - داخل إطار سوق « شرق أوسطية» واحدة ! معنى ذلك إنجاز « المصالحة التاريخية»، حسب رأى بيريز (القطب بـ« الدولية الاشتراكية») تحت رعاية الشركات المتعدية الجنسيات، وآليات الرأسمالية المعاصرة!

ويبدو أن بيريز يؤمن ، بإرجاعه العلاقات العربية/ الإسرائيلية فى المستقبل إلى «آليات السوق» و«الديموقراطية»، بأنه يقف على أرضية صلبة، لانتسابه إلى قيم أصبحت بعد سقوط الشيوعية قيم العصر، وأن العرب، إزاء هذا المنطق المفحم، ليس أمامهم سوى أن يسلموا ! ذلك أنه يتداعى مما سبق أن المقاطعة الاقتصادية التى طالما مارسوها ضد إسرائيل باتت خروجا على قيم العصر! وأن الأنظمة العربية لم تعرف فى أى يوم بغيرة على الديموقراطية !

* * *

وجدير بنا ملاحظة أن فكرة « تحلية مياه البحر» كأساس لتجاوز « الصراع التاريخى» تختلف نوعيا عن فكرة « السوق الشرق أوسطية» فى أن السوق سوف تجدد الاستقطاب، على إتساع الشرق الأوسط، فى صورة تفاوتات اقتصادية وتباينات اجتماعية متعاظمة الشأن تفرزها آليات السوق بين الأثرياء والفقراء. إن توفير مياه غزيرة بفضل تحلية مياه البحر إنجاز لا رجوع عنه بمجرد اكتشاف التكنولوجيا التى تكفل إتمام التحلية بأسعار اقتصادية. إنه اكتشاف يربح منه الفقير والغنى على حد سواء .

ثم مامعنى « الشرق الأوسط» الذى يستشهد به بيريز كوعاء للتحولات التى ينشدها؟ بادئ ذى بدء، علينا ملاحظة أن المصطلح معيب، ولو لمجرد أنه يصف المنطقة بنسبتها إلى موقع عالمى آخر، وباعتباره « شرقى العالم الغربى» ، المنظور إليه على أنه يشكل هو - أى أوروبا وأمريكا - مركز الكون والمرجعية المطلقة ! وهذا يتعارض مع فكرة بناء « الشرق الأوسط» باستناده فى المقام الأول إلى قدراته الذاتية . إن المطلوب هو إكساب « الشرق أوسطية» مفهوما « ثقافيا/ حضاريا»، بدلا من أن يرمز إلى مجرد مفهوم « جغرافى» .

والحقيقة أن المصطلح لم يكن يحمل فى أى وقت مفهوما « جغرافيا» صرفا، وكان له دائما مدلول « سياسى» ضارب فى أعماق التاريخ المعاصر. فلقد أراد الاستعمار، وبالذات فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ربط المنطقة بمختلف دولها، العربية منها وغير العربية، بأحلاف عسكرية تحت قيادة الغرب، وفى مواجهة الاتحاد السوفيتى. ومن هنا برزت الحاجة « السياسية» للتهوين من شأن الهوية العربية للمنطقة، والعمل على إقامة روابط بين دولها باسم « العداء للشيوعية»، أو باسم « الإسلام» لتوسيع دائرة الدول المنتسبة إلى المصطلح، وشمول دول مثل تركيا وإيران وغيرهما، بل وتسوية النزاع العربى الإسرائيلى باعتبار أن إسرائيل حليف مؤتمن وصديق حميم للغرب، وطرف لابد أن يكون له دور بارز فى « النظام الإقليمى».

وبهذا المعنى، لسنا فقط بصدد تغيير « الشرق الأوسط»، وإنما أيضا بصدد أن يتوسع حيزه الجغرافى! لقد أصبح « الشرق الأوسط» يتحدد ليس فقط بالمنطقة التى يشغلها « المشرق العربى» وفى قلبها « إسرائيل»، بل بمنطقة تضم العديد من « الدول الإسلامية» بعد حلول الإسلام المتطرف محل القومية العربية كمرجعية متعاظمة الشأن فى مناهضة « عملية السلام». أصبحت حدود « الشرق الأوسط» تتحدد بالمسافة الكفيلة بأن تعبرها صواريخ موجهة إلى إسرائيل وأضحى بوسع دول إسلامية اقتناؤها.

غير أن « الشرق أوسطية» لابد أن تفترض أن كل شعوب الشرق الأوسط هى شعوب « شرق أوسطية» فعلا. معنى ذلك أن يقطع الإسرائيليون حبلهم السرى مع أوروبا التى كان لإضطهادها لليهود دور أساسى فى بروز الحاجة إلى إنشاء دولة يهودية أصلا. فهل باستطاعة إسرائيل الانفصال عن « أصولها» فى الغرب؟ ثم هل يريد « كل » العرب أن تنفصل إسرائيل فعلا عن الغرب؟ فقد تتجه دوائر عربية معينة إلى إسرائيل مستقبلا، بالدقة لأنها دولة ذات صلات « عضوية» بالعالم الغربى، وبدعوى أنه متاح لها الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من الغرب بسعر لايضاهيه سعر فى أى مكان، لا داخل الشرق الأوسط ولا خارجه، وأنها بهذه الصفة تحديدا ـ صفة « وكيلة» الغرب وممثلته فى الشرق الأوسط ـ لابد أن تكون موضع ترحيب!

غير أنه طالما لاتحقق « السوق الشرق الأوسطية» نتائج إيجابية ملموسة لكل قطاعات المجتمع العربى، وليس لدوائر المال والأعمال داخله فقط، فوارد أن تسفر العملية برمتها عن مردودات عكسية. ذلك أن إسرائيل سوف تستخدم انفتاحها الاقتصادى والمالى والتجارى على العالم العربى لأغراض تتعلق بأمنها هى فى المقام الأول، وكى

تكون روابطها مع دوائر الأعمال العربية بديلا أمنيا عن انسحابها من الأراضى العربية المحتلة، سواء كان الانسحاب جزئيا أو كليا. وليس فى ذلك تلبية لحاجات الشعوب العربية وتطلعاتها. ولذلك، فإننا مازلنا بصدد وضع شأنه توليد أسباب متجددة للإحباط والسخط والرفض، لدى كثيرين فى الساحات العربية.

* * *

ثم جدير بنا تكشف مدى قوة حجة إسرائيل فى طرح فكرة «السوق الشرق أوسطية» بوصفها، فى الظرف الراهن، الحلقة الرئيسية فى سلسلة العوامل الكفيلة بتوفير «حالة سلام». إنها تستند إلى حقيقة طالما أغفلناها، أو ربما هونّا من شأنها، وهى أن «الأمة العربية»، خلافا «للأمم الأوروبية»، لم تقم على السوق، وأن إسرائيل برفعها شعار «السوق الشرق أوسطية» إنما تغتنم فرصة أتاحتها لها ظروف لم تكن فى الحسبان لملء «فراغ»!

لقد طرحت فكرة «الأمة العربية» ـ أصلا ـ فى أعقاب الحرب العالمية الأولى. وفى منطقة الشام بالذات، وبوجه خاص بين مفكرين عرب انتمى الكثير منهم إلى طوائف شكلت فيه أقليات، ذلك بقصد أن تكون بديلا عن صيغة مجددة «للأمة الإسلامية» إثر سقوط الخلافة العثمانية فى اسطنبول. وقد استرشد رواد «القومية العربية» بتجارب بناء الأمة فى أوروبا، وبالذات، تجربة الوحدة الألمانية على يد بسمارك والوحدة الإيطالية على يد جاريبالدى. بيد أن «الأمة العربية» قد اختلفت عن «الأمم الأوروبية» فى أن أقوى عنصر فيها لم تكن «وحدة السوق»، بل «وحدة اللغة»، وبالتالى وحدة التراث الثقافى/ الحضارى. ذلك أن هناك خصوصية للغة العربية هى أنها لغة القرآن الكريم، مما حفظ لها استمرارية عبر الدهور لم تتحقق للغة أخرى.

إن «البعد الحضارى/ الثقافى» هو إذن الأساس فى تشكيل عناصر التماسك العربى. أما «الاقتصاد»، فهو مازال أضعف حلقة. وقد زرع الاستعمار نقطة الضعف هذه بتجزئة أرض العرب. وقد زاد من رسوخ تجزئتها تعدد الدول الأوروبية التى استعمرتها: بريطانيا العظمى، وفرنسا، وإيطاليا. وهكذا تعثرت طويلا، مع نشأة الدول «المستقلة» العربية ذات «سيادة»، وحدة الكيان الاقتصادى القومى، وبالتالى وحدة «السوق العربية». وبالفعل قد ترتب على التجزئة أن تشكلت «الأمة» لدى العرب على مستويين. وأصبح للغة العربية، خلافا للغات الأخرى، مصطلحان للتعبير عن الانتماء إلى «الأمة»: الانتماء إليها «قوميا»، والانتماء إليها «وطنيا»

و«قطريا» . أى أصبحت « الأمة العربية» ممثلة فى « القطر العربى صاحب سيادة»، وفى « الأمة العربية» الممتدة من المحيط إلى الخليج . هذه الازدواجية، هى الثغرة التى أتيح لإسرائيل إستغلالها كى تصبح « السوق الشرق أوسطية» ، وفى قلبها « بنك شرق أوسطى» يوجهها ويهيمن عليها، أداتها لضمان أمنها فى إطار « السلام» .

لقد طرح مشروع التوحيد القومى العربى أصلا على أنه فى تناقض صريح مع مشروع توحيد المنطقة تحت عنوان « الشرق أوسطية»، لأن هذه الأخيرة تحمل ضمنا معنى إشراك إسرائيل، وربما أيضا دول إقليمية أخرى ـ كتركيا وإيران ـ فى إطار مشروع إقليمى مشترك. والتاريخ المعاصر للمنطقة ما هو فى النهاية إلا تاريخ الصراع بين هذين المشروعين. ولكن الآن، لم يعد مقبولا أن يظل أى نزاع، فى أى موقع فى العالم، أسير صراع بين تصورين متضادين يستمر إلى غير حد. لقد سقط هذا النمط من الصراع مع سقوط « النظام العالمى الثنائى القطبية». وكما أن التضاد الكلى بين العقيدة الشيوعية (الممثلة فى الاتحاد السوفيتى) والعقيدة الرأسمالية (التى أصبحت الولايات المتحدة أبرز أقطابها) ظل، طوال عقود، مبررا لتشجيع استمرار مواجهة فى الشرق الأوسط تتصف هى الأخرى بالتضاد التام، فان إختفاء التضاد على الصعيد الدولى أصبح حائلا دون استمراره على الصعيد الإقليمى. وكان عقد مؤتمر مدريد، وقبول كل الأطراف بإجراء مفاوضات سلام مباشرة ، تعبيرا عن هذا التغيير الجوهرى .

إن السمة الأكثر بروزا، المنتظر لها أن تميز الصراع فى المنطقة مستقبلا تحوله من صراع يستند إلى الاستقطاب الدولى، والحرب الباردة على نطاق الكوكب ، بمقتضى ما وصف بالمواجهة بين الشرق والغرب، إلى مواجهة من نوع آخر، هو أقرب إلى المواجهة بين الشمال والجنوب، حيث تمثل إسرائيل الشمال، والساحات العربية الجنوب. وبتعبير أدق، حيث تمثل الشعوب العربية الجنوب. بينما تتطلع الأنظمة العربية، مستعينة بإسرائيل، إلى الالتحاق بالشمال!

قد يقال، إستنادا إلى منطق «النظام العالمى الجديد». ان الأسواق آلية تتسم بخاصية التصحيح الذاتىSELF- REGULATORY MECHANISM، وبالتالى. فإنها خليقة بخدمة قضية السلام . ولكننا نعلم ، فى عالم الجنوب الذى ننتمى إليه ، أن شأن الأسواق التى تتحكم فيها الاحتكارات الدولية المعاصرة (أى اليات اقتصاد الشمال) هو تعميق أوجه التباين بين عالمى الأقوياء والضعفاء، عالمى الأغنياء والفقراء، لا إزالة مابينهما من فروق وتمايزات. وليس هذا خليقا بصنع سلام مستتب .

والواقع أن منطق بيريز فى هذا كله هو أن موازين القوى الراهنة فى الشرق الأوسط، الاقتصادية والتكنولوجية وليس فقط العسكرية، هى التى ينبغى أن تقرر المستقبل. إنه ينطلق من أن ماضى العلاقات العربية الإسرائيلية لاينبغى أن تقف عقبة فى وجه الفرص المتاحة أمامها الآن، بل ينبغى تركيز الاهتمام كله على المستقبل. والجدير بالملاحظة أن هذه المقولة، المنطلقة من أن المستقبل يمكن بناؤه بمنأى عن الماضى، إنما تنطوى على نظرة غير تاريخية للنزاع، وتفترض أن التفوق الذى تحظى به إسرائيل فى الحاضر خليق بأن يكون وحده مقرر المستقبل. والحقيقة أن السوق ليست كفيلة وحدها بالتغلب على هذه المشكلة العويصة، لأن السوق ليست كفيلة بمراعاة خصوصية الشرق الأوسط ولا بمحو التاريخ. ومن هنا كانت الحاجة للرجوع إلى الأساسيات.

وعند الحديث عن الأساسيات، لامجال لإنكار أن العصور الحديثة قد شهدت «مشكلة يهودية». ولكنها مشكلة نشأت ـ كما سبق أن أوردنا ـ فى أوروبا، وتقرر أن يجرى «حلها» فى الشرق الأوسط. وكثيرا ما يطرح قادة إسرائيل عداء الأوروبيين لليهود فى الماضى، وعداء العرب لإسرائيل فى الحاضر، على أنهما وجهان لظاهرة واحدة، وهذه مغالطة مفضوحة. لأنه لا يجوز، لامنطقيا ولا أخلاقيا، وضع «السبب» و«النتيجة» فى سلة واحدة. إن «المشكلة اليهودية» قد نشأت بسبب الاضطهاد الذى لاقاه اليهود على يد مجتمعات مسيحية معينة فى أوروبا. وإن الشعوب العربية محقة فى شعورها بالغبن، لأنها مطالبة بتحمل أوزار مشكلة مصدرها عالم ليس عالمهم!

لقد أنشئت إسرائيل فى الشرق الأوسط ـ ضد إرادة شعوبه ـ كنتيجة لاندلاع «المشكلة اليهودية» فى أوروبا. يتداعى من ذلك أن السلام فى الشرق الأوسط لن يستتب لمجرد أن إسرائيل قادرة على ترويع شعوبه بعصا نووية، وما يكفله لها الغرب، تكفيرا لذنوبه، من تفوق عسكرى. سوف تظل جسما دخيلا مرشحا للفظ. إن إسرائيل كى يصبح توطنها فى الشرق الأوسط مقبولا من أهله. ينبغى عليها أن تقنعهم ـ بالأفعال لابمجرد الأقوال ـ بأن وجودها بين ظهرانيهم إنما لابد أن يعود عليهم هم بمنافع تفوق تلك التى تتحقق لهم بغيابها ورحيلها. أى أن إسرائيل كحد أدنى لبلوغ هدف السلام، عليها أن تستثير لدى شعوب المنطقة رد فعل إنعكاسيا هو نقيض رد فعل الطرد واللفظ.

* * *

ولكن علينا أيضا أن نطرح فى المقابل: ما الذى يلزم إسرائيل بأن تتخلى عن ترسانتها

النووية من أجل مشروع مازال هلاميا، ويتوقف تنفيذه على اكتشاف لم ينجز بعد، هو إيجاد وسيلة عملية لتحلية مياه البحر بكميات هائلة ، وبأسعار اقتصادية؟ وهو اكتشاف قد يتم وقد لا يتم فى أى مستقبل منظور .

ثم جاز أيضا أن نتساءل : ما الذى يحول دون أن تحاول إسرائيل، إذا ما وجدت الفكرة مغرية، أن تقدم على الجهد المطلوب لإنجاز الاكتشاف، وعرضه على الأطراف المعنية بالمنطقة، ولكن دون التخلى عن ترسانتها النووية؟ ما الذى يحول دون اكتفائها بالشق الأول من المشروع المطروح، أى فكرة تكريس جهود كبيرة لتحلية مياه البحر بأسعار اقتصادية، ولكن دون التخلى عن شقه الثانى ـ شق ترسانتها النووية ـ بأمل أن يسهم الشق الأول فى جعل الشق الثانى « مبلوعا» عربيا؟!

والحقيقة أن المشروع كل لايتجزأ . ولن يتحقق إذا توقف على أحد شقيه دون الآخر. وصحيح أن إسرائيل سوف يغريها الإقدام على الشق الأول، على أن تغض النظر عن الشق الثانى. ولكن معنى ذلك تعريض المشروع ابتداء لاختلال جسيم. ذلك أن احتفاظ إسرائيل بترسانتها النووية يحمل فى طياته مامن شأنه إجهاض أية عملية سلام أصلا، لأسباب عديدة نوجز أبرزها فيما يلى :

* إن السلام الحقيقى لايمكن أن يقوم إذا ما ارتكز على « عقد إذعان » تسنده «عصا نووية»! ثم إن إسرائيل، وهى جسم دخيل، أكثر عرضة لعمليات « لفظ» من أية دولة أخرى. هذا أمر واضح من الوجهة النظرية، ولكن حتى من الوجهة العملية، يتعذر على إسرائيل أن تنفرد بامتلاكها أسلحة نووية إلى غير أجل. إن الميزة التى تملكها الآن والتى تعرض عملية السلام برمتها لانتكاسة مؤكدة، وقد أفضت بالفعل إلى إشعال خلاف خطير مع مصر، ميزة مؤقتة. إن مصر أول دولة عربية عقدت معاهدة سلام مع إسرائيل. ورغم ذلك، فلقد دأبت على إعلان أنها لن توقع معاهدة منع الانتشار النووى ـ قبل تجديدها فى أبريل ١٩٩٥ ـ مالم توقع على هذه المعاهدة إسرائيل أيضا . ولا ينتظر أن توقع إسرائيل، بسبب ما تملكه من أسلحة نووية غير معلنة. وهكذا نشأ مأزق لا يبدو له مخرج.

أقول إنه لم يعد من الوجهة العملية ممكنا أن تنفرد إسرائيل بترسانة نووية فى المنطقة إلى غير أجل. ذلك أن عددًا من الدول على وشك أن تملك أسلحة نووية هى الأخرى. وهذا أمر طبيعى بعد أن أصبحت تكنولوجيا صنع هذه الأسلحة متاحة، ولم تعد أسرارها قصرا على دول دون غيرها. ثم إن اقتناء اليورانيوم المخصب مثلا ـ وهو أساسى

لصنع هذه الأسلحة ـ لم يعد متعذر المنال . وقد راجت فى الأونة الأخيرة شائعات شتى عن تهريب أو تسريب بعض المواد المشعة من دول انتمت إلى الاتحاد السوفيتى سابقا إلى دول فى الشرق الأوسط وفى مواقع حساسة أخرى .

ثم لم يعد من السهل ردع الدول التى تكون بصدد صنع ـ أو إقتناء ـ أسلحة نووية . فلقد استطاعت إسرائيل فى الماضى أن توجه ضربة وصفتها بـ « الوقائية» ضد العراق . ولكن سوف تجد صعوبة كبيرة فى شن غارة مماثلة ضد إيران مثلا، بعد ما أشيع عن إقتنائها هى الأخرى مايلزم لصنع أسلحة نووية. ذلك أن مثل هذه العمليات العسكرية ضربة فى الصميم لمناخ منسوب إلى « السلام»، لابد أن تبدو إسرائيل ملتزمة به .

ثم ، مع زيادة انتشار هذه الأسلحة، سوف تكون إستراتيجية تقوم على توجيه «ضربات وقائية» ضد دول متهمة باقتناء أسلحة نووية أكثر صعوبة. ولأن إسرائيل مازالت مصرة على عدم تخليها هى عن هذه الأسلحة، فحتى الدول المعتدلة ـ مثل مصر ـ وجدت حاجة إلى التهديد بأنها لن تلتزم بمعاهدة منع الانتشار النووى فى صيغتها الجديدة، مما يعنى أن المنطقة برمتها ـ بمعتدليها ومتطرفيها ـ فى حالة « تمرد» على إتفاقات حظر الانتشار النووى، ذلك لأن دولة واحدة فقط فى المنطقة تصر على تحدى قرار الحظر. ومن هنا، سوف تجد إسرائيل صعوبة ليس فقط فى أن تحتفظ بترسانة نووية، وإنما أيضا فى منع الغير من السعى إلى اقتناء هذه الأسلحة. إننا بصدد حلقة مفرغة لامخرج منها إلا بتخلى الجميع عن الأسلحة النووية .

* ثم هناك ـ بعد القنبلة النووية ـ « القنبلة السكانية» . فإن خبراء الديموجرافيا يجمعون على أن الشرق الأوسط بصدد تكاثر سكانى فى ربع القرن القادم سوف يقفز بعدد سكان المنطقة إلى ضعف التعداد الحالى. والجدير بالملاحظة أن إسرائيل ـ وبالذات اليهود « الأشكيناز» الذين يحكمون إسرائيل ـ هم أقل قاطنى المنطقة فى معدل تكاثرهم . معنى ذلك أن نسبة الإسرائيليين اليهود إلى عدد سكان المنطقة عموما سوف تتناقص باستمرار . من هنا حاجة إسرائيل إلى الحد من الأسباب المولدة للعداء لها . كى تكفل لنفسها البقاء وهى أقلية تزداد تضاؤلا من حيث « الكم»، حتى فى إطار علاقات « سلام»، وأيا كان تفوقها من حيث « الكيف» .

لقد شاهدنا على سبيل المثال ردود الأفعال التى نجمت عن الهجرة الكثيفة فى عالمنا الراهن إلى دول راسخة مثل فرنسا وألمانيا، من قبل عمالة تأتيها من مجتمعات ذات تراث

ثقافى مختلف (من المغرب العربى فى حالة فرنسا، ومن تركيا فى حالة ألمانيا). وبسبب هذه الهجرة، عادت إلى الظهور قوى عنصرية فى المجتمعات الأوروبية. ولم يعد بوسع هذه المجتمعات صد موجات الهجرة إليها، لتعارض التصدى لها مع فلسفة عصر يدعو إلى الانفتاح والانتقال الحر للأفراد والسلع من مجتمع إلى آخر. إن إسرائيل لن يكون بوسعها هى الأخرى الصمود فى وجه « عمالة » لابد أن تأتيها من عالمها المحيط، خاصة فى مناخ يجرى الاحتكام فيه إلى السلام.

* ثم هناك حقيقة أن الاكتشافات بشأن إزالة ملوحة البحر ليست حكرا لأحد. ولايتصور ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين أن تظل - كما سبق أن أشرنا - كميات هائلة من المياه فى البحار والمحيطات متاخمة لمساحات شاسعة من الصحراء، وأن يقف ملح هذه البحار والمحيطات حائلا دون استثمار مياهها الغزيرة لأغراض زراعية لصالح الحياة خاصة فى عصر انتصار الهندسة الوراثية! إن تنمية تكنولوجيا تزيل ملوحة مياه البحر بأسعار متاحة للجميع، بفضل القوة الشمسية أو النووية أو غيرهما من مصادر الطاقة التى بات العلم كفيلا باكتشافها، إنجاز لامفر من أن يتحقق إن آجلا أو عاجلا. والذى نطرحه فى الحقيقة هو أن تستثمر إسرائيل هذه « الضرورة الموضوعية »، لصالح وجودها الدائم فى المنطقة، أى قبل أن يجرى الاكتشاف على يد غيرها.

ولكن، كى يتم ذلك، لابد من إيجاد أساس غير السوق لتقرير مقتضيات الانتماء معا إلى الإقليم، والانطلاق من افتراض أن تلاقى الحضارات ممكن ومُجْدٍ، وخصب، وخليق بتحقيق مكاسب للجميع، بدلا من تبديد الطاقات، واستنزاف الموارد، وإلحاق الضرر بالجميع من جراء استمرار الصراع إلى غير أجل، من منطلق أن « الآخر » هو بالضرورة وفى كل الأحوال تجسيد لمعنى « العدوان ». إن المعضلات المتعلقة بهذه المشكلة تحديدا تكتسب فى الظرف الراهن أهمية عظمى.

لقد استعانت إسرائيل دائما بالعالم الخارجى لمواجهة مشاكل توطنها فى الإقليم. وهى مطالبة الآن بأن يصبح لانتمائها إلى الإقليم الأولوية، وأن توظف علاقاتها بالخارج لخدمة انتسابها إليه، ولخدمة الإقليم - ككل لايتجزأ - بصفته الوعاء الحقيقى والدائم لأمنها، بدلا من تركيز جهودها على خدمة نفسها - بصفتها تجسيد المشروع الصهيونى - فى مواجهة الإقليم. هذا شرط لاغنى عنه لو أرادت إسرائيل أن تضفى على نفسها صفة « الشرق أوسطية »، لاباعتبار المصطلح جغرافيا وحسب، بل باعتباره مصطلحا واردا أن يرمز، فى مستقبل ما، إلى معنى حضارى/ ثقافى.

ولكن مبعث وجود إسرائيل أصلا هو المشروع الصهيونى ، هو «المشكلة اليهودية» . وليس مشكلة النهوض بالشرق الأوسط . إن النهوض به فى أحسن الفروض وسيلة من أجل غاية . هل بوسع إسرائيل أن تعكس الآية، كى تصبح الغاية وسيلة والوسيلة غاية؟ أم محكوم عليها أن ترى فى ذلك انقراضا للغاية ؟

* * *

كان « مشروع الفحم والصلب» هو الذى أنهى العداء المتأمل بين فرنسا وألمانيا، وأرسى أسس الجماعة الاقتصادية الأوروبية . والذى اقترحه هنا كمشروع يستحق أن نمعن فيه النظر، هو أن ينهض « مشروع لتحلية مياه البحر» أساسا للتغلب على النزاع التاريخى بين العرب والإسرائيليين، وإقامة سلام مستقر فى الشرق الأوسط. لقد إتخذ «مشروع الفحم والصلب» منذ البداية شكل المؤسسة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة. وأتصور أن مشروع تحلية مياه الشرق الأوسط ينبغى أن يتخذ شكلا مماثلا.

سوف يقال ، وبحق، إن هناك فروقا أساسية بين المشروعين. فإن دول أوروبا وجدت كلهامنذ القدم ، بينما دولة إسرائيل تشكل جسما دخيلا على المنطقة يتخذ الردع النووى أداة لتأمين وجوده داخلها، وحفظ كيانه إزاء مايتعرض له ـ كأى جسم غريب ـ من اتجاه « طبيعى» إلى « اللفظ» .

ثم هناك فارق آخر هو أن « مشروع الفحم والصلب» إنما أقيم على خامتين ـ الفحم والحديد ـ وهما متوفرتان فعلا فى إقليم يقع فى قلب أوروبا وعانى كثيرا من ويلات ثلاث حروب كبرى بين ألمانيا وفرنسا فى أقل من قرن. ذلك بينما «مشروع تحلية المياه» إنما يقتضى بادئ ذى بدء اختراع وسائل تحلية كميات هائلة من مياه البحر بأسعار رخيصة. وتكنولوجيات العصر بما فيها المستثمرة للطاقة النووية أو الشمسية، لم تتوصل بعد إلى نتائج مرضية فى هذا الصدد.

مازالت تكنولوجيات تحلية ماء البحر قاصرة. ولكن لايعنى ذلك أنها عاجزة عن تحقيق نتائج لو كرس لها ماتستحقه من اهتمام. إن العلماء يبذلون جهودا خارقة للتغلب على آفة السرطان، وآفة فقد المناعة المكتسب (مرض الإيدز)، وغيرهما من الأمراض العضال. وربما كانت تحلية ماء البحر أقل صعوبة من اكتشاف طرق لعلاج هذه الأمراض العضال.

كل ماهو مطلوب هو تخصيص الجهد والمال اللازمين. وبهذا المعنى، فإن الأمر

«سياسى» قبل أن يكون « علميا» و«تكنولوجيا» . إننا كل يوم ننجز المعجزات فى مجالات بالغة الرقى : الهندسة الوراثية مثلا . وبوجه الخصوص مشروع « الجينوم» الذى يجرى بمقتضاه التعرف على الجينات المكونة للـ D.N.A التى تتحكم فى صفاتنا الوراثية . من المؤكد أن المشروع الذى نطرحه أقل استعصاء علميا ، وعلى وجه التأكد ، أقل تكلفة مما تنفقه دول المنطقة على سباق التسلح . ليس الاكتشاف بالمستحيل «فنيا» . ولكن كيف يتم تنفيذه « سياسيا»؟

إن الفكرة الجوهرية فى المشروع إنما تقوم على إحلال آلية تلبى حاجة بالغة الأهمية للمنطقة ككل . وكاقتراح عملى : تنمية تكنولوجيا لإزالة ملوحة البحر بهدف تحويل صحراء المنطقة الشاسعة الجرداء ، إلى أرض زراعية خصبة وفيرة الإنتاج . وبقدر أن يكون لإسرائيل - الجسم الدخيل فى المنطقة - إسهام فى ابتداع هذه التكنولوجيا ووضعها موضع التنفيذ ، بنفس القدر يتحقق لها مبرر وجود فى المنطقة يلبى حاجات شعوبها ، بدلا من استناد هذا الوجود إلى الردع النووى ، وما ينتجه بالضرورة من اتجاه متجدد أبدا « للفظها» خارج المنطقة ، وإهدار كل مشروع سلام ، مهما بدا مرضيا .

ورغم أن المشروع مازال أقرب إلى الخيال العلمى منه إلى العلم القابل للتنفيذ ، فلقد بلغت عملية السلام حدا من التعثر والتردى يلزمنا بأن ننظر إليه بكل مايستحقه من جدية .

الفصل السادس

تحلية البحر.. بالطاقة الشمسية

مازالت تحلية مياه البحر مهملة كوسيلة للحصول على مياه عذبة بسبب أن سعر العملية مرتفع حتى الآن (دولار واحد فى المتوسط لتحلية متر مكعب من مياه البحر)، خاصة إذا ما أريد استخدام هذه المياه للرى والزراعة . وفى حديث لوزير الموارد المائية والأشغال المصرى لصحيفة « الحياة» أخيرا [١] ، قال المهندس عبد الهادى راضى «إن المتر المكعب يكلف ٢٧٠ قرشا مصريا . وهذا مكلف جدا إذا تم استخدامه فى الزراعة فى مصر. إذ يستهلك الفدان ستة آلاف متر مكعب . وهذا يعنى أن يكلف رى الفدان ما يقرب من ١٥ ألف جنيه، بينما هو لايأتى بإنتاج أو عائد قيمتة أكبر من ألفى جنيه . أى أن تكلفة رى الفدان عبر هذه الطريقة تساوى سبعة أضعاف إنتاجه . وهذا أمر غير منطقى، ولا يتمشى مع نشاط الزراعة فى مصر. لكنه يتمشى مع أغراض أخرى كمياه الشرب» .

ولكن هناك أدلة دامغة على أن تحلية البحر سوف تصبح ضرورة . وقد تكون الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتوفير كميات كبيرة من المياه العذبة للدول النامية عموما، وللعالم العربى بالذات . ذلك أن بلدانا عربية عدة كانت بحلول عام ١٩٩٠ ، قد استهلكت بالفعل كميات من المياه تزيد على مواردها المائية القابلة للتجديد سنويا (البحرين، الكويت، ليبيا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة) [٢] حيث بلغ العجز الكلى لهذه البلدان مجتمعة ١٣ بليون متر مكعب، ويجرى سد هذا العجز بواسطة تحلية المياه والاستغلال المضاعف للمياه الجوفية . وسوف تواجه هذه البلدان آثارا أكثر حدة فى المستقبل . كما ستعانى بلدان أخرى عجزا جديدا وستنضم مصر وعمان والسودان إلى البلدان التى تعانى عجزا فى المياه بحلول عام ٢٠٢٥ . ويلفت الدكتور فخرى بزاز أستاذ العلوم بجامعة هارفارد [٣] النظر إلى آثار التغير فى المناخ

العالمى الذى أصبح يحتل أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة بالنسبة إلى المنطقة العربية. فإن ذوبان الجليد فى القطبين الشمالى والجنوبى، نتيجة تدفئة الغلاف الجوى CLIMATE WARMING سيؤدى إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، وسيؤثر فى المراكز السكانية قرب شواطئ البحار. ويمكن أن تتحول أجزاء واسعة من دلتا النيل إلى أراض غير صالحة للزراعة، وهى كارثة لن تحل بمصر وحدها، بل سوف تشمل المنطقة كلها. وستكون المناطق القريبة من مدخل شط العرب مهددة هى الأخرى من جراء الارتفاع فى مستوى سطح البحر.

إن الزمن الذى كانت تكتشف فيه مياه جديدة، ويجرى فيه تطوير موارد مائية كبيرة بتكلفة معتدلة بصدد أن ينتهى. والجدير بالملاحظة عدم وجود أنهار كبيرة أو بحيرات طبيعية تنشأ داخل المنطقة العربية ذاتها، وقد تم بالفعل تطوير معظم الموارد المائية المحتملة داخل البلدان العربية. وبدأ استنزاف الكثير من الطبقات الصخرية المائية العميقة التى تكونت منذ آماد بعيدة. وهذا يعنى أن السكان الحاليين للمنطقة يستهلكون مياها لن يمكن تعويضها لمن يخلفهم. كما أنه يعنى أن العثور على موارد مائية جديدة سيكون أمرًا بالغ الصعوبة فى وقت تتزايد فيه حاجات المنطقة إلى الماء مع تضاعف عدد السكان كل ربع قرن، وارتفاع مستويات معيشتهم.

ولذلك تتوقع «الهيئة الدولية للطاقة الذرية» أن تزداد الحاجة إلى تحلية مياه البحر على نحو سوف يتضاعف كل عشر سنوات طوال ربع القرن القادم. معنى ذلك ضرورة تنمية هذه التكنولوجيات بمعدل سنوى يتجاوز ٧٪ وسوف يظل العالم العربى أحد أهم مستخدمى عمليات تحليةمياه البحر فى المستقبل المنظور، خاصة إذا ما انخفضت الأسعار، وزادت كفاءة عمليات التحلية.

ذلك أنه لايتصور فى القرن القادم ـ قرن تعاظم انتصارات التكنولوجيا ـ أن تكون هناك كميات هائلة من الرمال، تجاورها بحار ومحيطات واسعة، وتتلقى أشعة الشمس الساطعة على مدار السنة، ولايجرى استغلال هذه «التركيبة المتميزة» لصالح رفاهية الإنسان، بدلا من تعرضه لمجاعات رهيبة، مع تعاظم تحدى التكاثر السكانى!

* * *

إن المحيطات تحمل فى طياتها ما يقرب من تريليون وثلث تريليون كيلومتر مكعب من المياه تمثل ٩٦٫٥٪ من مجموع مستودعات الماء فوق سطح الأرض. وهذا مصدر

مهول من المياه القابلة للتوظيف. وهى لم تستثمر باستثناء ما جرى فى بعض الدول الخليجية بكميات ضئيلة للغاية.

إن تكنولوجيا تحلية مياه البحر ليست جديدة. قد استخدمت لأغراض تجارية منذ عدة عقود. وفى عام ١٩٥٠، كان للكويت دور كبير فى تدشينها. لقد بادرت الإمارة بتشجيع أبحاث فى هذا المجال تولاها فى انجلترا البروفوسور سيلفر بجامعة جلاسكو. وقد أنفق الكويت على هذه الأبحاث فى وقت كان الأخذ فيه بهذا المصدر للطاقة مازال موضع جدل كبير. إن التكنولوجيا المتبعة الآن ليست تلك التى بدأ الكويت بها. ولكن اعتبر الكويت رائدا فى هذا المجال.

لماذا أهملت تكنولوجيا تحلية مياه البحر، فى عصر أنجزت فيه المعجزات فى مجالات أخرى مثل الحواسيب والإلكترونيات وهندسة البترول؟ قد تكمن الإجابة فى أن الحاجة إلى تحلية مياه البحر قد برزت أولا لدى الدول النامية، وهى فى أغلب الأحوال لاتملك وسائل التمويل، ولا من باب أولى التكنولوجيا الكفيلة بإطلاق المشروع وتعميمه. ثم إن مصانع التحلية مكلفة للغاية، سواء خلال عملية البناء أو الصيانة والإدارة. وهى تنتج كميات محدودة من المياه. ولايوجد حافز لدى الدول النامية كى تخوض مثل هذه المخاطرة.

والحقيقة أن العملية لم تنطلق إلا فى الدول المنتجة للبترول بعد أن أصبحت لها فوائض كبيرة، وبالذات بعد رفع أسعار البترول عقب حرب أكتوبر، أى ابتداء من منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات. وفى عام ١٩٩١ كان أكثر من ٦٫٥ مليون متر مكعب تجرى تحليته يوميا فى شبه الجزيرة العربية، فى وقت بلغ فيه مجموع ما كانت تجرى تحليته على الصعيد العالمى كله ١٦ مليون متر مكعب فقط. إن ثلثى محطات تحلية مياه البحر العالمية (٧٥٠٠ محطة) موجود فى الشرق الأوسط، و٦٠٪ منها فى السعودية التى هى أكبر دولة فى العالم لايجرى فيها أى نهر. وفى نهاية عام ١٩٩١ كان هناك ٤٥٠٠ محطة تحلية فى دول « مجلس التعاون الخليجى» نصفها فى السعودية، وطاقتها ١٫٤ مليار متر مكعب من المياه سنويا.

والحقيقة أنه بحكم خصائص الأرض العربية، والطابع الصحراوى لمعظمها، أقدم العديد من الدول العربية ــ والشرق أوسطية عموما ــ على مشروعات مائية جسورة. منها على سبيل المثال « النهر العظيم» الذى جرى شقه على مسافة ١٩٠٠ كيلومتر فى ليبيا، وقناة مجراته فى تونس (١٦٠ كيلومتر)، ومشروع ميليت التركى (١٨٠ كيلومتر).

إلخ . . ثم هناك مشاريع طموحة مطروحة كمشروع « أنابيب السلام» من تركيا إلى الشام، إلى إسرائيل وإلى الخليج (٣٠٠٠ كيلومتر) ، المقدر له أن يتكلف ٢٠ بليون دولار، ومشاريع لنقل المياه بالأنابيب من النيل إلى النقب (!)، ومن تركيا إلى قبرص والخليج العربى، ومن إيران إلى قطر، ومن الفرات إلى الأردن، ومن شط العرب إلى الكويت، وحتى من باكستان إلى الخليج. وكفكرة الاستعانة بناقلات البترول، أو بأكياس بلاستيك، لنقل المياه العذبة عبر البحار. بل وطرحت فكرة الاستعانة بثلوج القطب الجنوبى، ونقلها عبر المحيط الهندى إلى البلدان الصحراوية بجنوبى شبه الجزيرة العربية!

ولكن ثمة عيوبا كبيرة لنقل كميات ضخمة من المياه من موقع إلى آخر، منها أن النقل يحتاج إلى إنفاق جسيم، ولابد أن يجرى التخطيط له لمدة طويلة سلفا. كما أنه يعتمد على مصادر مياه تعتبر غير موثوق بها من الوجهة الإستراتيجية ، لأنها تتبع فى أغلب الأحوال سلطة دولة أجنبية لاسيطرة عليها. وهكذا يفتقر المشروع إلى المرونة. بينما لتحلية مياه البحر مزايا كبيرة، منها أن الإنفاق على المشروع يمكن أن يتم تدريجيا. وهو بالتالى أكثر مرونة . وفى حالة البلدان المتاخمة لبحار أكثر ثباتا، لاعتماده على البحر مباشرة دون المرور عبر أطراف خارجية.

وقد ابتكر حتى الآن نوعان من المشروعات لتحلية مياه البحار: نوع يقوم على التقطير DISTILLATION PROCESSES وآخر على غشاء منفذ MEMBRANE PROCESSES . ويجرى فى النوع الأول تبخير فتكثيف مياه البحر عدة مرات متتالية، كوسيلة لفصل الماء عن الأملاح والمواد المذابة فيه، والتوصل فى النهاية إلى مياه عذبة بنسبة من النقاء مقررة ابتداء. أما تحلية المياه بالغشاء شبه المنفذ، فإنها الطريقة المعروفة بـ « التناضح العكسي» REVERSE OSMOSIS وتجرى بواسطة الضغط الانتشارى. والتكنولوجيتان لا توفران كميات من مياه البحر كفيلة بالتغلب على صحراء شاسعة. وما زالتا تكشفان عن تكنولوجيا فى طفولتها. وكثرت المشروعات المركبة القائمة على الاستعانة بعدد من مصادر الطاقة فى آن واحد.

* * *

تتلقى الكرة الأرضية من الشمس طاقة تساوى ١٥ ألف ضعف الطاقة الجارى استهلاكها تجاريا الآن على اتساع كوكبنا. وطاقة الشمس تساوى مائة ضعف مجموع ما ثبت أن الأرض تختزنه من مصادر طاقة أخرى، كالفحم والغاز والبترول. وتثبت

الدراسات أن الطاقة الشمسية كفيلة من حيث المبدأ بتوفير كهرباء للدول النامية بين خمسة وعشرة أضعاف حاجة هذه الدول إليها .

وقد انخفضت أسعار « استئناس» الطاقة الشمسية فى السنوات الأخيرة انخفاضا جسيما . فى السبعينات كان سعر الموديولات الضوئية/ الفولطائية PHOTO- VOLTAIC MODULES بضعة مئات من آلاف الدولارات لكل كيلووات/ ذروة. ولذلك كانت الطاقة الشمسية مقصورة وقتذاك فقط على المشروعات الفضائية. ولكن إبتداء من الثمانينات، انخفض السعر إلى العشر، أى إلى ما بين ٢٥ و٥٠ ألف دولار للكيلووات/ ذروة. وفى التسعينات انخفض لـ ٦٠٠٠ دولار. وانسحب ذلك ليس فقط على أسعار الموديولات الضوئية/ الفولطائية، وإنما أيضا على المشروعات الشمسية/ الحرارية SOLAR- THERMAL . ثم بلغ السعر ٣٠٠٠ دولار للكيلووات/ ذروة. صحيح أن الأسعار مازالت مرتفعة بالنسبة لمحطات توليد القدرة التى تعمل بالوقود الأحفورى FOSSIL FUEL ، ولكنها أسعار تقبل المقارنة مع بعض المشروعات الكهرومائية. وثمة فرصة متاحة لتحسين كفاءة عمليات التحويل والانتقال بها من مستوى ٧ إلى ١٥٪ إلى مستوى ١٥ إلى ٣٠٪ فى المحطات الضوئية/ الفولطائية والشمسية/ الحرارية على حد سواء.

لقد انخفضت الأسعار أساسا، بفضل ارتفاع أسعار البترول فى مرحلة ما بين ١٩٧٣ و١٩٨٥ ، مما شجع مستثمرين عديدين وقتذاك على البحث عن مصادر طاقة بديلة . ولكن انهيار أسعار البترول مرة أخرى، ابتداء من منتصف الثمانينات، قد ترتب عليه تخلى بعض هؤلاء المستثمرين عن استمرار توجيه استثماراتهم هذه الوجهة .

غير أن هناك أيضا من واصلوا تطوير تكنولوجيات استثمار الطاقة الشمسية. وحاولوا خفض أسعارها بأمل أن يكون انخفاضها متكافئا مع الانخفاض فى أسعار البترول. وقد انخفضت الأسعار الحقيقية للبترول بمقدار ٧٥٪ ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٢، من ٦٠ دولارا للبرميل إلى ماهو أقل من ٢٠ دولارا. فى نفس الوقت. انخفضت أسعار الموديولات الضوئية/ الفولطائية بمقدار ٨٠٪. ولكن مع اطراد انخفاض أسعار البترول والغاز، أصبح من الصعب على المشروعات القائمة على الطاقة الشمسية ملاحقتها والاستمرار فى المنافسة.

ولكن برزت أيضا مغريات شديدة لمواصلة جهدها . ذلك أن هناك مزايا خاصة للطاقة الشمسية، منها ـ أولا ـ أنها لاتسهم فى تدفئة الغلاف الجوى، وهى قضية

أصبحت مطروحة منذ توقيع ١٦٠ دولة على « معاهدة تغير المناخ» ، مما جعل الاستخدام التجارى للطاقة الشمسية أمرا يزداد كل يوم إلحاحا، بصفته أفضل سبل تقليص إصدارات الكربون. ومنها - ثانيا - أن مصادر الطاقة التقليدية لم تعد صالحة كنماذج للتعميم، مع تعاظم شأن البلدان النامية على المسرح الدولى، والزيادة المتوقعة لاستهلاك الفرد فيها. ومنها - ثالثا - وربما كان ذلك من مزاياها الكبرى، أنها لا تحمل أخطار الطاقة النووية، ولا تنتج نفايات تعرض الكوكب لتلويث فتاك.

صحيح أن الآثار الطويلة الأمد للإكثار من استخدام الطاقة الشمسية ليست كلها معروفة ، ذلك أنه لم ينقض بعد الوقت الكافى لمعرفتها معرفة مؤتمنة. وعلى أى الأحوال، فإن دولا نامية كثيرة قد أظهرت اهتماما كبيرا بتطبيقات هذا النوع المبتكر من الطاقة، حتى لو كانت الجهود المبذولة إلى الآن لاستثماره إستثمارا أمثل مازالت قاصرة . ينسحب ذلك على عدد من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وكنماذج ناطقة، المكسيك والمغرب والأردن والهند. وبوجه عام، ليس من المتصور التمادى فى مشروعات لتحلية مياه البحر مالم يصاحبه تقدم بارز فى تكنولوجيا توظيف الطاقة الشمسية لهذا الغرض.

والجدير بشد إنتباهنا اهتمام إسرائيل بالأبحاث الخاصة بالطاقة الشمسية، ليس فقط لقيمتها كمصدر واعد للطاقة فى منطقة مكشوفة لأشعة الشمس على مدار السنة. ولكن ربما أيضا لأسباب سياسية قد تعتبرها إسرائيل « مصيرية». فإن مكتشفات خارقة تكفل خفض أسعار استثمار الطاقة الشمسية خفضا جسيما قد تخفف من اعتماد الصناعة العصرية على البترول، وبالتالى على العالم العربى بصفته يختزن أهم مستودعات البترول المعروفة. وإذا ما نجحت إسرائيل فى إنجاز مثل هذه المكتشفات الخارقة ، أو حتى إذا ما أسهمت فى إنجازها، فإنها سوف تكون قد عززت وبشكل حاسم، أوراقها التفاوضية حيال العالم العربى. هذا قد يكون مخططا مرسوما من قبل إسرائيل. وعلى العرب أن يدركوا أنهم وحدهم الكفيلون بجعل الطاقة الشمسية مكملة للبترول وليست متعارضة معه، ووسيلة للارتقاء بما يملكونه من بترول من وقود إلى بتروكمويات.

* * *

وعودة إلى قضية المياه، فإن إسرائيل هى الأخرى تعانى من ندرتها.

إن ثلث ما تستهلكه يأتيها من المياه الجوفية بالأراضى العربية المحتلة. لم تكن إسرائيل مهيمنة على مصادر المياه التى تحتاج إليها قبل حرب ١٩٦٧ كما هى تهيمن عليها الآن. وهذا بطبيعة الحال حافز بالغ الأهمية كي لاتتخلى عن هذه الأراضى.

لقد كانت قضية المياه عنصرا هاما على الدوام فى مخططات إسرائيل الإستراتيجية. لقد تزامنت فكرة أن تحاول الاستفادة من مياه البحر مع نتائج مؤتمر القمة العربية الأول من ١٣ إلى ١٦ يناير ١٩٦٤، الذى اتخذ مجموعة قرارات من أهمها تنفيذ المشاريع العربية بشأن استغلال مياه نهر الأردن تحت إشراف هيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، واعتماد مبلغ ٦٢٥ مليون جنيه إسترلينى وقتذاك لهذا الغرض. كان المقصود بهذه المشاريع تحويل الروافد الأساسية لنهر الحصبانى، والحد من صبه فى بحيرة طبرية. وكان رد الفعل الإسرائيلى/ الأمريكى، فى يونيو ١٩٦٤، توقيع اتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة لدراسة وسائل تحلية مياه البحر، واستخدامها فى الرى وتوليد الطاقة الكهربائية.

وقد لعبت مياه لبنان بالتحديد (خصوصا تلك المتدفقة عبر نهرى الليطانى والحصبانى اللذين لايبعدان سوى أميال قليلة عن الحدود الإسرائيلية) دورا بارزا فى استراتيجية إسرائيل كلما اكتسحت جيوشها الأراضى اللبنانية. كما أن مسألة المياه لعبت دورا أساسيا فى تشكيل سياسات الصهاينة الأوائل، حين كانوا يحاولون وضع حدود دولتهم الجديدة بحيث يستطيعون الوصول إلى إمدادات الماء الغنية فى لبنان.

والجدير بالملاحظة أن قضية المياه كانت من أهم دوافع إسرائيل إلى التحرش بالأطراف العربية قبيل حرب ١٩٦٧، وبالذات فى أعقاب إدراكها عدم الجدوى الاقتصادية من مشاريع تحلية المياه المالحة فى اطار ما كانت عليه التكنولوجيا وقتذاك. وبالذات لارتفاع تكلفة المياه المنتجة بهذه الطريقة. وقد اقتصرت العملية على إنشاء محطة للتحلية فى منطقة إيلات بها أمّن مياه الشرب للمدينة بطاقة تعادل نصف حاجة المدينة كنقطة بداية. واستمرت الدراسات الرامية إلى إيجاد أقل الوسائل تكلفة بالتعاون بين إسرائيل ومؤسسات وخبراء أمريكيين وبريطانيين. وقد استعانت هذه الأطراف بالطاقة النووية لتشغيل محطات التحلية. وكانت نتيجة هذه المحاولات الإقدام على مشروع بدأ عام ١٩٧٧، وانتهى عام ١٩٨٨، وتضمن إنشاء محطتين أهمهما المحطة التى تقرر إقامتها على ساحل البحر المتوسط، وعملت فى أواخر الثمانينات. وأما محاولة بئر سبع التى نفذت فى المرحلة الثانية من المشروع، فلقد بلغت طاقتها الإنتاجية حوالى ٥٠٠ متر مكعب يوميا. والمقدر أن ينتج المشروع ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه المحلاة سنويا بعد إتمام كل مراحله. ولكن تحقيق هذا الهدف تطلب حل مشكلة أساسية، هى مسألة ارتفاع التكاليف التى أخذت تتزايد بصفة مطردة نتيجة التضخم المتصاعد بوتيرة سريعة فى إسرائيل.

إن إسرائيل بحاجة إلى مياه وفيرة، لابصفتها دولة زراعية فى المقام الأول، ولكن بصفتها دولة صناعية. وكما هو معلوم فإن المجتمعات الصناعية المتقدمة تحتاج إلى استهلاك كميات كبيرة من المياه. وفى كتاب جون بولوك وعادل درويش « حروب المياه: الصراعات المقبلة فى الشرق الأوسط» (١٩٩٣) ينسب الكاتبان إلى مصادر إسرائيلية قولهما إن تل أبيب مستعدة للانسحاب من لبنان شرط التفاهم حول قضيتين على وجه التحديد: نزع السلاح، والحصول على المياه من نهر الليطانى. ويضيفان أن التعاون الراهن بين إسرائيل والأردن حول المياه لن يحل المشكلة، بل سيؤجلها فقط. لأن حاجيات إسرائيل ستزداد بنسبة ٣٠٪ مع بداية القرن الحادى والعشرين. وبما أن الإحصاءات تشير إلى أن إسرائيل تستخدم الآن ٩٥٪ من مواردها المائية المتجددة، فإن هذه الأخيرة ستتحرك بشكل محتوم نحو إحكام قبضتها على مياه الضفة الغربية، ونحو المطالبة بحصة كبيرة من المياه اللبنانية، فضلا عن مياه نهر الأردن ومياه الجولان التى تزودها بربع احتياجاتها. ومالم تنجح إسرائيل فى تحقيق هذا الهدف عبر التفاوض، فإنها ستعمد إلى تحقيق أهدافها بالقوة.

لذلك تصر إسرائيل ـ عبر التفاوض ـ على صيغة « للحكم الذاتى» الفلسطينى. تحقق للفلسطينيين قدرا من « الإدارة الذاتية» ، الأمر الذى يضع حدا للصور الأكثر سفورا للاحتلال، ولكن على أن تحتفظ هى بـ « السيادة» على الأرض لاستمرار سيطرتها على مصادر المياه.

* * *

هكذا نجد أن كلا من إسرائيل والضفة الغربية والأردن بحاجة ماسة إلى مزيد من المياه. إن نهر الأردن يمثل ٨٠٪ من الموارد المائية للبلدان الثلاثة، رغم أن كمية المياه التى يحتويها النهر تمثل ٢٪ من حجم مياه النيل، و٦٪ من حجم الفرات، و١٪ من حجم نهر الكونجو!

ومن المحتم أن تزداد المياه ندرة مع التكاثر السكانى مستقبلا. لقد تلقت إسرائيل منذ تأسيسها ـ وما زالت تتلقى ـ هجرة كثيفة من اليهود، مما يزيد مشاكلها المائية تأزما. وقد ترتب على هجرة اليهود إليها هجرة أفواج متتالية من الفلسطينيين إلى الأردن. معنى ذلك زيادة الضغط على مصادر المياه فى وادى الأردن كله. لقد بلغ عدد سكان إسرائيل الآن ٤٫٢ مليون نسمة . ومن المنتظر وصول هذا العدد إلى ٦٫٤ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٠ (ذلك مع استبعاد الهجرة اليهودية من روسيا وأوروبا الشرقية ، المتوقع

بلوغها مليون نسمة على الأقل) . ويقدر الخبراء أن استهلاك إسرائيل السنوى من المياه سوف يزداد ، خلال السنوات الثلاثين القادمة ، بمقدار ٣٠٪ .

ويتكاثر السكان فى العالم العربى ككل بمعدل ٣٪ سنويا، وفى الأردن بالذات بمعدل ٣٫٧٪ . ويبلغ عدد سكان الأردن حاليا ٢٫٧ مليون نسمة. ومن المنتظر أن يصل عددهم إلى ٢٫٦ مليون نسمة فى عام ٢٠١٠ . ومعدل الزيادة السكانية فى سوريا والأردن وفلسطين يتراوح ما بين ٣٪ و٤٪. وبالتالى فان معدلات الزيادة كبيرة، وهى التى تؤدى إلى أن يصبح نصيب الفرد السنوى من المياه فى بلد مثل الأردن حوالى ٢٧٠ مترا مكعبا، وهو رقم ضعيف للغاية، لأن خط الفقر فى استخدام المياه هو ألف متر مكعب ، وهو مايقل عنه نصيب الفرد السنوى فى مصر بنسبة قليلة.

ولن يتمثل الضغط على المياه فى مجرد زيادة عدد مستهلكيها، بل أيضا بسبب تطلع جماهير عريضة إلى مستوى معيشة أفضل، فضلا عن تعاظم ظاهرة « التمدين» (أى انجذاب السكان إلى المدن URBANIZATION) مما يعنى فى نهاية الأمر أزمة مائية شاملة لابد أن تغذى أسباب النزاع فى المنطقة ، بدلا من تيسير عملية التوصل إلى تسوية . ولذلك، ليس مصادفة أن تشكل مشكلة المياه أحد أبرز الموضوعات فى المفاوضات المتعددة الجوانب المرتبطة بعملية السلام. والجدير بالتسجيل أن إسرائيل، وأيضا الأردن، قد اشتكيا فى هذه المفاوضات أنهما قد شهدا فى عام ١٩٩٤ جفافا لم يسبق له مثيل فى التاريخ الحديث.

وقد قيل إن المياه إذا ما شحت، واعتمدت على نهر يشارك فى استخدام مياهه عدد من الدول، فإن الحاجة المشتركة إلى المياه قد تصبح « عنصر تربيط» ـ لاعنصر تأزيم ـ بين هذه الدول، ولو لمجرد أن استمرار حالة النزاع خسارة للأطراف جميعا، وأن تخطى أسباب النزاع مكسب لها جميعا فى أمر يتعلق بصميم حياة المواطنين جميعا. وليست حالة نهر الأردن هى الوحيدة بالشرق الأوسط. فإن هناك أيضا حالة نهر الفرات الموزع بين تركيا وسوريا والعراق. ومن الممكن تحقيق فوائد جمة للأطراف المعنية الثلاثة إذا ما وضعت مخططا مشتركا للسدود والمحطات الكهرومائية. ولكن الخلافات الحادة بين العراق وسوريا حالت حتى الآن دون التوصل إلى أى اتفاق. والجدير بالملاحظة أن تعثر الحلول بشأن المياه ليس قصرا على التعامل مع إسرائيل وحدها.

إن ٨٥٪ من المياه التى تصب فى أنهار الدول العربية تأتى من منابع غير عربية. وهذا ما يجعل بلدان المنابع (تركيا وأثيوبيا أساسا) فى توتر دائم مع بلدان المصبات

العربية . بيد أن الصراعات لا تتوقف هنا . إذ ثمة خلافات حادة بين الدول العربية نفسها يستعرضها جون بولوك وعادل درويش فى كتابهما « حروب المياه : الصراعات المقبلة فى الشرق الأوسط » ، على النحو التالى :

* هناك نزاع بين الأردن والسعودية بسبب المياه الجوفية على حدود البلدين ، والتى تستخدمها السعودية الآن فى مشاريعها الزراعية ، الأمر الذى قد يعرض عمان ـ عاصمة الأردن ـ للظمأ. وهذا نزاع أخطر من العداوة القديمة بين الأسرتين الهاشمية والسعودية ، حيث تتهم الأولى السعوديين بـ « سرقة » مياه كان يمكن استخدامها كمياه شرب فى الأردن .

* وسوريا على خلاف دائم مع العراق . وهى تريد استخدام الحد الأقصى من مياه الفرات لتخفيف اعتمادها على مياه نهر الأردن ، وبالتالى على حسن نيات إسرائيل بعد أن أصبحت هذه الأخيرة القوة العسكرية المهيمنة على حوض نهر الأردن . كما أن سوريا على خلاف أيضا مع الأردن . وهذا الخلاف قد يتفاقم بعد إبرام الأردن اتفاقات منفردة مع إسرائيل حول تقاسم مياه نهر الأردن .

* وثمة حديث عن بند سرى فى معاهدة التعاون اللبنانية/ السورية ينص على حق القوات السورية فى حراسة مصادر مياه نهر اليرموك الذى تنبع بعض روافده من لبنان قبل أن تتدفق إلى سوريا . وهناك من يقولون إن دمشق تنوى استخدام مياه لبنان كورقة ضغط أساسية فى مفاوضاتها مع إسرائيل .

* والعلاقات بين مصر وليبيا قد تتوتر مرة أخرى بسبب شكوك القاهرة من أن المياه التى تغذى « النهر العظيم» الليبى تأتى من خزانات جوفية عمرها ٣٠ ألف سنة تمتد إلى داخل الأراضى المصرية . وتخشى الحكومة المصرية أن يسفر النهر الليبى الاصطناعى عن زيادة ملوحة الأرض المصرية ، أو يؤدى حتى إلى تحويل مجرى نهر النيل .

* ثم هناك التوتر الدائم بين مصر والسودان حول مياه النيل . ليس بمستبعد أن تعمد الخرطوم إلى إشعال حرب صغيرة فى منطقة حلايب لحمل القاهرة على تقديم تنازلات فى مفاوضات المياه .

* والخلاف قد ينشب فى أى وقت بين السلطة الفلسطينية والمملكة الهاشمية حول مسألة المياه (٤) .

وقد حاولت الولايات المتحدة ، ابتداء من مشروع جونستون فى ١٩٥٣ ، إيجاد حلول

لمشاكل مياه نهر الأردن، على أن تشمل المفاوضات الأردن وسوريا وإسرائيل، وبأمل أن تكون حافزا لاتفاقات سلام تنهى النزاع العربى مع الدولة العبرية. وقد سلمت الأطراف الثلاثة بأن المشروع الذى تقدم به جونستون صالح من الوجهة الفنية. ولكن وقفت الخلافات السياسية عقبة كئودا فى وجه أية تسوية. وقد عاود فيليب حبيب الكرة ـ باسم الحكومة الأمريكية ـ فى الثمانينات بشأن مياه نهر اليرموك. ولكنه فشل كما فشل جونستون قبله.

وقد عرض أنور السادات عام ١٩٨١ على إسرائيل اقتراحا بتزويدها بـ ٣٦٥ مليون متر مكعب سنويا من مياه النيل مقابل حل للقضية الفلسطينية يشمل تحرير القدس. وقد ثبت أن السلطة فى مصر لم تكن تستطيع أن تفرط فى مياه النيل. فلقد برزت صعاب جسيمة تتعلق بمستقبل مياه النيل مع نهوض دول إفريقية من حوض النهر بحاجة هى الأخرى إلى مزيد من مياهه، فضلا عن التعثرات الناجمة عن الحرب فى جنوب السودان. وقصد السادات بالعرض إظهار معاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية على أنها لم تكن اتفاقية منفردة، بدليل أن مصر كفيلة، حتى بمعزل عن بقية العرب، بأن تحقق سلاما شاملا يتسع للقضية الفلسطينية، لب النزاع وجوهره. ولكن ظل عرضه مستحيل التنفيذ.

ولأن تحلية المياه المالحة مكلفة، وتظل إلى حد بعيد متعثرة، بذلت إسرائيل محاولات شتى لتوفير مياه عذبة بسبل أخرى لم تقتصر على معالجة مياه المجارير وتكريرها، من أبرزها مايلى:

* محاولة وقف التبخر عن السطوح المائية الواسعة، أو على الأقل تقليله. وفى مقدمة هذه السطوح بحيرة طبرية التى يصل متوسط ما يتبخر منها سنويا إلى حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب، ذلك بالاستفادة من الخبرات التى تمت فى هذا المجال فى الولايات المتحدة عام ١٩٢٠ وفى أستراليا عام ١٩٥٢. وتقوم الفكرة على تغطية سطح البحيرة بغشاء رقيق من مادة تعيق التبخر دون تلويث الماء. ولقد استعملت مركبات كيماوية مثل مادة «الأوكتاديكانول». ولكن عدم إستقرار سطح الماء وتعرضه للرياح أديا إلى تمزق الغشاء الكيماوى وتبعثره، كما ساهمت الطيور والحشرات فى فتح ثغرات فيه، الأمر الذى قلل من فعاليته.

*ثم كانت هناك فكرة استمطار الغيوم وهو أسلوب فشل هو الآخر لسببين على الأقل فيما يتعلق بفلسطين، الأول عدم القدرة على تحديد موقع هطول الأمطار وتثبيت

هطولها فيه، لعدم إمكانية تحديد اتجاه الرياح والغيوم ، والثانى هو الشكل الطولانى القليل العرض لفلسطين وتعامد هذا الشكل مع محاور الكتل الهوائية العابرة.

* كما فكر الإسرائيليون فى حجز مياه السيول الشتوية التى تجرى فى وديان فلسطين، وذلك بتشييد السدود فى أماكن مناسبة. ولكن مشاريع السدود التى تم إنجازها فى فلسطين لم تكلل بالنجاح، فضلا عن أن تكاليفها كانت أعلى من مردودها.

* ثم هناك مايعرف بالتخزين الجوفى للمياه، وهى إحياء لنموذج آبار الجمع العربية القديمة القائمة على تحول مياه الأمطار والفيضانات إلى آبار وصهاريج محفورة فى فصل الشتاء لإعادة ضخها فى فصل الصيف عند الحاجة إليها. ولكن كميات المياه المكتسبة بهذه الطريقة محدودة، وتكفى بالكاد للاستعمالات المنزلية، وسقاية مساحات محدودةبالبيوت والمستوطنات.

* وقد اتخذت السلطات الإسرائيلية تدبيرا آخر أدى إلى تحسين كمية من المياه تقدر بـ ١٤٠ مليون متر مكعب سنويا، بمزج المياه العذبة بنسب معلومة من المياه المالحة لإنتاج مياه صالحة للصناعة والزراعة. ويمكن أن تتم عملية المزج هذه ضمن شروط معينة ونسب ملوحة ملائمة.

وقد دعمت السلطات الإسرائيلية جميع التدابير الهادفة إلى مجابهة الأزمة المائية باتخاذ إجراءات غايتها الاقتصاد فى استهلاك المياه ومكافحة الهدر. وأصدرت لهذه الغاية مجموعة قرارات تحدد المقننات المائية واستعمال المياه تحت رقابة صارمة. والمستهلكون الإسرائيليون وإن كانوا يتقيدون بالأنظمة لاستعمالات المياه، فإن حدة الأزمة المائية وتفاقمها سنة بعد أخرى، زادا فى أعداد المتجاوزين. وقد تزامن صدور القرارات المشار إليها مع العمل على نشر أساليب الرى الحديثة كالرش والتنقيط، ومعرفة احتياجات المزروعات من المياه بغية الوصول بالمقننات المائية إلى حدودها الدنيا. ولكن إستعمال أساليب الرى والزراعة الحديثة يجابه فى إسرائيل مسألة التكاليف المرتفعة فى تطبيق هذه الأساليب، وبالتالى مشكلة ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية. ولم يكن باستطاعة إسرائيل أن تعمم هذه الأساليب لولا الهبات الأمريكية والمساعدات التى تقدمها دول أخرى.

وبالرغم من المحاولات المختلفة التى قامت بها إسرائيل بغية استغلال الثروات

المائية، والسعى للوصول بها إلى الحد الأقصى فى الاستفادة من كل قطرة ماء صالحة، فتظل حقيقة عدم التوازن بين كميات المياه المتوفرة ، والمشكلة للرصيد المائى الكامل لفلسطين من جهة، واحتياجات إسرائيل واقتصادها ونموها وتطورها من المياه مهما كان مصدرها من جهة أخرى، وهو أمر يقود إلى أزمة حادة تزداد استفحالا.

والجدير بالملاحظة أن عدد سكان فلسطين من عرب ومستعمرين صهاينة ويهود ضمن حدود الانتداب تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال فترة زمنية لا تتجاوز ٣٨ عاما. وهذا التزايد السكانى السريع، مضافا إلى ارتفاع الاستهلاك الفردى للمياه النقية يوميا، نتيجة التطور الاجتماعى والصحى والخدمى، يؤكد حدوث طلب متزايد على المياة المحدودة الموارد، لدرجة الوصول إلى أزمة مائية عامة. إن استهلاك إسرائيل من المياه يزداد بمقدار ١٥ إلى ٢٠ مليون متر مكعب سنويا، أى ما يعادل ١٪ من الاحتياطى المؤكد من المياه القابلة للتجديد. والنتيجة الحسابية لهذا الوضع مع عدم امكانية زيادة الرصيد المائى، هى اتساع الهوة بين كميات المياه المتاحة، والطلب المتزايد عليها، الأمر الذى دفع المستوطنين اليهود وسلطاتهم المختصة إلى الاتجاه نحو استغلال المياه الجوفية التى أدى استنزافهم لها إلى ارتفاع الملوحة فى قسم منها، وتهديد ماتبقى من مياه جوفية بالتملح فى مستقبل منظور [٥].

* * *

لذلك تبدى إسرائيل اهتماما متعاظما بتحلية مياه البحر. صحيح أن ارتفاع أسعار البترول فى منتصف السبعينات، وارتفاع ما حققه من فوائض فى الثمانينات، قد باطآ مؤقتا من جهد إسرائيل لإقامة صناعة لتحلية البحر. ولكن الصناعة تقدمت من جديد، وأخذت إسرائيل تتبع ما يجرى إنجازه فيها بعناية فائقة.

وتحكم حاجة إسرائيل إلى مشروعات تحلية مياه البحر، والنظر إليها على أنها لاغنى عنها عوامل تمسها مباشرة فى المقام الأول، وبالذات تعرض أرضها للاستغلال إلى حد الإجهاد، وإمعانها فى إنتهاك قواعد الطبيعة فى هذا الصدد. وهكذا تجد إسرائيل نفسها مدفوعة دفعا إلى البحث عن سبل تخفف من إجهاد الأرض، وتكنولوجيات التحلية بالغة الأهمية فى هذا المضمار. والحقيقة أن كل بلدان الشرق الأوسط، وليس إسرائيل فقط، سوف يتعرض ما تملكه من مصادر متجددة للمياه العذبة للنضوب قرب نهاية القرن.

والمشروعات الإسرائيلية للتحلية لن تكون اقتصادية مالم تكن فى إطار أوسع. وكثيرا ما تحدثت عن مشروعات مشتركة بين غزة والنقب وشمال سيناء. وهى هنا ليست محكومة باعتبارات سياسية فقط، بل قبل ذلك باعتبارات فنية تهمها بشكل مباشر. إن إسرائيل قد تجاوزت الآن الحد المسموح لها استهلاكه من مياه عذبة متجددة. وأصبحت تعتمد على الضفة الغربية فيما يصل إلى ٤٣٠ مليون متر مكعب سنويا من المياه، أي ما يمثل ٣٠٪ من استهلاكها. كما تعتمد على مصادر مياه مماثلة من الجولان (٣٠٠ مليون متر مكعب سنويا). وعلينا إدراك أن أية مشروعات تقدم عليها إسرائيل ووارد أن تمتد إلى المنطقة المجاورة لها، أى إلى الأردن وفلسطين العربية ومصر، لابد أن تمتد، إن آجلا أو عاجلا إلى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية عموما، خاصة فيما يتعلق بمشروعات التحلية، وفى إطار حقيقة أن دول الخليج هى التى بادرت أصلا بهذه المشروعات.

والجدير بالملاحظة أن إسرائيل تتجه الآن فى تخطيطها هذا إلى إحلال محطات إنتاج الطاقة بالبخار بمحطات نووية على مشارف القرن القادم. إن الأولوية لديها للطاقة النووية، وليس للطاقة الشمسية، مهما أنجزت فى هذا المجال الأخير. والجدير بجذب إنتباهنا أن الاستخدام السلمى للطاقة النووية إنما يفسح المجال لاستخدامها لأغراض عسكرية، وقد يكون غطاء له. قد تكون مشروعات إسرائيل النووية للأغراض السلمية هى غطاء فى المستقبل لتجديد ترسانتها النووية بشكل مقنّع. ومن هنا أهمية الإصرار على الابتعاد عن الطاقة النووية كلية، والتمسك بالطاقة الشمسية بديلا عنها.

وفى إطار هذا الخيار البديل، هناك مجال واسع لمشروعات ترمز للتعاون الإقليمى. وحتى لمفهوم للسلام كفيل بتحقيق « لعبة لاصفرية بالزائد» لصالح كافة الأطراف المطلة على البحر الأبيض المتوسط، جنوبه وشماله شرقه وغربه، وحتى للتعاون بين أوروبا وشمال إفريقيا وغرب آسيا على نحو يتناسب تماما مع مشروعات اندماجية عملاقة مرجعيتها الألفية القادمة.

إن المسافة على طول الساحل الشمالى من مصر إلى المغرب تصل إلى حوالى ٤٥٠٠ كيلومتر. ويقع هذا الساحل - الذى يشمل مصر - فى الحزام الشمسى الممكن استغلاله فى توليد طاقة كهربائية باستخدام الطاقة الشمسية فى أوقات النهار، ووحدات توليد الكهرباء باستخدام الدورات المركبة، والغاز الطبيعى كوقود، بعد غروب الشمس. ويتراوح حجم وحدة التوليد لإنتاج الكهرباء من ٣٠ إلى ٨٠ ميجاوات حسب تصميم إسرائيلى يتم تشغيله باستخدام الشمس فقط، وجرب فعلا فى إسرائيل وأمريكا.

وتصل سعة الموديول الواحد ، حسب هذا التصميم إلى ٤٥٠ ميجاوات مركبة (وقود طاقة شمسية وغاز طبيعى معا). وتحتاج المحطة مسافة فى حدود عشرة كيلومترات. وهكذا فإن مجموع القدرات الممكن توليدها تصل إلى ٢٠ ألف ميجاوات. وعند زيادة عدد صفوف الموديول فى الاتجاه الجنوبى إلى ثلاثة صفوف مثلا، تزداد السعة الكلية للقدرات التوليدية إلى ٦٠ ألف ميجاوات، بتكلفة للكيلوات/ ساعة تصل إلى أقل من خمس سعره، مما يشجع إلى تصدير طاقة كهربائية هائلة إلى أوروبا، قدرها بعض الخبراء بأربعة أضعاف استهلاك أوروبا الراهن من الطاقة! وهكذا نصدر طاقة نظيفة لا تحمل الأثر التلويثى للبترول، كما نفسح المجال لتحويل البترول إلى بتروكيماويات، فضلا عن استخدام هذه الطاقة الوفيرة لتحلية مياه البحر وتحويل الصحراء، بفضل الهندسة الوراثية، إلى أرض زراعية وبساتين.

هذه إمكانية واردة فنيا. وقد تكون نموذجا للاستثمار الرشيد، لصالح رفاهية الإنسان، فى عصر انتصار التكنولوجيا « للتركيبة المتميزة» لمنطقتنا، وجمعها مابين كميات هائلة من الرمال، تجاورها بحار ومحيطات واسعة، وتتلقى أشعة الشمس الساطعة على مدار السنة. أصبحت الإمكانية واردة كى لايتعرض البشر فى ظل «التركيبة» ذاتها، لمجاعات رهيبة من جراء تعاظم التكاثر السكانى، وربما أيضا نتيجة استنزاف الطاقات من جراء استمرار الاقتتال إلى غير أجل. ولكن، كى ترى هذه الإمكانية الواردة النور، لابد من ظروف سياسية ملائمة. هل توفرت؟

هوامش:

(١) « الحياة »، ١٣ مارس ١٩٩٥.

(٢) انظر فى هذا الصدد بيتر روجرز: « المياه فى العالم العربى» ، هارفارد، ١٩٩٥.

(٣) انظر المرجع نفسه.

(٤) انظر « حروب المياه: الصراعات المقبلة فى الشرق الأوسط» لجون بولوك وعادل درويش. الناشر: فيكتور جالانكس لندن، ١٩٩٢.

(٥) انظر « الموسوعة الفلسطينية» ، القسم الثانى، الدراسات الخاصة، ص. ٢٣٤ ـ ٢٦٥.

الفصل السابع
من "الأصفر" إلى "الأخضر"

تساءلنا فى ختام الفصل الثالث : هل عالمنا العربى معرض لظاهرة مماثلة لتلك التى عانت منها المنظومة الإشتراكية قبل إنهيارها، أى لانتقال التناقض الأكثر تأثيرا فى مجريات الأحداث من التناقض بين العرب وإسرائيل، إلى تناقضات بين العرب أنفسهم؟ ذلك أن هناك شواهد على أسبقية التناقضات العربية/ العربية على التناقض مع إسرائيل منذ أجل غير قصير، من أبرزها رحلة السادات إلى القدس.

والحقيقة أنه لايمكن الادعاء بأن التناقضات العربية/ العربية قد توارت تماما فى أى وقت من الأوقات، حتى لتلبية الحاجة إلى توحيد الصف العربى فى وجه بروز الكيان الصهيونى . ولكن كان هناك تسليم ـ حتى وقوع رحلة القدس ـ بأن العرب كفيلون بإخضاع مابينهم من تناقضات للتناقض مع إسرائيل. غير أن السادات قد أقدم برحلته على أول خطوة فى «توظيف» التناقض مع إسرائيل لحساب خلافاته فى الساحات العربية . وبهذا المعنى أصبح التناقض « المطلق» بين الصهيونية والقومية العربية تناقضا فقد صفه « الإطلاق»، وارتد للخلف فى وجه تناقضات « أخرى» باتت تحتل مقدمة المسرح.

ولم يتردد قادة إسرائيل فى أن « يوظفوا» لصالحهم « ضرورة» أن تفضى نهاية «النظام الثنائى القطبية» دوليا إلى نهاية « النظام الثنائى القطبية» إقليميا. واتخذوا نهايته تكأة لفرض شروط « أمن إسرائيل» بصفته شيئا « مطلقا» غير وارد أن يكون موضع تفاوض. واتخذوا واقع احتلالهم للأراضى العربية تكأة لضمان تلبية هذه الشروط وفق تصورهم لها. واستندوا إلى أن العالم العربى لم يعد بوسعه خوض حروب كبيرة ضد إسرائيل. ليس فقط بسبب زوال الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى كسند دولى له، أو بسبب استحكام التناقضات داخله، ولكن أيضا لأن الثقافة السياسية العربية يعوزها تصور

عن « السلام» وبالذات فى خصوصية ظروف الشرق الأوسط . تصور كفيل بصون المصالح العربية فى ظل مستجدات عالم مختلف .

إن عواقب عجز العالم العربى عن التكيف للواقع الجديد واضحة للعيان . كانت هناك أزمة الخليج التى سبقت بقليل « عملية السلام» المتداعية من مؤتمر مدريد . وقد كشفت هذه الأزمة عن مدى صحة القول بافتقار الأطراف العربية إلى آلية تحكم العلاقات العربية/ العربية ، فى ظرف نشأت فيه آلية لـ «ضبط» العلاقات العربية/ الإسرائيلية .

ثم شهدنا أحداث اليمن التى أقصت بممثلى قطاعه الجنوبى ونهضت هى الأخرى تعبيرا عن افتقار الأطراف العربية إلى آلية للحيلولة دون بلوغ التناقضات حد الصراعات المسلحة . إن الثقافة السياسية العربية تفتقر إلى تصور وإلى نهج فكرى ، وإلى مرجعيات تكفل لها الانتماء إلى العصر ومتطلباته . إن هذه الأطراف مازالت تعاند . وتعتقد أنه بإمكانها أن تعاند ، وأن تواصل أنماطها الفكرية التقليدية دون إدراك أن التقاعس عن التفكير فى الجديد أصبح بمثابة انتحار سياسى .

* * *

الشواهد كثيرة على تدهور النظام العربى وتعرضه للتفسخ . وأكتفى بالشواهد البارزة التالية :

* لابد لأى « نظام إقليمى» من أساس أيديولوجى . والأساس الأيديولوجى «للنظام العربى» هو « القومية العربية» ، أى انتساب العرب جميعا إلى « أمة واحدة» . ومعنى ذلك أن « النظام العربى» رهن فى التحليل الأخير ببناء « الوحدة القومية» ، أى بتحقيق « الدولة العربية الواحدة» التى تجسد هذه « الأمة الواحدة» . ومن الممكن القول بأن « الدولة/ الأمة العربية» ARAB NATION- STATE هدف منشود تحقيقه فى مستقبل قريب أو بعيد ، وإن عدم بلوغ هذا الهدف بعد ليس فى حد ذاته دليلا على أن «القومية العربية» قد أخفقت فى تحقيق غايتها . بل قد يفسر القصور على أن العالم العربى مازال بصدد مراحل تمهيدية انتقالية ، على طريق بناء كيانه المؤسسى الواحد .

ومع ذلك ، وفى ضوء قيام « نظام عالمى جديد» ، وبلوغ دول المجموعة الأوروبية حد إقامة وحدة اندماجية ، فان هناك مأخذ أن « الأمة العربية» مازالت منقسمة إلى دول متعددة ، بل وتزداد انقساماتها عمقا . إن دول أوروبا حققت وحدتها ، دون ماحاجة إلى

قومية واحدة. حققتها بمقتضى آلية للوحدة تنطلق من أن الدول الأطراف ذات قوميات متعددة ومختلفة. بل من كونها دولا كانت عبر تاريخها من أكثر دول العالم تأصيلا في تميزها القومي وفي غيرتها على قوميتها، وفي خوض حروب مهلكة ذودا عنها! هذه مفارقة خطيرة ذات دلالة في تأكيد أن العرب لايقتربون من هدفهم المنشود، بل هم بسبيلهم إلى الابتعاد عنه.

* ثم إن هناك حجة نظرية مثارة في العالم الغربي مفادها أن « القومية العربية» مفهوم أيديولوجي من الوارد أن يصيبه ما أصاب « الشيوعية»، بوصفه هو الآخر مفهوما « شموليا»! ولايجادل أصحاب هذه الحجة في أن الأيديولوجيتين مختلفتان، ذلك أن «القومية العربية» أيديولوجية « قومية»، والشيوعية نسبت إلى نفسها صفة « الأممية». ولكن يجمعهما - في قول هؤلاء - فوق عدم ملاءمتهما « للنظام العالمي الجديد» أوجه شبه فيما يتعلق بالجوانب التطبيقية، وبالذات بنمط بناء الدولة وتنظيم المجتمع.

إن أصحاب هذه النظرية ينطلقون من أن هيكل الأنظمة التي اتخذت « الاشتراكية» عنوانا لها في العالم العربي قد أنشئ على شاكلة هيكل الأنظمة التي أقيمت في الدول الشيوعية. إنها كلها أنظمة قامت على الحزب الواحد، وعلى رفض التعددية، وعلى رفض مبدأ تداول السلطة، وعلى تغليب اعتبارات « الحرية الاجتماعية» («الطبقية») على اعتبارات « الحرية السياسية» ، وعلى عدم الالتزام بالضوابط المقررة للديموقراطية، وحقوق الإنسان، ولفكرة « المجتمع المدني» ، وفكرة « المجتمع المفتوح»، وفكرة «المواطنة» . وبناء على هذه النظرية ساد الاعتقاد أن الزلزال الذي أصاب دول أوروبا الشرقية كان لابد أن يعقبه - آجلا أو عاجلا - زلزال مماثل في البلدان العربية.

ودرءا للخطر قبل حدوثه أقدمت بعض الأنظمة العربية على القبول بدرجة محسوبة من التعددية والديموقراطية . ولم تجد مفرا من التسليم بأن لقضية « حقوق الإنسان» وجاهة، ولو من حيث المبدأ. ولكن الأحداث قد أخذت مجرى آخر. وتجسد الزلزال في صورة أزمة بالغة الحدة هي أزمة الخليج، بدلا من انفراجة ديموقراطية عارمة. ورغم انتساب الأطراف العربية جميعا إلى « القومية العربية»، بلغت النزاعات العربية/ العربية ذروة لم يسبق لها مثيل!

* لا مفر من تقرير أن الصراع العربي الإسرائيلي قد احتل مقدمة المسرح في مشرقنا العربي طوال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، ذلك أن موضوع هذا الصراع هو اغتصاب لأرض عربية، ومصادرة هذه الأرض « حلا» لمشكلة لا تمت إلى العرب

بصلة، هى تعرض اليهود فى أوروبا لأوجه اضطهاد بلغت ذروتها مع انتصار النازية فى ألمانيا وغزو هتلر للقارة الأوروبية خلال الحرب العالمية الثانية، وإن كانت « المشكلة اليهودية» ذات جذور تمتد إلى مختلف المجتمعات الأوروبية، وبالذات إلى الشرقية منها، منذ بدايات العصور الحديثة. ولا غرابة فى أن يتمسك العرب بأنه ليس من العدل حل قضية تتعلق بأوروبا على حسابهم.

بيد أن هناك شواهد على أن القضية الفلسطينية، وهى لب الصراع العربى/ الإسرائيلى، قد أصبحت من عناصر تمزيق الكيان العربى بعد أن اعتبرت طويلا عنصرا موحّدا للأمة العربية باعتبارها أبرز تعبير عن حرص العرب على الذود عن أرضهم فى وجه الاغتصاب الصهيونى.

لاشك فى أن القضية الفلسطينية، منذ تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، قد برزت بصفتها « القضية المركزية» . ومع ذلك ومنذ مدة غير قصيرة، أثارت هذه القضية أوجه تباين، وليس فقط أوجه تقارب وتكاتف وتضامن، على اتساع الساحات العربية. أوجه تباين وإحتكاك لم يكن هناك أبدا اعتراف صريح بها. فلقد كانت هناك « دول المواجهة» التى تحملت أعباء اغتصاب الأرض العربية فى صورة حروب متتالية مع إسرائيل، وشكلت « القضية الفلسطينية» ـ بالنسبة لها ـ « عبئا» شأنه استنزاف طاقاتها ومواردها، بينما استخدمت أنظمة أخرى تأييد « القضية» كعنصر استهدفت به تعزيز مشروعيتها على الصعيدين القومى والمحلى. حتى بدا وكأن هناك علاقة عكسية بين القول والفعل. وبقدر تقاعس هذا النظام أو ذاك عن ضرورة أن يكون طرفا « فاعلا» فى المواجهة، كان تماديه فى التصريحات الملتهبة تأييدا للقضية الفلسطينية، لدرجة المزايدة على من تحمل أعباء التعامل معها فعلا! ذلك أن المزايدة دعم لمشروعية الأنظمة البعيدة عن ساحات المواجهة. دعم لايحملها تكلفة. على غير حال الدول المتاخمة لإسرائيل، المتحملة عواقب هذه المزايدات غير المحسوبة، الصادرة من أطراف « غير المسئولة» ، ولو لمجرد أن أجواء المزايدة تقف عقبة فى وجه « تأمل» حلول تتسم بالـ « واقعية» ، وقد تقتضيها الضرورة!

وبذلك فإن القضية الفلسطينية التى كانت تنسب إليها صفة أنها عنصر توحيد للأمة العربية، كانت تنطوى فى الوقت ذاته على بذرة تفرقة للصفوف العربية، وتقسيم للأنظمة كل حسب موقعه الجغرافى، وحسب قربه أو بعده من إسرائيل جغرافيا. وحسب مردودات المأساة الفلسطينية على كل منها على حدة : إلى أى مدى حملها أعباء، أو عاد عليها بمنافع!

ومنذ وقت غير قصير تعددت صور انسلاخ أطراف عربية عن النهوض بدور حقيقى فى الذود عن القضية الفلسطينية. لقد ترددت دول عربية عديدة فى أن تلتحق بالحرب العربية الإسرائيلية سنة ١٩٦٧. وقد التحق الأردن بالحرب فى آخر لحظة. وكان مآل ذلك أن الهزيمة قد شملته هو الآخر. بينما تحاشى العراق المشاركة الفعلية فى هذه الحرب، مما جنبه آثارها المدمرة. وعندما نشبت حرب لبنان سنة ١٩٨٢ التزم الجميع موقف «المراقب من بعيد»! فقط سوريا وجدت نفسها متورطة لوجود قوات لها أصلا فى لبنان. وفى النهاية تركت الأطراف العربية لبنان يبتلع دون أن تحرك ساكنا. ثم جاءت أزمة الخليج. وفقدت القضية الفلسطينية «مركزيتها» على نحو لم يعد بوسع أحد ادعاء العكس.

* ولكن أيا كان دور التناقضات العربية/ العربية فى تعكير الجو العربى، ومهما بلغ التوتر فى علاقات الأطراف العربية فيما بينها بسبب تلك التناقضات، ظل التناقض مع إسرائيل كفيلا بحجب الكثير من التناقضات الأخرى. وربما كان أبرز شاهد على ذلك موقف الأنظمة العربية من نظام السادات، بالذات بعد رحلته للقدس وإبرامه اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. لقد أظهرت المقاطعة العربية لمصر فى ظل حكم السادات أن التناقض مع إسرائيل مازال فى نظر الأطراف العربية التناقض الذى ينبغى أن يطغى على كل تناقض آخر.

ولكن حملت معطيات الموقف وقتذاك معنى آخر أيضا. إذ إن الموقف قد أظهر أن دولة عربية كبرى مثل مصر كفيلة بأن تسير قدما فى طريق تسوية «منفردة» (أو «مرحلية» فى أحسن الفروض) مع إسرائيل، حتى إذا ما ترتب على ذلك إخراجها من «النظام العربى». وكان يحمل ذلك فى طياته معنى أن التناقضات العربية/ العربية كفيلة باكتساب أولوية على أى تناقض آخر.

غير أن طغيان التناقضات العربية/ العربية على كل تناقض آخر، بما فيها التناقضات العربية/ الإسرائيلية، لم يكتمل معالمه إلا باندلاع أزمة الخليج. ويجدر بنا أن نتساءل: لماذا؟

قد يكون للدور الذى نهضت به إسرائيل خلال حرب الخليج قدر أو آخر من الأثر فى ذلك، فلقد نجحت إسرائيل فى إشعار بعض الأطراف العربية بأنها قد لعبت دورا بالغ الأهمية فى إنقاذها! لقد لجأت إسرائيل إلى تكتيك «الامتناع عن الرد» على العراق. وبامتناعها عن الرد عسكريا، أشعرت معسكر الدول العربية الذى وقف إلى جانب

أمريكا أنها لم تحرجه، ولم تضعه فى مأزق أن يجد نفسه فى خندق واحد مع « العدو الصهيونى» فى حرب مع طرف عربى! وبذلك أشعرت إسرائيل هذه الدول بأنها مدينة للدولة العبرية بتجنيبها هذا الحرج الذى كان من الممكن أن ينال من مصداقيتها وشرعيتها فى الصميم.

لقد بدا باديء الأمر قرار الحكومة الإسرائيلية بعدم الرد على صواريخ صدام حسين، وعلى ترك مهمة الدفاع عن أرض إسرائيل لطرف خارجى هو الولايات المتحدة، قرارا غريبا. قرارا يتعارض مع مألوف المذهب العسكرى الإسرائيلى الذى لايترك لأى طرف آخر - حتى أقرب حلفاء إسرائيل - مهمة الدفاع عن كيانها! وبدا أنه كان بيد إسرائيل أن تتدخل للرد على العراق بشكل سافر، وأن تنهض بدور بارز فى إنزال الهزيمة بالنظام العراقى، ولكنها إمتنعت! بدا ذلك وقتئذ أمرا محيرا، وإن كنا نعلم الآن أن إسرائيل لم تكن قد أعدت العدة لاحتمال أن يتهدد أمنها، وصميم أرضها، صواريخ عربية مغيرة.

وليس من شك فى أنه كان لإسرائيل دور هام فى تزويد القوات الأمريكية بمعلومات سرية كثيرة، وهذه حلقة من أبرز حلقات أسرار حرب الخليج التى لم تكشف كل عناصرها بعد. وهناك فى أحاديث قائد العملية الأمريكى شوارتسكوف مايؤيد أن إسرائيل قد قامت بدور بارز فى مساعدة القوات الأمريكية ضد العراق. وفى نفس الوقت استطاعت إسرائيل أن تقنع أطرافا خليجية بأن امتناعها عن التدخل السافر ضد العراق قد رفع عن هذه الأطراف حرج وقوف إسرائيل علنا إلى جانبها! وقد أفسح ذلك المجال كى تبادر واشنطن، بمجرد انتهاء الحرب، « لإقناع» هذه الأطراف بأنه يتعين عليها رد الجميل! وهكذا تشكل حلف ضمنى غير معلن ضم أطرافا عربية ومعها إسرائيل فى مواجهة أطراف عربية أخرى، حتى قبل مؤتمر مدريد.

وما من شك فى أن هذا الموقف الإسرائيلى/ الأمريكى قد أسهم بدور لا ينبغى التهوين من شأنه فى تحويل عداء بعض الأنظمة الخليجية لإسرائيل من العداء «المطلق» إلى عداء « نسبى» ، ذلك مع تعاظم شأن عداء هذه الأنظمة لأنظمة عربية أخرى، وتجاوز هذا العداء الحد المألوف، واكتساب التناقضات العربية/ العربية أولوية على كل تناقض آخر. وهكذا خفتت صورة الصهيونية بوصفها العقيدة التى تتعين محاربتها بلا هوادة، وإلى نهاية المطاف، فى نفس الوقت الذى بلغت فيه هجرة اليهود الروس - وغير الروس - إلى إسرائيل حدا لم يسبق له مثيل! وفى نفس الوقت الذى تضاءلت فيه صورة الشيوعية بوصفها الخطر الذى يفوق كل خطر آخر.

هكذا برزت حاجة لدى أنظمة عربية عديدة إلى « اختراع عدو» يحل محل الصهيونية والشيوعية بوصفهما عدوين بررا على الدوام حرص الأنظمة العربية على التعلق بقدر من التماسك فيما بينها. وقد اكتشف هذا « العدو» فى القوى التى برزت فى الساحات العربية خلال أزمة الخليج وناصرت على نحو أو آخر، حكام العراق. إن هذه القوى قد جسدت فى نظر المنادين بـ « النظام العالمى الجديد»، وعلى رأسهم حكام الولايات المتحدة الخروج على كل « نظام». بتعبير آخر، الـ « لانظام». و«العداء للنظام». لاداخل الأمة العربية وحدها، بل على صعيد العالم كله. الأمر الذى برر اتخاذها أكباش فداء لتبرير إطلاق حملات تعبوية محلية وعالمية ضد نوعية جديدة من الأنظمة والسلوكيات أصبح من المقرر استهدافها ومطاردتها قبل غيرها! وقد شجعت المواجهة الناجحة مع النظام العراقى على أن تكون هناك مواجهات مماثلة مع أطراف أخرى. وأصبح النظام الليبى على رأس قائمة الأنظمة المستهدفة.

* * *

ثمة شواهد عديدة إذن على أن التناقضات العربية/ العربية قد أصبحت لها الأولوية على كافة أشكال التناقض الأخرى فى المنطقة، وأن الوضع العربى قد أخذ يتردى على نحو لم يسبق له مثيل فى التاريخ العربى المعاصر.

ولكن لامناص من التسليم أيضا بأن للتناقضات العربية/ العربية جذورا ضاربة فى التاريخ العربى الحديث على امتداده، بمعنى أنه كان هناك على الدوام « نزاع» داخل الوطن العربى، ولو بصورة ضمنية أو كامنة، « نزاع» جاز إرجاعه إذا ما أردنا الغوص فى أعماق الموضوع إلى الخصائص الجغرافية/ الجيولوجية للأرض العربية، وتصور تمييز بين نوعين من هذه الأرض: نوع يمكن وصفه « بالأرض الخضراء» ، أى بالأرض الزراعية، وآخر يمكن وصفه « بالأرض الصفراء»، أى بالأرض الصحراوية.

فلقد بدا عبر قرون أن الاستيطان الزراعى قد حل فى جل الأحوال محل نمط الحياة البدوية كأبرز مصادر رزق الإنسان العربى. ولذلك كان للبقاع الخضراء امتياز على المساحات الصفراء، علما بأن هذه الأخيرة شملت أغلب الأرض العربية.

ولكن اكتشف مع بدايات هذا القرن، أن القول بأن ما يمكن أن نرمز له بـ «الأخضر» هو مصدر حياة وتمدين وازدهار، وأن « الأصفر» محكوم عليه بأن يظل على هامش الحياة، غير صحيح على إطلاقه. فان أغلب البترول العربى تبطنه أرض

صحراوية « صفراء» ، والبترول مصدر ثروة هائلة فى عالم يقيم حضارته على الطاقة . عالم سوف يظل البترول فيه ، ولمدة طويلة ، أكثر صور الطاقة تيسرا . ومن هنا فإن العالم العربى المعاصر تحكمه معادلة دقيقة . فإن بؤرته وارد أن تنتقل من « الأخضر» إلى «الأصفر» ، بينما يظل « الأخضر» بالضرورة أكثر مواقعه اكتظاظا بالسكان وتمدينا .

لقد تحدثنا عن « المياه» فى العالم العربى ، بصفتها سائلا يجسد « الندرة» ، على الأقل فى الأرض العربية « الصفراء» . وها قد برز « البترول» بصفته سائلا يجسد « الوفرة» . بالذات فى الأرض العربية « الصفراء» . وكانت هذه المفارقات مدعاة لتفجير تناقضات ودفعها إلى الذروة ، رغم أن الأطراف العربية جميعا تنسب نفسها إلى « أمة واحدة» !

لقد دخل العالم العربى الذى وصفناه بـ « الأخضر» العصر الحديث أولا . فالدول العربية الأولى التى نالت استقلالها هى تلك التى امتلكت قدرا أو آخر من الأرض «الخضراء» . إن مصر ، على سبيل المثال ، تملك شريطا ضيقا من الأرض الخضراء ـ هو وادى النيل ـ فى محيط واسع من الأرض الصفراء . ولكن لوادى النيل تراثا طويلا منذ فجر التاريخ ، كدولة ذات حضارة من أعرق الحضارات . وكان لمصر دور رائد فى حركة الاستقلال ، وفى النهضة العربية المعاصرة عموما .

ثم كانت هناك المواجهة بين العرب وإسرائيل . وغدت تشكل هذه المواجهة العنصر « المركزى» فى تقرير مقدرات المنطقة . ولأن أرض فلسطين محاطة بأرض « خضراء» . سواء من ناحية الشام أو من ناحية المناطق العمرانية بوادى النيل ، موضع أكبر تركيز سكانى عربى ، فلقد أصبحت القضية العربية/ الإسرائيلية تحتل موقع الصدارة على صعيد العالم العربى كله . وتكررت الحروب العربية/ الإسرائيلية عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٦ . ثم وقعت الهزيمة العربية الكبرى عام ١٩٦٧ التى مازلنا إلى اليوم نعانى من آثارها . وقد إستنزفت هذه الحروب أطراف المواجهة العربية ، المتوطنة كلها فى الأرض الخضراء . ولكن مع حرب ١٩٧٣ ، وهى الحرب التى إهتزت فيها صورة إسرائيل كقوة كفيلة بردع العرب فى كل مواجهة عسكرية ، وهى أيضا الحرب التى أوجدت ظروفا سمحت للعرب برفع أسعار البترول ، انتقلت بؤرة العالم العربى فعلا من الأرض «الخضراء» إلى الأرض « الصفراء» . بمعنى أن العالم العربى ، المنتسب إلى «الأخضر» ، قد استنزف وانتكس مع الهزيمة التى تعرض لها على يد إسرائيل عام ١٩٦٧ ، بينما كان العالم العربى المنتسب إلى « الأصفر» هو المستفيد الأكبر مما أسفرت عنه حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . لقد أوجدت الحرب ظروفا سمحت بتسويق البترول بأسعار محكومة فى

الأساس، لابـ « النهب الغربى» كما كان الأمر من قبل، وإنما بقواعد « التجارة الدولية»، وبمبدأ العرض والطلب، و«السوق العالمية». وبذلك انتقلت بؤرة العالم العربى من الأرض الخضراء إلى الأرض الصفراء . وراجت وقتذاك نظرية أن حقبة «الثروة العربية» قد حلت محل حقبة « الثورة العربية» .

وهكذا أصبح «الأصفر» لايرمز إلى « خلاء» الصحراء، ولا إلى « قلة» الموارد، ولا إلى « فقر» و«ندرة» السكان، ولا إلى « هوامش» العالم العربى، وإنما إلى « البترول» بصفته أحد مقومات الحضارة الصناعية العصرية، وإلى « الثروة» التى أضحت تتحقق بفضله. وأخذ « الأصفر» يحتل موقع المركز والقلب، ذلك بينما استمر « الأخضر» يعانى من تعثرات وتقلصات فى المواجهة مع إسرائيل.

وقد يؤكد بعض العسكريين أن « للأصفر» دورا تكامليا مع « الأخضر»، بمعنى أنه يشكل «عمقه الإستراتيجى». وقد يكون هذا صحيحا، إلى حد أو آخر، من وجهة نظر المذهب العسكرى المحض. ولكن تؤكد شواهد التاريخ العربى المعاصر أن «التمايز» لا « التكامل» بين شقى العالم العربى، هو الصفة الأكثر بروزا من الوجهة السياسية.

وربما ظلت شعلة « الثورة» مرفوعة، ممثلة أساسا فى « الثورة الفلسطينية»، ولكن لم يعد « الأخضر» يحظى بمكانته السابقة، حتى من قبل المتمسكين بأنه كان موطن «الثورة العربية» ومنبعها. لقد أصبحوا ينطلقون من فرضية أن « الثروة» لا « الثورة» أصبحت مصدر « القوة» العربية. أصبحت هى العنصر الفاعل والفاصل فى تقرير عناصر المعادلة العربية .

غير أنها معادلة ظلت مهزوزة لأكثر من سبب. فإن الدول العربية جميعا تنسب نفسها إلى أمة واحدة، إلى هوية أساسية واحدة. والأنظمة العربية جميعا تستمد شرعيتها ـ إلى حد أو آخر ـ من انتمائها إلى هذه الأمة الواحدة. ومع ذلك، فإن أوجه التباين داخلها تزداد حدة لا العكس . ومن أبرز مظاهر هذا التباين هذا الذى وصفناه بالتمايز بين «الأخضر» و«الأصفر» . إنه تمايز يبرز فى تعبير موجز التباين ما بين دول عربية محدودة السكان ذات عوائد مرتفعة بفضل البترول، وأخرى مكتظة بالسكان وذات مشاكل اقتصادية مزمنة مستعصية الحل. ومما يزيد المعادلة تعقيدا أن لأطراف كثيرة تنتمى إلى « الأخضر» جيوشا متمرسة، ليس فقط لأنه كان عليها أن تتصدى لإسرائيل، أو أنه كان منها من خاض حروبا مع أطراف أخرى ـ غير إسرائيل ـ تحيط بالمنطقة ، ولكن أيضا لأن « الثورات» العربية كثيرا ما تم إنجازها بواسطة استيلاء

القوات المسلحة على السلطة، أو بسبب أن الأحزاب « القومية» التى أطلقت عملية «الثورة» («البعث» على سبيل المثال) كانت لديها خلايا وفروع فى الجيش نهضت بدور رئيسى فى الاستيلاء على السلطة . وهكذا بدت القوات المسلحة فى نظر الأنظمة العربية التى ناهضت الموجة الثورية، وكأنما تعرضها لخطر احتمالى إذا ما أقبلت هى على التعظيم من شأن جيوشها فوق حد معين. ومن هنا نشأت معادلة عويصة هى أن الأنظمة البترولية الثرية ـ أيا كانت جهودها لاقتناء أسلحة متطورة ـ لم تجد نفسها فى وضع يمكنها من مجاراة الأنظمة العربية المنتسبة إلى « الثورة» فى بناء جيوش نظامية كبيرة.

ومع ذلك كانت هذه المعادلة ـ على دقتها ـ ممكنة فى ظل النظام العالمى الثنائى القطبية ، فى عصر المواجهة الدولية الحادة بين الشرق والغرب. ذلك أن النظام «العالمى» الثنائى القطبية كانت له امتداداته وإسقاطاته فى شتى مواقع العالم الحساسة، ومنها العالم العربى بطبيعة الحال. فلأن البترول العربى حيوى بالنسبة للاقتصاد الغربى، حرصت العواصم الغربية على حماية الأنظمة البترولية العربية فى الخليج وتأمينها ضد كل تهديد، بغض النظر عما قد تملكه هذه الأنظمة من استعدادات عسكرية تحمى بها أمنها، ذلك بينما كانت الأنظمة التى تنتسب إلى« الثورة العربية» قد وجدت فى المعسكر الاشتراكى سندا استطاعت الارتكاز إليه فى مواجهتها مع « الإمبريالية الغربية». ومن هنا كان هناك نوع من التوازن . وكان من الممكن استمرار « تعايش» التباينات العربية ـ بالذات بين « الأخضر و«الأصفر» ـ على نحو أو آخر. حتى جاء عصر ذوبان ثلوج الحرب الباردة. ونشأ وضع دولى جديد لم يعد فيه للمواجهة بين الشرق والغرب وجود حقيقى. وانتهى الاستقطاب الخارجى الذى شكل ركيزة الاستقطاب داخل الساحات العربية ذاتها. فالتبست الأمور. وأصبح السؤال مطروحا: ما مصير التمايز بين نوعيتين من الدول العربية؟ وكيف يتحقق لها جميعا نظام أمنى بديل، فى ظل معطيات دولية مختلفة نوعيا؟

لقد بدا لصدام حسين أن اجتياحه للكويت أحد « الخيارات» الممكنة . لقد اعتقد أن الغرب، فى ظل « النظام العالمى الجديد» ـ القائل بوجوب « حل» كافة النزاعات بالطرق السلمية ـ لن يتدخل لمنع إستيلاء دولة منسوبة إلى القطاع « الأخضر» من العالم العربى على دولة منسوبة إلى القطاع « الأصفر»، وأن من يملك فى عالم «الجنوب» الجيوش اللازمة يستطيع أن يتحدى هذا « النظام الجديد» الذى صاغه «الشمال»،

تكريسا للمصالحة بين «الشرق» و«الغرب»، ودون التفات إلى وجهات نظر أطراف أخرى فى «الجنوب»، ولا إلى الكيفية التى تدرك بها مصالحها. اعتقد صدام حسين أنه بوسعه فعل فعلته دون رادع. ولكن أثبت التدخل الغربى الكثيف، استنادا إلى قرارات من مجلس الأمن صدرت بالإجماع أو بشبه الإجماع، أن الأمر لم يكن كما تصور. لم يتصور أن العالم الاشتراكى لن يقف يساند إقدام دولة على التهام دولة أخرى هى عضو بالأمم المتحدة لمجرد أن الأولى دولة « صديقة»، أو تنسب نفسها إلى قضية « الثورة» ، بل إن الاتحاد السوفيتى كان قد انضم إلى العالم الغربى فى التسليم بفكرة أن هناك « نظاما عالميا جديدا» يتعين احترام مبادئه. وكان فى الحقيقة على قاب قوسين من انهياره. وقد ترتب على ذلك أن نهج صدام حسين فى إقامة « نظام» عربى بديل قد باء بالفشل التام.

* * *

والواقع أن أحداث الخليج قد نقلت الأزمة بين « الأخضر» و«الأصفر» إلى الذروة. ومما أكد ذلك أن أحداث الخليج قد عكست حقائق لا تقتصر على علاقة العراق بالكويت، بل مست علاقة الدول المنتمية إلى « الأصفر» عموما، مع تلك المنتمية إلى «الأخضر » عموما، على اتساع المشرق العربى كله.

قد يقال إن مصر وسوريا قد وقفتا إلى جانب دول « مجلس التعاون الخليجى» ضدصدام حسين فى اجتياحه للكويت، وإن ميثاقا ـ هو « إعلان دمشق» ـ قد انبثق من اتفاق دول الخليج الست ـ « الصفراء» ـ مع مصر وسوريا التابعتين للقطاع «الأخضر» من الوطن العربى. غير أن الميثاق قد تعثر وضعه موضع التطبيق تعثرا تاما. وأعلنت مصر مبكرا سحب قواتها من الخليج. والحقيقة أن هذا التعثر لم يكن مصادفة، بل عبر عن مشاكل معلقة كامنة، فى علاقة « الأصفر» بـ «الأخضر».

كان المفترض حسب « إعلان دمشق» أن تحل قوات مصرية وسورية محل القوات الأجنبية، وبالذات الأمريكية، بعد إخراج العراق من الكويت. وهكذا يكون قد توفر الأمن العسكرى للدول الخليجية نظير توفير قدر من الأمن الاقتصادى لمصر وسوريا، داخل إطار أمنى عربى. ولكن ثبت أن الدول الخليجية لم تكن تريد مرابطة قوات عربية بصفة دائمة فى أراضيها، وتمسكت بالقوات الأمريكية، أو من ينوب عنها. كما ثبت أن قرار مرابطة قوات مصرية وسورية فى الخليج كان قرارا مرحليا لحين تقرير أوضاع دائمة بمقتضى اتفاق مع واشنطن.

فمن الواضح أن الدول الخليجية لم ترحب بإحلال قوات مصرية/ سورية محل القوات الأمريكية. ومن الواضح أن هذه الدول لاتقلقها إقامة أمنها على قوات غربية. ولكن يقلقها وجوب اعتمادها على قوات عربية، حتى مع وجود رأى عام داخلى لايريحه أن يتولى « كفار» أمن أرض عربية مقدسة. وبهذا المعنى فإن « إعلان دمشق» كان ينطوى منذ البداية على تناقض وقف عقبة فى وجه إحلال أى قدر من الاستقرار، ذلك أن الأنظمة الخليجية مازالت تنطلق من أن التهديد الأعظم لأمنها هو الأنظمة العربية المنبثقة فى الأصل من استيلاء القوات المسلحة على الحكم! وقد تعترى هذه الأنظمة تغيرات جسيمة، ولكنها تظل فى نظر الدول الخليجية مصدر تهديد لأمنها، مهما تبدلت الأحوال.

ومن أخطر نتائج « أزمة الخليج» أنها قد أصبحت هى التى تقرر مجريات الصراع العربى الإسرائيلى. وأضحى نمط « التحالفات» الذى أقامته « أزمة الخليج» هو الذى أصبح يحكم التحالفات بشأن الصراع العربى الإسرائيلى. ففى أزمة الخليج وضع صدام حسين نفسه فى موضع الطرف الذى عرض نفسه بسبب اجتياحه للكويت، لعداء أطراف متعددة فى وقت واحد هى الدول الخليجية العربية كلها ومعها مصر وسوريا، فضلا - بالطبع - عن الدول الغربية كلها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما وقفت ضده إسرائيل التى تعرضت أثناء الحرب لضربات صواريخه. ووقف على الجانب الآخر من خط المواجهة العراق بالطبع، الذى حظى بمساندة قوى مختلفة، منها جماهير واسعة فى الشارع العربى، بل وفى مواقع شتى من العالم الثالث، وحتى من العالم الغربى، تحمست لا لسلوك صدام إزاء الكويت، ولكن لتحدِّيه لأمريكا. ووصف موقف منظمة التحرير الفلسطينية بأنه كان أقرب إلى موقف النظام العراقى منه إلى موقف خصومه، ولو لمجرد أنه كان من المستحيل عليها أن تقف وقتذاك إلى جانب أمريكا، وبالذات إلى جانب إسرائيل، خاصة فى أعقاب قرار واشنطن بإنهاء الحوار الذى سبق أن فتحته مع المنظمة.

وقد تعددت الشواهد التى أظهرت أن نمط المواجهات والتحالفات كما تحدد فعليا خلال « أزمة الخليج» - بصرف النظر عن إرادة الفرقاء - قد جرى « إسقاطه» على الصراع العربى / الإسرائيلى هو الآخر. بمعنى أن « السلام» الذى أصبح مطروحا إنجازه بشأن هذا الصراع هو « سلام» بين الأطراف التى جمعها الوقوف معا ضد العراق، وتأييدها معا « للنظام العالمى الجديد» ، أى كل من إسرائيل من جانب، ومصر وسوريا من

الجانب الآخر (وقد التحق بهما الأردن). وهو سلام حظى بمباركة دول الخليج ومشاركتها فى المفاوضات المتعددة الجوانب، بينما كان هناك نوع من «التفاهم غير المعلن» من قبل العواصم الغربية، وعلى رأسها واشنطن، على تلبية طلب حكومة إسرائيل (حكومة شامير وقتذاك) باستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من مفاوضات السلام، مع التسليم طبعا باستحالة شطب القضية الفلسطينية كلية، بصفتها ـ شاءت الحكومة الإسرائيلية أم أبت ـ جوهر الصراع فى المنطقة.

* * *

ومع تفسخ الكيان العربى، أصبح عرضة لأن تجتذب قطاعات منه، فى اتجاهات متعارضة، أقطاب خارجه، مما زاده تمزقا.

* هناك أولا القطب الأوروبى، وأعنى به تحديدا « الاتحاد الأوروبى» الذى أصبح عقب توقيع معاهدة ماستريخت كيانا بصدد أن تكتمل أركانه. وقد أشعرت عواصم أوروبا المغرب العربى بأنه مبعد، لالتفاتها إلى مشاكل وحدتها أولا، ثم إلى مشاكل «احتواء» شرق القارة ثانيا، مما نال من الروابط التى نُسِجت عبر السنوات بين الدول المطلة على البحر المتوسط شمالا وجنوبا. وليس صدفة تعاظم شأن الاتجاه الأصولى فى الجزائر. فإنه يشكل ردا على ابتعاد القارة الأوروبية عن المغرب وتنكرها له، مما دفع العديد من المغاربة إلى تأكيد هويتهم المتميزة. وقد جاء باسم « الإسلام» فى المقام الأول، لا باسم « القومية العربية».

* ثم هناك « القطب» الناجم عن إحلال رابطة ـ ركيكة البنية ـ وصفت بـ «كومنولث الدول المستقلة» محل الاتحاد السوفيتى إثر سقوطه، وهو المصطلح الذى وصف به تجمع الدول التى تبعت الإمبراطورية البريطانية قبل تفككها. وأبرز ما يميز الرابطة الجديدة ليس التماسك، ولا ـ من باب أولى ـ الاندماج، شأن أوروبا الغربية. وإنما التفسخ، وتعدد صور التصارع داخلها. ومن الصعب ـ بوجه خاص ـ تصور روابط مستقرة ودائمة بين جمهوريات سلافية من جانب، وإسلامية من الجانب الآخر. كما ثبت أخيرا بحرب روسيا ضد التشيشين. معنى ذلك بروز كتلة أو أكثر من التجمعات الإسلامية غير العربية متاخمة لدول المشرق العربى شرقا. وطبيعى أن يكون لإيران الشيعية وتركيا السنية أدوار بارزة، وفى الأغلب متعارضة فى تقرير مقدرات هذه التجمعات. وتظهر مداولات « مجلس التعاون الخليجى» حيرة شديدة حول كيفما التعامل مع إيران، فى ظل استمرار القطيعة الكاملة مع العراق. ثم كيفما التعامل

عموما مع التفاعلات المتوقعة على اتساع المنطقة الإسلامية غير العربية شرقى منطقة الخليج، وهى تفاعلات يصعب التكهن سلفا بما سوف تسفر عنه، ولكنها على وجه التأكيد عنصر إزعاج وانشغال لدول المشرق العربى عامة.

وهكذا يتضح أن فكرة « القومية العربية» أصبحت عرضة للتآكل بسبب تحديات برزت فى آن واحد فى أقصى المغرب وأقصى المشرق العربيين. ولا شك أن الفكرة قد أصابتها ضربة فى الصميم بقيام تجمعات عربية جزئية بديلا عن حلم بناء الكيان العربى الواحد: «مجلس التعاون الخليجى» لمواجهة أخطار ثورة الخومينى الإسلامية على الأنظمة البترولية لشبه الجزيرة العربية، و«الاتحاد المغاربى» لمواجهة التحدى الأوروبى. وبين هذا وذاك « مجلس التعاون العربى» الذى « جمدته»، بل ومزقته أزمة الخليج. والحقيقة أن التحديات للفكرة القومية إنما أصبحت تطول قلب الأمة العربية فى تعبيرات شتى، منها على سبيل المثال التقارب بين إيران والسودان. ولكن الأهم من ذلك هو إصرار عواصم الغرب، لندن وباريس وليس فقط واشنطن، على تحميل النظام الليبى ورئيسه شخصيا، وليس فقط متهمين ليبيين بعينيهما، مسئولية عمليات إرهاب ترجع إلى ما قبل نهاية الحرب الباردة، وبالذات مسئولية نسف طائرة شركة « بان آم» الأمريكية فوق قرية لوكربى باسكتلندا منذ سنوات، وكأنما المقصود بهذا الإصرار - فى نفس الوقت الذى يغض النظر فيه عمدا عن جرائم مماثلة ارتكبتها أطراف أخرى - إشعار الأمة العربية برمتها أنه عليها التضامن مع الغرب فى عزل وإسقاط أنظمة عربية محددة (وليس فقط النظام العراقى) كى يتواءم العالم العربى مع « النظام العالمى الجديد». وهو أمر لابد أن يعرض الكيان العربى لارتجاجات وارد أن تفلت من كل سيطرة.

* * *

وفى هذا السياق، ومع سقوط الأيديولوجيات العلمانية، ولا أعنى بها فقط الأيديولوجية الشيوعية، أو الأيديولوجية الليبرالية الرأسمالية التى اهتزت صورتها هى الأخرى، بل - فيما يخص « النظام العربى» بالذات - الأبعاد العلمانية لأيديولوجية «القومية العربية»، تعددت الشواهد التى تؤذن بـ« صحوة إسلامية»، أو بتعاظم شأن «الإسلام السياسى»، كبديل « للقومية العربية» على اتساع الأرض العربية، وبأن وقوع مواجهة بين عالم ينسب نفسه إلى قيم الحضارة الإسلامية من جانب، وآخر إلى قيم الحضارة المسيحية/ اليهودية من الجانب الآخر، إحتمال وارد الحدوث بصورة متعاظمة. الأمر الكفيل بإطلاق صيغ مستحدثة للحروب الصليبية على مشارف الألفية الجديدة.

والحقيقة أن نظريات شتى خرجت لمحاولة تفسير خواص عالم جديد يوصف بأنه لم يعد موضع نزاع أيديولوجيات علمانية متعارضة. كانت هناك ـ أولا ـ نظرية « نهاية التاريخ»، للباحث الأمريكى من أصل يابانى فرانسيس فوكوياما. ثم كانت هناك نظرية « تصادم الحضارات» للاستاذ الأمريكى بجامعة هارفارد صامويل ب. هانتنجتون. وقد قامت نظرية « نهاية التاريخ» على فكرة أن التاريخ قد « إنتهى» مع إنتهاء الشيوعية، بمعنى أن انتهاء الشيوعية قد أنهى مبررات الصراع، وأسفر عن الإنتصار الحاسم ـ والنهائى ـ للفكر الليبرالى الغربى. أما نظرية «تصادم الحضارات»، فانها لاتنطلق من افتراض أن سقوط الشيوعية، وزوال « القطبية الثنائية»، قد أسفرا عن نظام عالمى « أحادى القطبية»، وأن الفكر الليبرالى الغربى قد انتصر انتصارا نهائيا. إذ أن هناك شواهد كثيرة تدحض هذا الافتراض، وتشهد بأن الصراعات مستمرة، وأن التاريخ مستمر. غير أن استمرار التاريخ أصبح حسب هذه النظرية فى صورة «تصادم حضارات»، بدلا من الصدام بين ممثلى منظومتين أيديولوجيتين علمانيتين وعصريتين.

ويبدو لى أن ثمة عيوبا أساسية فى افتراض أن فكرة « الحضارة» كفيلة ـ فى أعقاب الحرب الباردة ـ بأن تحل محل « الأيديولوجية» أو محل «الدولة/ الأمة»، أو محل «الإنسان» وحقوق « المواطنة» كمرجع أساسي للقياس. ذلك أن هذه الفكرة يعيبها: أولا ـ أنها تنطلق من أن « الحضارة» و«الثقافة» من الممكن أن تكون « اللبنة الأساسية»، بديلا عن « الاقتصاد». ويعيبها ـ ثانيا ـ أنها تنطلق من أن «الفوارق الحضارية» قادرة على الصمود فى وجه اتجاه عصرى لايقاوم نحو توحد المجتمع البشري، فى عصر تتعدد فيه الشواهد على زيادة أوجه الاعتماد المتبادل بين الدول، وتداخل المجتمعات البشرية وتكاملها، فى وجه تحديات عاتية، منها مقتضيات تكنولوجيا العصر، ومنها أخطار الإيكولوجيا، ومنها ما تحققه « ثورة المعلوماتية»، وهى تحديات لافكاك منها.

وقد يكون مصدر الإعجاب بنظرية هانتنجتون لأسباب وقتية عارضة فقط، وكمجرد « رد فعل» لسقوط الأيديولوجيات العلمانية. ذلك أن نظرية هانتنجتون، خلافا لنظرية فوكوياما، تقدم تفسيرا بديلا لاستمرار الفرقة والصراع فى مواقع عديدة من عالم اليوم، رغم سقوط تحدى الشيوعية، وانتهاء المواجهة العالمية بين منظومتى الشيوعية والرأسمالية، والقول بتوحد العالم اقتصاديا، وبنصرة قضية حقوق الإنسان، وبانتساب البشرية كلها إلى منظومتى « الديموقراطية» و« السوق».

بيد أن نظريته تكشف فى النهاية عن « ثنائية من نوع جديد»، وليس عن «تعددية

من نوع جديد» كما قد توحى لأول وهلة. فإن هانتنجتون نفسه يرجع صراعات الغد ـ أساسا ـ إلى صراعات بين الحضارة الغربية المهيمنة من جانب، وبقية الحضارات غير المهيمنة من الجانب الآخر. وقد استخدم فى هذا الصدد التعبير THE WEST AND THE REST أى « الغرب وبقية الحضارات». معنى ذلك أن الغرب، بحكم سيادته الاقتصادية المؤكدة، وتفوقه على الحضارات الأخرى مجتمعة (باستثناء اليابان)، هو فى موقع يجيز له النهوض بدور القوة المقررة والحضارة الحاكمة. وهذا التقييم ليس تخطيا لفكرة « القطبية الثنائية»، ولا هو أيضا مختلف كل الاختلاف عما جاء فى نظرية «نهاية التاريخ» القائلة هى الأخرى بسيادة قيم « الديمقراطية» و«السوق» بمقتضى المفهوم الغربى لها ، على كل منظومة قيمية أخرى.

إن النظريتين تفترضان أن هذه القيم إنما تملك قابلية للتعميم على حضارات غير الحضارة الغربية. يقول هانتنجتون إن هذه القابلية إنما تعود لخصائص ومقومات متوفرة لدى حضارات عديدة. ولكنه يؤكد فى الوقت ذاته أن هناك قطبا رئيسيا يقف فى مقابل الغرب، متمثلا فى نوع من التحالف بين الحضارة الإسلامية من جهة، والكونفوشيانية CONFUCIANISM ـ أى الحضارة الصينية ـ من جهة أخرى. وفى هذا التعبير أيضا، يعيد هانتنجتون طرح فكرة « القطبية الثنائية»، ولكن بمقتضى «ازدواجية » هى ازدواجية الشمال/ جنوب بدلا من ازدواجية الشرق/ غرب، على أن الشمال هو الحضارة الغربية، والجنوب تآلف يجمع حضارتى الإسلام والصين!

وفى ضوء نظرية هانتنجتون، يصبح من حقنا أن نتساءل: ما هو مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى؟ ألا تتنبأ نظريته بأن هذا الصراع لا حل له على الإطلاق، لا فى المستقبل ولا فى الماضى، وأن كافة الجهود المبذولة الآن من أجل السلام، لامفر من أن تذهب هباء؟

وهكذا يتضح أن « العالم الأحادى القطبية» لم يضع حدا « للثنائية». صحيح أنه قد وضع حدا « للثنائية» بين الشرق والغرب، ولكنه لم يكن إيذانا بنهاية « الثنائية» فى كل صورها. بل ولأنه قد وضع حدا لأبرز صور « الثنائية» دون توفير الظروف الكفيلة بإقامة «أحادية» مقبولة من قبل شعوب العالم أجمع، فلقد استمرت « الثنائية» فى صور جديدة، أوضحها بالطبع بين الشمال والجنوب.

إن الإحساس بأن « العالم الأحادى القطبية» إنما هو عالم يحقق للأقوياء هيمنة على الضعفاء (جوهر إشكالية الشمال/ جنوب)، كان لابد أن يدفع الضعفاء إلى رفض

«مرجعية» نظام يضفى على هيمنة الأقوياء « شرعية»، وكان لابد أن يفرز ـ بالتبعية ـ نوعيات جديدة من « الثنائية»، بمعنى أنه كان لابد أن يحفز الضعفاء إلى البحث عن «مرجعيات» أخرى تبرر لهم رفض خضوعهم « للنظام العالمى الجديد»، وذلك بأن يؤكدوا بواسطتها هويتهم المتميزة، بل و«حقهم» فى أن تكون هويتهم متميزة. إن تمادى الأقوياء فى اعتبار « نظامهم العالمى» هو الوحيد الخليق بأن يحتكم إليه الجميع، إنما كان لابد أن يطلق ردود أفعال عكسية، وكان لابد أن يشجع الضعفاء على البحث عن هويات يبررون بها رفضهم لهذه الهيمنة. وبالذات الهويات ذات الأصالة الأكيدة كالهوية الدينية، إلى جانب الهويتين العرقية والقومية ، وبوجه عام مختلف أشكال الهويات التى تقوم على « يقينية مطلقة»، فضلا عن تيسيرها عملية حشد الأنصار، باعتبار أن أوسع تعبئة للأنصار من مقتضيات أية مواجهة.

ولذلك فليس من باب المصادفة أن عصرنا الذى كثر فيه الحديث عن بروز «نظام» يتسم بصفة « العالمية»، هو أيضا عصر تكاثرت فيه أوجه التشرذم والتجزئة، وتعددت فيه أسباب الانتساب إلى هويات متميزة. وليس من شك فى أن هذا كله حافز إلى اكتساب المواجهات التاريخية التى ظلت تتجدد بين الحين والحين دون بلوغ حد التسوية النهائية صورا مستحدثة ، منها المواجهة بين المسيحية والإسلام. ثم لإسرائيل أيضًا مصلحة فى تأجيج هذا الصراع. وقد أكد رئيسها السابق حائيم هرتزوج هذا المعنى بقوله، وهو يتحدث عن « مهمة إسرائيل مستقبلا». لقد وصف هذه المهمة بـ « حماية قيم الغرب فى وجه الصحوة الإسلامية»! مما يكسب المواجهة طابع المواجهة بين العالم المسيحى/ اليهودى من جانب، وعالم الإسلام من الجانب الآخر!

ثم علينا أن ندرك أن هذا البعد الثقافى/ الحضارى مقرون ببعد اقتصادى يتمثل فى أن العالم المسيحى/ اليهودى هو عالم الأثرياء، وأن العالم الإسلامى ـ باستثناء منطقة الخليج ـ هو عالم الفقراء، وأن ثمة أسبابا للاحتكاك بين العالمين، ليس فقط بين «الأصفر» و«الأخضر» داخل العالم العربى ذاته، وإنما أيضا فيما يتعلق بأطراف العالمين حول البحر الأبيض المتوسط، فإن أوروبا بصدد أن تحقق اندماجها على أرضية «ليبرالية» يكتنفها التباس، هو أن القيم التى تحكم هذا الاندماج هى قيم المجتمع «المفتوح»، بينما « تغلق» أوروبا أبوابها فى وجه العمالة التى تأتيها ، عبر البحر الأبيض المتوسط، من شمال إفريقيا بالذات. وأصبحت العمالة الوافدة من العالم العربى/ الإسلامى مدعاة لانبعاث اليمين المتطرف وقوى فى المجتمعات الأوروبية مدموغة بالعنصرية والفاشية،

وتتمتع هذه القوى بتأييد متعاظم الشأن لم يسبق له مثيل منذ دحر الفاشية فى الحرب العالمية الثانية .

وليس من باب المصادفة أيضا أنه فى كل موقع تشتد فيه المواجهة بين العالم العربى والعالم الغربى تصبح عقيدة الإسلام ـ قبل العقيدة القومية ـ التكأة والسند لحشد الأنصار تعزيزا لمركز العروبة فى هذه المواجهة ، حتى من قبل قادة عرب اتسموا فى العادة بالعلمانية مثل صدام حسين أثناء أزمة الخليج ، بغض النظر عن حقيقة أن «صدَّام» كان من قبل قد حارب الثورة الإسلامية فى إيران طوال ما يقرب من عقد من الزمان . كذلك حاول البعض إقناع معمر القذافى فارس « القومية العربية» الذى لم يكف عن المطالبة بإقامة « وحدات اندماجية» بين ليبيا وغيرها من الأقطار العربية ، باتخاذه هو الآخر راية الإسلام شعارا لحشد الأنصار فى مواجهته الراهنة حول قضية لوكربى مع عواصم الغرب .

ثم هناك حقيقة يتعين الالتفات إليها ، هى صعود عالم الحضارة البوذية ، لا عالم الحضارة الكونفوشيانية فقط . هناك صعود الشرق الأقصى كله بصينه ويابانه ، والدول الحديثة التصنيع الموصوفة بـ « النمور» . وهو قطاع من العالم بصدد أن ينتمى ، أو فى اتجاه الانتماء إلى الشمال اقتصاديا وتكنولوجيا ، بينما هو أقرب إلى الجنوب فى أنه ليس جزءا من المنظومة القيمية المسيحية/ اليهودية . وقد يكون لخصوصية الشرق الأقصى دور كبير فى صنع ملامح القرن الواحد والعشرين . وقد بلغ الأمر حد أن كثيرين يتحدثون عن القرن القادم على أنه « القرن الآسيوى» . إذ تحتل القارة الآسيوية ، ولاسيما منطقة شرقى آسيا موقعا متميزا فى البنيان المعمارى الجديد لعصر ما بعد الحرب الباردة [1] .

* * *

وهكذا يبدو أن « القومية العربية» بين فكى كماشة : اتجاه أصولى بصدد أن يحل محلها كتعبير عن « الهوية» فى أرجاء مختلفة من الأرض العربية ، وسلوك غربى يتخذ هذا التيار تكأة ليبرر بها تشدده مع العرب وتسامحه مع غيرهم ، وبالذات مع إسرائيل . إنها معادلة مدهشة . ولكن الأكثر إثارة للدهشة أن العرب إزاء هذه التحديات المصيرية عاجزون عن تحقيق وحدتهم ، رغم تكرار إعلان انتمائهم إلى « أمة واحدة» بينما أوروبا ـ المتعددة الأمم ـ قد حسمت أمر وحدتها ، وتضعها موضع التنفيذ .

أفلا يتطلب ذلك رؤية جديدة إلى قضية « القومية العربية»؟ وهل من سبيل للتمسك بإيجابياتها مع التخلص من سلبياتها، خاصة وأن « النظام» البديل هو « نظام شرق أوسطى» سوف يكون لإسرائيل الكلمة الفاصلة فيه؟ هل من « سبيل ثالث» لاينطوى على السلبيات التى أسفر عنها « المنطلق القومى» فى التطبيق، ولا سلبيات «النظام الشرق الأوسطى»؟ « سبيل ثالث» يحمل معنى تطويع « النظام العالمى الجديد» لصالحنا، بدلا من أن يكون على حسابنا ولصالح أطراف منافسة ومناهضة؟ « سبيل ثالث» يكفل ألا تسفر مفاوضات السلام مع إسرائيل عن مكسب خالص لها، وخسارة محققة لقضايانا وعروبتنا وهويتنا؟ ثم هل لمصر بالذات ـ بوصفها أكبر ومن أعرق الدول العربية ـ قدرة على النهوض بدور خاص فى ابتداع التصورات المطلوبة فى هذا الصدد. والإسهام بدور فعال فى وضعها موضع التطبيق؟

لقد بلغت التناقضات العربية/ العربية ذروة مع أزمة الخليج. وأصبح النظام العراقى إثر إقدامه على التهام الكويت ـ فى نظر دول خليجية عديدة ـ « العدو الرئيسى»، حتى بعد هزيمته. ولذلك أيد معظم الدول العربية « عملية السلام» بأمل تجنيب المنطقة مزيدا من الاهتزاز، خاصة مع تعاظم شأن التطرف باسم الدين. إن «التناقض الرئسى» لم يعد بين العرب وإسرائيل، بل أصبح تناقضا طابعه « شمال/ جنوب» . وبدت « عملية السلام» وكأنها هى « الآلية» التى من شأنها إلحاق المنطقة بـ «الشمال»، بينما أصبح معارضو « عملية السلام» الجارية، سواء من منظور دينى أو قومى، والذين يتهمونها بالتفريط وتكريس نوعية مستحدثة من الهيمنة الغربية، يشكلون «الجنوب» .

بدت « عملية السلام» وكأنها وظيفتها هى إقامة « منظومة إقليمية» لا تقف عقبة فى وجهها « تناقضات أساسية» بين الأنظمة العربية وإسرائيل، من منطلق أن التناقضات الأكثر حدة بسبيلها أن ترحل إلى قطاعات من مجتمعات الشرق الأوسط خارج إطار هذه « المنظومة» . فإن قطاعات من المجتمع الإسرائيلى، وليست فقط من المجتمعات العربية سوف تعانى من تناقضات حادة. ذلك أن هناك بالتأكيد فريقا من رجال السياسة فى إسرائيل لايريد قط التخلى عن الأراضى التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وإقامة « السلام» على ما يعتبره هذا الفريق « مجازفة خطرة» ، لأنها مقامة على آلية مشتركة مع أطراف عربية، آلية « السوق الشرق أوسطية» . وهذه الأطراف تضم الليكود، وبعض الأحزاب الدينية فى إسرائيل، المتمسكة بكل أرض إسرائيل

«التاريخية» حسب ما ورد فى التوراة. ولكن الرأى السائد الآن والأرجح أن ينتصر فى النهاية، حتى إذا ما تعرض لانتكاسات ومزيد من التعرجات فى المستقبل، هو أن تتم «مبادلة الأرض بسوق شرق أوسطية» يدير شئونها، ويهيمن على مقدراتها، « بنك شرق أوسطى»، لأنها صفقة تسندها عواصم الغرب، وعلى رأسها واشنطن إلى أبعد حد.

ومن هنا فان التناقضات المتوقع لها أن تكون الأكثر حدة فى المنطقة مستقبلا، هى تلك التى سوف تستبد بالساحات العربية، وقد تؤذن بعواصف اجتماعية/ ثقافية كبيرة، خاصة مع بلوغ ظاهرة الفساد حدا حرجا، ربما كظاهرة لابد أن يتعاظم شأنها فى مجتمعات ريعية عاشت على فوائض البترول التى هى بحكم طبيعتها ليست نتاج عمل أو جهد. إن إسرائيل كفيلة « بضبط» تناقضاتها، وضمان عدم تجاوزها مؤسسات المجتمع الإسرائيلى. وهذا من أبرز وظائف « الديموقراطية الإسرائيلية»، أى ضمان أن يكون للرأى العام الإسرائيلى فرصة « التنفيس» كلما واجهته قرارات مصيرية. ولكن هذا ليس متوفرا للمجتمعات العربية، لا بسبب تجزئة الأرض العربية فحسب، وخضوعها لحكام ـ «أسياد قرارهم» ـ عديدين، ولكن أيضا لافتقار هذه الأنظمة إلى الحد الأدنى من الديموقراطية الذى يتيح لمجتمعاتها فرصة « التنفيس». ومن هنا صعوبة « ضبط» التناقضات التى تستبد بها.

ولكن أيا كانت أوجه التفوق الإسرائيلية، وأوجه الضعف العربية، فإن « الكيف» الإسرائيلى لايستطيع احتواء « الكم» العربى وإذابته فى العديد من تعبيراته. فثمة نظرية علمية هى نظرية « دهس القطيع»، وهى القائلة بأن القطعان قادرة على الدهس وتغيير معالم الجغرافيا والتاريخ، حتى بمجرد الحوافر والأقدام بتأثير القطيع، حتى وإن كان مذعورا، ولا يجيد سوى الهرب. كما أن هناك أيضا نظرية « ذاكرة السوائل»، ومؤداها أن المحيط لو ألقيت فيه كمية ضئيلة من سائل آخر أو مادة أخرى، فان ذاكرته تختزن ذلك وترتب سلسلة من ردود الأفعال على نحو دائم. وحتى لو كشف العرب عن أنهم بلا طعم أو لون، فإنهم كالمحيط لهم ذاكرة ترتب ردود أفعال ذات أثر فى المدى الطويل.

وأيا كان السيناريو الأسوأ، فإن العرب يجدون أنفسهم بصدد منعطف أساسى يجرى فيه حسم موقف يتميز بأن التناقض الأشد أثرا فيه لم يعد بين « كل الإسرائيليين» من جانب و«كل العرب» من الجانب الآخر، بل هو تناقض أخذ يبرز فى كل من المعسكرين: بين العرب أنفسهم، وبين الإسرائيليين أنفسهم، وإن كان هؤلاء قد نجحوا، على الأقل حتى الآن فى الحيلولة دون بلوغه داخلهم حد تمزيق مؤسساتهم.

هناك، باختصار، المراهنون على نجاح عملية « السلام» لدى الجانبين. وهناك المراهنون على أن العملية فاشلة حتما، وأنه يتعين إستمرار مناهضتها، وعدم التخلى بالتالى عن « المرجعيات التقليدية»، أيا كانت « المستجدات».

والذى يتعين توقعه أيضا هو بلوغ محاولات منع هذا التحول حدا من الاستماتة لم يسبق له مثيل، لانطلاق كثيرين من الإحساس بأن التحول الجارى، مالم يفشل ويجهض الآن، فلن يكون هناك رجوع عنه. ولا شك فى أن تصعيد الإرهاب وبلوغه ـ دوليا ـ حد محاولة توجيه ضربات إلى مبنى الأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولى فى نيويورك، أو ـ محليا ـ لشخص بمقام نجيب محفوظ، فضلا عن العمليات الفدائية الانتحارية التى أصبحت تجرى فى قلب أرض إسرائيل، عمليات ليست منبتة الصلة عما أتحدث عنه. إن نجيب محفوظ رمز لانفتاح العقل، وللدعوة للانتساب إلى عصر مختلف، ولعدم التقيد بأنماط التفكير التقليدية وحدها. ومثل هذا التفكير مرفوض لدى البعض، لأنه ينطوى ـ ضمنا ـ على فكرة أن «المرجعيات التقليدية» وارد التخلى عنها، وأن الوقت قد حان لـ « مرجعيات» جديدة، حتى من قبل القوى التى تناهض السلوك الذى ينطوى على «تفريط» و«إستسلام»، وتشبث « بمواصلة المسيرة» ، مع إدراكها أن « البيئة المحيطة» قد اعترتها تغييرات جذرية. إن الذين تصدوا لنجيب محفوظ إنما أرادوا بفعلتهم ترويع كل المفكرين القادرين على تجديد فكرهم. وقد وجهت الطعنة إلى شخص نجيب محفوظ بصفته أشهرهم، ومن منطلق أن المساس بالكاتب العربى الكبير الحائز على جائزة نوبل، لابد أن تكون له أصداء عالمية.

ومن هنا كانت الحاجة إلى ما وصفته فى مقدمة هذه الدراسة « بالانقلاب» فى الفكر العربى، أى أن يتحول رأسا على عقب، من خلال مرجعية تستند إلى المستقبل لا الماضى، إنقاذا لمصير المنطقة قبل أن يفلت من الجميع. فهل اكتشاف تكنولوجيا توفر المياه الغزيرة للصحراء العربية الواسعة كفيل باستحداث حال لايفتح الباب فقط لتجاوز الصراع العربى/ الإسرائيلى، وإنما يكون من شأنه أيضا تحويل « الأصفر» فى العالم العربى إلى « أخضر»، والقضاء على التمايز بين «الأخضر» و«الأصفر»؟ أى هل نكون بصدد عملية خليقة بوضع حد وبضربة واحدة ، ليس فقط لضراوة التناقض العربى/ الإسرائيلى، وإنما أيضا لشتى صور التناقض العربى / العربى؟

أسئلة أرتب عليها سؤالين آخرين هما فى نظرى الاختبار والمحك، عن مدى قدرة طرفى النزاع على تبنى واستيعاب « الانقلاب الفكرى» المنشود.

* أولهما موجه للشعب الإسرائيلى : هل بوسعه أن يدرك أن مراهنته على مثل هذه العملية سوف تكتب له البقاء والاستقرار، على نحو لن يحققه أبدا تحصنه بالتفوق العسكرى، وتشبثه بترسانة نووية؟

* والثاني وهو فى نظرى السؤال الأهم موجه لعالمنا العربى : ما هى قدرة أنظمته على التسليم، بالأفعال وليس فقط بالأقوال، بأن البعد القومى خليق بأن يكون له قوام، ولا أطمع فى أن يكون أقوى، بل فقط أن يكون مساويا وموازيا للسلطات والصلاحيات التى يملكها حاكم القطر العربى « صاحب السيادة» ؟

هوامش :

(١) انظر الدكتور محمود عبد الفضيل : حول أزمة « الفكر الإستراتيجى العربى» : نظرة مستقبلية . المستقبل العربى، فبراير ١٩٩٥ .

الفصـل الثامن

دور مستقبلى لمصر

قلت فى معرض تعليق على قول بيريز بأن الشرق الأوسط، فى ظل السلام كفيل بأن يكون « إسكندفافيا أخرى» قلت إن هذا يذكرنى بما كان يقوله الاستعماريون فى مطلع الحقبة الإمبريالية، وهو أنهم بصدد النهوض بـ « رسالة حضارية وتربوية للشعوب المتخلفة». وقد ثبت فيما بعد أن العملية الاستعمارية قد انتهت بـ « كارثة تاريخية»، استوجبت المناهضة بكل الطرق الممكنة والمتاحة.

فإن أية عملية تفاوضية صحيحة لابد أن يتوفر للطرفين المتفاوضين، وليس لطرف واحد فقط « قوة تفاوضية». إن السلام لايتحقق من خلال مِنَح من قبل الجانب الأقوى. ذلك أن الحقوق تنتزع . وقد قال عبد الناصر عقب حرب ١٩٦٧ إن ما أُخذ بالقوة لايسترد إلا بالقوة. و«القوة» قد تكون « قوة تفاوضية» ولكنها فى كل الأحوال «قوة»، وليس ما يتحقق بالمنح أو التسول. وما لم تحترم هذه القاعدة الأساسية ، فسوف يجرى فرض ما عجزت المفاوضات عن تحقيقه بطرق أخرى هى فى أغلب الأحول طرق تجرى فيها الاستعانة بالعنف. وبهذا المعنى لانكون قد حققنا تسوية للنزاع بالطرق «السلمية» .

ولو كان علينا أن نتصور تسوية سلمية للصراع العربى/ الإسرائيلى، فلا مفر من التسليم بأن يتولى دور القيادة فيها طرف عربى واحد محدد، ذلك أنه ليست هناك تسوية متوازنة فى إطار بعثرة القرار العربى وتعدده وتضاربه، على الأقل فى إطار التمزق الحالى، وإن كنا نسعى إلى حل سريع . طبعا قد ينهض أكثر من طرف ليزعم أنه يملك المقدرة على الاضطلاع بالدور القيادى. ولكن الأمر يتوقف فى النهاية، ليس فقط على الحنكة السياسية والمؤهلات الذاتية لهذا الحاكم أو ذاك، فى هذا النظام العربى أو ذاك، ولكن فى المقام الأول، على المؤهلات الموضوعية للبلد. ومن هذه الوجهة فإن مصر دولة

تتسم بسمات متميزة . إنها تمثل من حيث السكان نصف المشرق العربى . وهى أعرق دولة فى المنطقة . وقد أثبتت تجربة السادات ـ أيا كان الحكم عليها ـ أن خروج مصر على الصف العربى لم يترك لبقية الأطراف العربية فرصة ملء الفراغ بخط بديل . وربما كان صحيحا أن مصر بدون العرب لم يكن بوسعها الوصول إلى سلام شامل وعادل . ولكن أيضا لم يكن بوسع الأطراف العربية فى غياب مصر اللجوء إلى ورقة الحرب . لذلك نقول إنه إن وجد خط بديل للذى تجرى مزاولته الآن ، فلا مهرب من أن يكون لمصر دور قيادى فيه . ليس معنى ذلك أن قيادة مصر ضمانة تكفل لهذا الخط البديل النجاح . ولكن إن وجدت فرصة لطرح خط بديل ، فإن مصر لاغنى عنها .

اتساقا مع ما سبق نقول إنه ليست هناك حتمية ، ولا قدرية تقضى بأن تكون إسرائيل الطرف الذى ينبغى أن يتحكم فى المستقبل . لا حتمية فى أن تهيمن إسرائيل على مقدرات المنطقة . صحيح أنه لاينبغى التهوين من شأن إسرائيل كما فعل العرب كثيرا قبل ١٩٦٧ . ولكن صحيح أيضا أنه لا ينبغى التهويل من شأنها ، ولا المبالغة فى قدراتها ، كما بدا من سلوك العرب فى مناسبات عديدة بعد ١٩٦٧ . إن ما يجرى الآن هو فى أحوال كثيرة نتيجة أوجه ضعف لدى العرب منه نتيجة أوجه قوة لدى إسرائيل . وقد يعود ذلك إلى أسباب كثيرة . هناك ربما الشعور بأننا أصحاب المنطقة ، وأن رسوخنا فيها لايلزمنا بجهد خاص كى نثبت وجودنا . وكثيرا ما قيل إن مصر ، على سبيل المثال ، قد تعرضت لغزوات كثيرة ، ولكن راح الغازون وبقيت مصر . مما يعنى أن الغزو ـ بإعمال مقاييس أقدم دولة فى التاريخ ـ أمور عارضة ، تأتى وتروح . ولكن الأمر يختلف نوعيا فيما يتعلق بإسرائيل ، ذلك أنها حديثة العهد بالمنطقة ، وعمرها أقل من نصف قرن . وأنها نتاج مشاكل عويصة تعرض لها اليهود . ومن هنا حالة الاستنفار التى تتملكها باستمرار ، وحالة الحفز التى تواجد فيها بصفة دائمة . وهذه الحالات تكسبها قوة ، وإحساسا لا ينْضَب بضرورة إظهار تفوقها . وهذا أمر ينبغى لنا عدم التهوين من شأنه أبدا ، لا من الوجهة المادية ولا من الوجهة المعنوية .

والجدير بلفت النظر فى هذا الصدد جهد الإعلام الإسرائيلى ، والمناصر لإسرائيل ، الكفيل دائما بتذكير أجيال الإسرائيليين الصاعدة بما تعرضت له أجيال سابقة من اليهود فى معسكرات « أوسويتش » و«تريبلينكا» و«داخاو» ، وغيرها من معسكرات الإبادة ، وقت أن بسط هتلر سيطرته على أوروبا . وسوف تحتفل إسرائيل فى العام القادم بالألفية الثالثة لإنشاء مملكة إسرائيل فى عصر داود . وسوف تجرى احتفالات عالمية فى هذا

الصدد. وسوف يحمل ذلك ـ ضمنا ـ معنى أن دولة إسرائيل الحديثة، على حداثة عهدها لاتقل عراقة عن مصر، مما يؤهلها لمنافستها فى توجيه مقدرات المنطقة مستقبلا. ألم يقل بيجن وقت مفاوضات الإسماعيلية، وهو يحلق فوق أهرامات الجيزة بطائرة هليكوبتر عقب أول زيارة له لمصر، ألم يقل إن هذه الأهرامات بناها اليهود قبل أن يرحلوا عن مصر؟ إن إسرائيل لن تدخر جهدا كى تحاول إثبات تفوقها. وهذا أمر يدعونا مرة أخرى إلى تأكيد ضرورة أن يكون لمصر دور مركزى فى تقرير مقدرات المنطقة مستقبلا.

* * *

ولكن مصر لا ينبغى ولا هى كفيلة بأن تنهض بهذا الدور وحدها. والوظيفة الرئيسية التى سوف تواجهها فى المرحلة القادمة هى أن تكتشف طريقة للتغلب على التناقضات فى العالم العربى، أو على الأقل خلق ظروف مواتية للتغلب عليها. وليس ذلك بالمهمة السهلة، ولو لمجرد أن هذه التناقضات ـ كما سبق أن أوردنا ـ ليست عارضة، وإنما تعبر، للإسف، عن صلب الواقع العربى المعاصر.

ولكن قد يكون هناك جديد فى هذا الصدد. ذلك أن التحدى الإسرائيلى كان فى صورته السابقة سيفا مسلطا أكثر منه ممارسة يومية. كان التصادم مع إسرائيل، عسكريا، وعلى ما كان يحدثه من أضرار بالغة، أمرا يتم بصورة دورية كل بضع سنوات. وفيما بين صدام وصدام، فيما بين الحروب العربية/ الإسرائيلية، نشأت حالة وصفت بـ « اللاحرب/ لاسلم» ، حالة كانت سببا فى التراخى العربى، وفى انتشار القناعة بأن بقاء الحال على ماهو عليه شر أهون من إشعال حرب. كما قد يكون أيضا شرا أهون من تكلفة السلام سياسيا، أى تكلفة أن تنفتح إسرائيل على المنطقة، وأن يسمح لها بالعربدة فيها. وبدعوى أن حالة « اللاحرب/ لاسلم» هى أقل المخارج سوءا، نشأت حالة من الاسترخاء، خاصة وأن فوائض البترول أصبحت تشعر كثيرين فى العالم العربى بثروة مفاجئة، ضمنت قدرا كبيرا من الرخاء، مما زاد التراخى استشراء.

أما الآن فإن التحدى الإسرائيلى مدعاة للاستنفار الدائم والمتجدد، ذلك أنه تحدٍ سوف يصل إلى كل بيت عربى، مهما ابتعد عن إسرائيل جغرافيا. سوف يصل إلى كل بيت بصفة مستمرة، لا بصفة دورية. لأن التحدى بطريق الاقتصاد والسوق، هو تحد سوف ينتشر بشكل متكافئ فى مختلف أرجاء الأرض العربية، من المحيط إلى الخليج. إن الموانع التى حالت دون وصول إسرائيل إلى المناطق النائية فى العالم العربى من قبل ـ

أى ما يتجاوز الحد الذى تصل إليه صواريخ إسرائيل وقذائف مدافعها ـ بسبيلها إلى الزوال .

وهكذا سوف تختفى إحدى سمات « النظام العربى» السائدة حتى الآن . سمة أن هناك دول المواجهة التى تتحمل أعباء المواجهة العسكرية مع إسرائيل ، بينما هناك دول أخرى لاتتاخم إسرائيل ، ولا تتعرض بشكل مباشر لآثار المواجهة العسكرية معها . دول قد تجد فى تماديها ولو لفظيا فى الذود عن الحق العربى ، وبأكثر الصياغات تشددا ، ما من شأنه تأكيد انتمائها للقضية القومية رقم واحد ـ القضية الفلسطينية ـ علاوة على فضل هذا النهج فى ترسيخ شرعيتها ، دون تحميلها تضحيات!

هكذا حملت المواجهة العسكرية مع إسرائيل ـ ضمنا ـ معنى حرصت الأطراف العربية جميعا على تحاشى التطرق إليه علنا ، هو السماح بنمو شرخ داخل الأمة العربية . شرخ بين الدول التى وجدت نفسها متصدية مباشرة لإسرائيل ، ومضطرة إلى تفضيل الحلول الأكثر « واقعية» ، و«مرونة» ، خروجا من مآزق حالة « اللاحرب واللاسلم» . وتلك التى رأت فى رفع أكثر الشعارات القومية تطرفا ما من شأنه تعزيز شرعيتها ، بفضل الظهور بمظهر من لايهادن ولا يفرط .

ولكن الآن وقد أصبحنا بصدد مواجهة هذا التحدى بطريق الاقتصاد ، وبطريق «السوق الشرق أوسطية» ، فإن المنتجات الإسرائيلية ، ومنجزات التكنولوجيا الإسرائيلية ـ خلافاً لصواريخها وقذائف مدافعها ـ سوف تصل إلى كل بيت عربى ، وكل بلد عربى ، دونما نظر إلى قربها أو بعدها من إسرائيل جغرافيا ، أى دون تمييز .

وبهذا المعنى جد جديد بشأن الشرخ الذى ميز بين الأطراف العربية العرضة لاحتكاك عسكرى مع إسرائيل ، وتلك التى هى بمنأى عنه . لقد أصبح التحدى الإسرائيلى موزعا بشكل أكثر تكافؤا !

ومع ذلك ، فإن الصعاب التى تعانى منها « الجامعة العربية» وقد احتفلت فى مارس ١٩٩٥ بمرور نصف قرن على تأسيسها ، وأتاح لها ذلك فرصة مراجعة تاريخها ، وإعادة تقييم دورها ، إنما هى صورة ناطقة عن أن التناقضات العربية/ العربية مازالت تستبد بالساحات العربية ، وتكشف عن مدى هول مهمة الجامعة فى تجديد نفسها ، ومواكبة مهام المرحلة الجديدة . وقد استوقفنى حديث جرى فى مؤتمر الدار البيضاء فى أكتوبر ١٩٩٤ ، بين الدكتور عصمت عبد المجيد وشيمون بيريز. لم يكن الأمين العام للجامعة

العربية قد دعى إلى المؤتمر من قبل الهيئتين اللتين نظمتاه، « مجلس العلاقات الخارجية» الأمريكى ومجموعة « دافوس»، ربما لاعتقادهما أن ممثلا لهيئة تستمد وجودها من العروبة لامبرر لإشراكه فى محفل يرمز « للشرق الأوسط الجديد»، ومهمته الرئيسية إطلاق « السوق الشرق أوسطية» . وقد تمت دعوة د . عبد المجيد من قبل ملك المغرب عاهل الدولة التى استضافت المؤتمر ، فى الأغلب مجاملة له، وبصفة شخصية. وقد صادف أن التقى ببيريز فى احد أروقة المؤتمر. وفاتحه وزير خارجية إسرائيل بسؤاله : «ترى، يا د. عصمت، متى ننضم إلى الجامعة العربية؟» أجاب أمين الجامعة : «عندما تقررون التحدث باللغة العربية!» وطبعا حمل السؤال وأيضا الجواب دلالة لاتنكر. إن إسرائيل تطمع فى إذابة الهوية العربية وإزالة الهيئة التى ترمز لكيانها. وعبر عصمت عبد المجيد خلال إجابته المقتضبة عن أبرز عقبة تقف فى وجه إلتحاق إسرائيل بالمنطقة، هى عدم انتمائها إلى التراث الحضارى / الثقافى للمتحدثين بلغة الضاد .

ولكن التحدى الحقيقى الذى تواجهه الجامعة العربية هو تحدى التغلب على التناقضات فى الصفوف العربية ذاتها، لا على تناقضها مع إسرائيل. ومجرد أن تطرح الجامعة العربية شعار « المصارحة قبل المصالحة» كأساس لخطة عملها، إنما هو إعلان عن أن القضية أضحت أبعد مدى من مجرد إجراء مصالحات، ذلك أن « المصارحة» تحمل ضمنا معنى أن العلاقات العربية/ العربية لم تعد تحكمها قواعد تلتزم بها الأطراف. ومن هنا الحاجة إلى مكاشفة ومفاتحة ومصارحة لتقرير قواعد تصلح مرجعيات للتحرك فى واقع إقليمى أصبح، منذ عقد مؤتمر مدريد، مختلفا نوعيا. إن المصارحة تعنى بكل بساطة أن هناك حاجة إلى تقرير أسلوب للتعامل، قبل أن يكون هناك أساس للمصالحة . والجدير بالملاحظة أن هناك آلية للتعامل بين العرب وإسرائيل متمثلة فى « عملية السلام». وقد تكون هذه الآلية متعثرة إلى حد أو آخر. ولكنها موجودة ومسنودة، وهى خليقة بالصمود لأوجه تعثر كثيرة فى التطبيق. ذلك بينما لاتوجد آلية أصلا بوسع الفرقاء العرب الاحتكام إليها، لتقرير علاقاتهم فيما بينهم، وأن الجامعة العربية، بدلا من أن تكون المؤسسة الكفيلة بالنهوض بهذا الدور، أضحت مؤسسة تعكس أزمة غياب هذا الدور، وتعذر النهوّض به، بغض النظر عن وجودها كمؤسسة وظيفتها النهوض به .

إن الجامعة العربية قد أخفقت حتى الآن فى الخروج من المأزق . فهل بوسع مصر أن تنجح حيثما فشلت الجامعة العربية؟ وهل من آلية عربية تستطيع مصر الارتكاز إليها

من أجل النهوض بهذه المهمة؟ هل من سبيل لاكتشاف آليات عربية جديدة كفيلة بملء الفراغ؟

* * *

قلت إن فكرة « الأمة العربية» ، أساس الدعوة للوحدة العربية، قد طرحت ـ أصلا ـ فى أعقاب الحرب العالمية الأولى بين مفكرين عرب بالشام انتمى العديد منهم إلى طوائف شكلت أقليات، بقصد أن تكون بديلا عن صيغة مجددة « للأمة الإسلامية» فى أعقاب سقوط الخلافة العثمانية فى الأستانة. وقد استرشد رواد « القومية العربية» بتجارب بناء الأمة فى أوروبا . بيد أن الأمة العربية قد اختلفت عن الأمم الأوروبية فى أن أقوى عنصر فيها لم يكن وحدة السوق، وإنما وحدة اللغة، وبالتالى وحدة التراث الثقافى/ الحضارى. وظل « الاقتصاد» أضعف حلقة فى هذه الوحدة . وفاقم الاستعمار من وهن هذه الحلقة بتجزئته للأرض العربية . بل وزادت التجزئة رسوخا بتعدد الدول الاستعمارية: بريطانيا، فرنسا، إيطاليا. وهكذا تعثرت طويلا، ومازالت متعثرة، مع نشأة الدول العربية المستقلة، وحدة الكيان الاقتصادى القومى. وبالتالى وحدة «السوق العربية».

وترتب على التجزئة أن تشكلت « الأمة» لدى العرب على مستويين. وأصبحت «الأمة العربية» ممثلة فى « القطر العربى صاحب سيادة» ، وفى « الأمة العربية الممتدة من المحيط إلى الخليج». ولذلك يتعين علينا كى نناهض مأزق أن تملأ إسرائيل «فراغ» السوق الإقليمية المشتركة من المغرب غربا حيث عقد مؤتمر الدار البيضاء، إلى دولة قطر شرقا، الراغبة ـ على حد تأكيد وكالات الأنباء ـ فى أن تتولى إسرائيل تسويق بترولها فى أوروبا! أن نعمل مابوسعنا لتقوية « البعد القومى»، وأن نكسبه آليات تكفل له فعالية حقيقية، وصلاحيات أوسع مما هو مقرر له الآن، بدلا من أن تكون « الدولة العربية ذات السيادة» هى وحدها صاحبة القرار، وهى وحدها المرجعية.

وثمة مقارنة يجوز لنا عقدها فى هذا الصدد. فإن هناك على صعيد الاقتصاد العالمى المعاصر آليتين: آلية « الدول ذات سيادة» ، وهى الموصوفة بـ « الدول ـ الأمم» NA-TION- STATES لكل دولة منها بناؤها الاقتصادى المتميز، وصلاحيات سيادية تحمى هذا البناء. ولكن هناك أيضا ماهو معروف على صعيد الاقتصاد العالمى بـ «الشركات المتعدية الجنسية» MULTINATIONAL CORPORATIONS ، وهى كيانات عملاقة قد تتجاوز حجم الدول ، ولها قوامها المستقل عن الدول. بل إن هناك الآن «أسواقا»

يتجاوز حجمها حتى أكبر الدول ، كـ « السوق الأوروبية المشتركة» ، و«نافتا» NAFTA التى تجمع الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، و«آبيك» APEC التى تضم مختلف الدول المطلة على المحيط الهادىء ، إلخ . . إن هناك باختصار مستوى «الدولة ـ القطر» ، وهناك مستوى « المؤسسة المتعدية الجنسية»، فى صور شتى ، منها الشركات العملاقة المتجاوزة الدول ، ومنها الأسواق الإقليمية الكبرى .

وأعتقد أن هناك ما يدعو إلى « ازدواجية» مماثلة فى وطننا العربى ، بمعنى أن تبذل جهود من أجل خلق « مستوى قومى متعدى الوطنية» . بتعبير أدق أن يكون هناك إهتمام جاد باستراتيجية عربية تستهدف إنشاء مؤسسات قومية متعدية الوطنية ، وموازية فى صلاحياتها للدول العربية ذات السيادة . وسوف تكمن أهمية هذه المؤسسات فى المحافظة بحكم تكوينها على المصالح القومية العربية ، وفى الحد من تصرف كل دولة عربية على حدة ، فى ظرف ينبئ بتسابق دول عربية عديدة للتعامل رأسا وبمفردها مع إسرائيل .

إننا باختصار بصدد الحاجة على صعيدنا القومى ، إلى عملية مماثلة لتلك التى أجريت فى أوروبا ، وترتب عليها إنشاء « السوق الأوروبية المشتركة» ، أى أن تجرى عمليات دمج MERGERS فى مشروعات محددة تمثل مصالح مشتركة على غرار «مشروع الفحم والصلب» فى أوروبا ، وأن يصبح لهذه المؤسسات المستقلة عن كل دولة عربية على حدة كيان مستقل وصلاحيات متميزة ، وعلى ألا تتبع القرار السياسى لأية دولة على حدة . وهكذا نكون قد أنشأنا كيانا قوميا عربيا يقاوم بحكم تكوينه ومبررات وجوده محاولات إسرائيل للاستبداد بالساحات العربية دون رادع أو ضابط .

طبعا من المتصور أن يقال الكثير فى محاولة تفنيد ما أدعو له . وارد أن يقال ، مثلا ، إن هذه « المؤسسات القومية المتعدية الوطنية» ذات طابع لا يختلف نوعيا عن «الدول العربية» . ذلك أن هذه المؤسسات سوف تعتمد على التمويل العربى ، وما المال العربى إلا جزء من رأس المال المدوّل عموما ، ورأس المال المدوّل تتحكم فى مقدراته الدول العظمى على الصعيد العالمى ، ولإسرائيل مسالكها إلى الدول صاحبة القرار فى توظيف هذا المال ، تفوق ما للعرب من مسالك . ومن هنا فإن العملية شكلية أكثر مما تمثل قوة فعلية كفيلة بالصمود لإسرائيل ، وضمان قدر من التوازن فى الأسواق ، دون إصابتها بالخلل . وهذا صحيح إلى حد ما ، ولكنه ليس صحيحا على وجه الإطلاق . ذلك أن هذه المؤسسات القومية لا مبرر لوجودها ـ كما سبق أن أشرنا ـ إلا بصفتها

القومية. إنها تملك قرارا متميزا فقط بقدر التزامها بالبعد القومى، وهو بعد لاشك فى أنه ما زال يملك وزنا سياسيا لايحتمل الإنكار. إن هذه المؤسسات تستمد مشروعيتها من مشروعية البعد القومى، وهى اختبار لمدى فعالية ـ بل ومدى مشروعية ـ هذا البعد. ومجرد أن تنجح فى أن ترى النور هو فى حد ذاته مؤشر أن «القومية العربية» مازالت لها قوة زخم.

قد يقال إن الأنظمة العربية على غير استعداد للتنازل عن صلاحياتها السيادية. وإنها قد ناهضت على الدوام قيام كيان قومى يملك سلطات تفوق أو تزاحم سلطات «الدولة العربية ذات السيادة». فلا سلطة مثلا للجامعة العربية خارج سلطة الدول العربية. والجامعة العربية فى هذا المضمار تختلف صلاحياتها عن الصلاحيات التى يملكها الاتحاد الأوروبى مثلا، ذلك أن صلاحيات هذا الأخير لايمكن إرجاعها إلى حاصل جمع صلاحيات الدول المكونة للاتحاد الأوروبى فقط.

ولكن على الدول العربية أن تدرك أنه عليها أن تختار. فإما التنازل عن قدر من صلاحياتها السيادية لفائدة المصلحة القومية العربية المشتركة، وإما التضحية بقسط ربما يكون أكبر من صلاحياتها السيادية لإسرائيل، كإحدى الصفات الملازمة لمشاركتها فى إقامة «سوق شرق أوسطية». إن قرار الدول العربية فى هذا الصدد اختبار. اختبار بشأن أيها التناقض الذى أضحت له الأولوية: تناقضها مع إسرائيل، أم أوجه التناقض التى أصبحت تفصل بينها؟ إن الإدعاء بأن التنازل عن جزء من السيادة الوطنية لكيان قومى عربى مرفوض ابتداء، إنما أصبح مرادفا لمقولة إن الدول العربية قد قبلت بأن يكون التناقض بين مكونات عالمنا العربى أكثر استبدادا بمصيره من تناقضه مع إسرائيل!

ثم علينا أن ندرك أن السلام مع إسرائيل سوف يحدث ـ لا مناص ـ هزة كبرى على امتداد المنطقة. لقد تغيرت ملامح الأنظمة العربية وتركيباتها تغيرا جذريا مع إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨. إن مجرد وجود إسرائيل ككيان معاد فى قلب المنطقة قد أحدث هزة كبرى. ولا مفر من أن يحدث الانتقال بإسرائيل من حالة حرب مع العرب إلى حالة سلام معهم إلى هزة لاتقل خطورة. ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أن إنشاء إسرائيل أصلا سنة ١٩٤٨ قد صاحبه استيلاء القوات المسلحة على الحكم فى عدد من الدول العربية المحيطة بها، وأن إستمرار قيام هذه الأنظمة، واستمرار إرجاع شرعية الدولة إلى أنظمة عمودها الفقرى هو المؤسسة العسكرية، أمر سوف تعمل إسرائيل ـ

وأمريكا ـ على النيل منه، إن آجلا أو عاجلا. ذلك أن هذه الأنظمة ـ بحكم تعريفها وطبيعتها ـ قد أنشئت لمواجهة إسرائيل بالحرب لا بالسلام، وأن السلام تحكمه آليات أخرى، هى فى نظر إسرائيل آليات « السوق الشرق أوسطية» فى المقام الأول، آليات دوائر المال والأعمال، آليات « المجتمع المدنى»، لامجتمع هيمنة النخب العسكرية. من هنا ينبغى أن نتوقع، إذا ما استتب السلام، أن « تتدخل » الولايات المتحدة و إسرائيل على نحو أو آخر، من أجل « تشجيع» إقامة أنظمة بديلة عن الأنظمة العربية القائمة. سواء بالطرق « الديموقراطية» السلمية، أو بطرق أخرى لو لزم الأمر، باعتبار أن التغيير ضرورى لوضع حد نهائى لحقبة المواجهة العسكرية العربية مع إسرائيل.

طبعا لن ينسحب هذا على هذه الأنظمة فى القريب العاجل. وسوف تتجنب إسرائيل تماما التعرض للنظام المصرى بالذات، ذلك أنه الشاهد الوحيد على أن السلام مع إسرائيل ـ من قبل دولة عربية كبرى وعريقة ـ ممكن. وهو سلام ثبت أن دوامه ممكن طوال ١٥ سنة دون انتكاسات خطيرة، رغم استمرار مقاطعة النخب المثقفة المصرية للإسرائيليين. وهو أمر ربما لم تكن ترفضه إسرائيل على إطلاقه، طالما نهضت هذه المقاطعة بدور فى استرداد مصر « وجودا» فى العالم العربى المحيط، الأمر الذى يسر امتداد عملية السلام لتشمل الأنظمة العربية جميعا. إن مصلحة إسرائيل هى عدم تعرض النظام المصرى لأى شكل من أشكال الاهتزاز فى الوقت الراهن. ولكن هذا ليس واردا بشأن الأمد الأطول، وبشأن كل الأنظمة العربية دون استثناء.

إن آليات المستقبل تتقرر الآن. ومن هنا الأهمية الكبرى فى مناهضة أوجه الخلل فى «السوق الشرق أوسطية» قبل فوات الأوان، أى قبل أن تستقر لها قواعد وعرف وممارسات. هذا فى تصورى جوهر ما ينبغى التصدى له تحقيقا للمصالحة العربية/ العربية التى تحدث عنها حسنى مبارك فى افتتاح دورة مجلس الشعب عام ١٩٩٥، وهى مصالحة أصبحت، ربما لأول مرة منذ سنوات ممكنة بعد اعتراف العراق بالكويت، وزوال أبرز عقبة فى وجه مجرد التفكير فى مصالحة عربية أصلا.

* * *

لقد حولت إسرائيل شعار « مبادلة الأرض بالسلام» إلى مبادلة الأرض العربية المحتلة (كلها أو بعضها) بـ « سوق شرق أوسطية»، أى بآلية تمتد للأرض العربية كلها، وتستطيع بها إسرائيل زرع وجود اقتصادى ثابت لها فى أكثر مواقع هذه الأرض تقريرا للأمور، وإنشاء علاقات ترابط وتكامل مع هذه المواقع تكفل للدولة العبرية الأمن على

نحو جديد مختلف. وهو فى رأى بعض الإسرائيليين، وفى مقدمتهم بيريز، ضمانة أفضل للأمن من استمرار الاعتماد على احتلال الأرض فى عصر الصواريخ .

وعلاجا للخلل الناجم عن تفوق إسرائيل ـ اقتصاديا وتكنولوجيا ـ على الأطراف العربية فى مجال « السوق»، إقترحتُ إنشاء شبكة من « المؤسسات القومية العربية فوق الوطنية»، الموازية لسلطة الدول العربية، وذات صلاحيات سيادية مماثلة لها، بقصد إيجاد آلية عربية كفيلة ببلورة المصالح المشتركة العربية والذود عنها. قصدت بهذا الإقتراح توفير قدر من التوازن داخل « السوق الشرق أوسطية»، ومناهضة أوجه الخلل الصارخة فيها من جراء ما يتكشف كل يوم من أوجه تضارب وتناقض فى الصفوف العربية، والهيمنة التى تستطيع إسرائيل بسطها نتيجة استغلالها لهذه الثغرات .

أسست منطقى إذن على أن عامل « الاقتصاد» («السوق») هو فى التحليل الأخير العامل الحاسم، وهو أقوى من العوامل « القومية/ الحضارية/ الثقافية» فى تقرير مجريات الأمور، خاصة فى عالم اليوم الذى يعظم من شأن حرية التعاملات التجارية كما لم يحدث فى أى وقت سابق .

قد يقول قائل : إن مغريات « السوق الشرق أوسطية» تحت هيمنة إسرائيل سوف تكون أقوى من أسباب مناهضة هذه « السوق» من منطلق قومى. بتعبير عملى، إن رجل الأعمال العربى سوف يجد نفسه منجذبا نحومحاولة إقامة علاقات مع شركات وهيئات إسرائيلية، أكثر من استعداده للمشاركة فى مؤسسات عربية قومية هدفها مناهضة السيطرة الإسرائيلية. وهنا مكمن خلل. فإن حجتى تتمثل فى خيار لامهرب منه: إما أن تتنازل الدول العربية عن قدر من صلاحياتها السيادية لفائدة المصالح القومية العربية المشتركة، وإما سوف يجد حكام هذه الدول أنهم مواجهون بضرورة التضحية بقسط ربما أكبر من صلاحياتهم السيادية لإسرائيل. وهذا اختيار افترضته محسوما سلفا بادعائى أن العامل القومى كفيل بأن يكون أقوى من العامل الاقتصادى. غير أن هذا نقيض مقدمات حجتى القائلة بأن عامل « الاقتصاد »، لا عامل «القومية»، هو الحاسم .

ولكن التناقض هنا شكلى أكثر منه حقيقيا. فربما صح القول بأن « عامل الاقتصاد» أكثر فعالية فى تقرير مجريات الأمور من « العامل الحضارى/ الثقافى». غير أن هناك عاملا يعلو العاملين معا، هو عامل « السياسة». ومع ذلك ، فإن « السياسة»، خلافا «للسوق» لا تنطلق «تلقائيا»، بل لامفر من اكتشاف « فاعل سياسى» POLITICAL

AGENT كفيل بتغليب الاعتبارات « السياسية» على الاعتبارات التى تنشأ «من تلقاء نفسها»، ولتقرير أولوية لاعتبارات أيديولوجية كالاعتبارات « القومية » على آليات الاقتصاد « العمياء» . بالذات، آليات « السوق» .

والحقيقة أن الدول العربية، يوم أن قررت انتهاج سياسة « سلام» إزاء إسرائيل، إنما حمل قرارها معنى أنه لابد أن يأتى يوم وترفع فيه كل أوجه مقاطعة إسرائيل. وهذه قرارات « سياسية»، يحكمها منطق « إحلال السلام»، وتعلو فى آن واحد معطيات التعاملات الاقتصادية، واعتبارات التاريخ والتراث، ومزاولة الصراع طوال عقود من الزمان.

إن إسرائيل لم يكن بوسعها أبدا إنشاء « سوق شرق أوسطية» طالما كانت الحواجز قائمة، نتيجة وجود « حالة حرب». أو «حالة لاحرب/ لاسلم». إن إسرائيل قد استفادت من القرار « السياسى» العربى بإنهاء « حالة الحرب»، كى يصبح من الممكن إقامة « سوق شرق أوسطية» . إنه القرار « السياسى» الذى أفسح لإسرائيل فرصة إقامة « السوق الشرق أوسطية». والحيلولة دون أن يتحقق لإسرائيل، بفضل هذه الميزة، هيمنة غير مشروعة على المنطقة بصورة تلحق ضررا جسيما بمصالح الدول العربية، ينبغى أن تكون هى الأخرى قرارا « سياسيا» .

هنا يكمن، فى تصورى، الخلل فى الحجة القائلة بأن التطلع إلى مناهضة الهيمنة الإسرائيلية بمؤسسات قومية عربية إنما هو مسعى مستحيل المنال، بدعوى أن « عامل الاقتصاد» من المحتم أن يكون أكثر فاعلية من « البعد القومى / الثقافى» ، أية كانت الظروف.

غير أن تصحيح هذا الخلل معلق على شرط، هو وجود « فاعل سياسى» كفيل بفرض أسبقية « السياسة». وهذا يثير بالتالى سؤالا: هل من جهة عربية خليقة، فى الملابسات الراهنة، بحث الأطراف العربية على إنشاء « مؤسسات قومية فوق الوطنية» تناهض بها أوجه الخلل فى « السوق الشرق أوسطية»، وتقاوم ما تحمله هذه « السوق» من مغريات لدول عربية كثيرة، وبالذات لدوائر واسعة من رجال الأعمال العرب؟ ذلك أنه لايتصور إنشاء هذه « المؤسسات القومية فوق الوطنية» بمعزل عن « إرادة سياسية» محددة، لابد أن تتجسد فى صورة « سلطة عربية» ما . هل هذه السلطة موجودة؟ هل هناك سلطة عربية كفيلة بمناهضة التجزئة العربية، فى ظرف تتزاحم فيه دوائر المال والأعمال العربية لإقامة علاقات مع مثيلاتها فى إسرائيل؟

لا أعتقد أن هناك محللا يملك إجابة قاطعة على هذه الأسئلة. إن الإجابة سوف تتوقف على اجتهاد جماعى عربى بمنظور هو بالبداهة قومى . ولكننى أتصور بصفتى عربيا/ مصريا أن مصر يتعين لها أن تفكر فيما تستطيع هى تقديمه فى هذا المضمار. ذلك أن لها مؤهلات كثيرة ترشحها للنهوض بدور. وأتصور أنه من الواجب استكشاف مابوسعها عمله، بمقتضى ما تملكه من معطيات « موضوعية» تؤهلها لدور يمكن أن يكون حاسما.

إن مصالح مصر « الوطنية» تتطابق مع مصلحتها فى أن تبرز كـ « قطب قومى عربى» . وقد حدث لمصر، فى ظرف تاريخى سابق، أن سبقت غيرها فى إبرام اتفاقات سلام مع إسرائيل. ولكن الآن، وقد سلم الجميع بأن هناك حاجة لإبرام اتفاقات مماثلة، وأن تصبح « عملية السلام» شاملة ، فإن هناك مايبرر القول بأن مستقبل مصر إنما يتوقف على قدرتها مرة أخرى على لمّ الشمل العربى، وعلى تعزيز البعد القومى العربى، كأحد أهم أركان الأمن القومى العربى مستقبلا، بل وربما أمن الإقليم كله فى ظل السلام.

لقد قادت مصر حركة قومية عظمى من منطلق النضال من أجل التحرر من نير الاستعمار وفى وجه التحدى الإسرائيلى. والآن تتحمل مصر مهمة إحياء البعد القومى العربى بمفهوم جديد، مفهوم التعمير العربى المشترك، مفهوم التكامل الاقتصادى العربى. ولذلك حاشا أن تكون الرغبة التى أبدتها مصر فى الالتحاق بالاتحاد المغاربى، للابتعاد عن المشرق العربى، أو للانتماء إلى محور تبتعد به عن المشرق العربى، أو تصرفا يحمل فى طياته معنى أن المشرق العربى ـ وإسرائيل مفتوحة عليه ـ يمكن تصور مستقبله بمنأى عن مصر!

علينا أن ندرك أنه فى إطار علاقات سلام، سوف يكمن التحدى الإسرائيلى فى سعى هذه الدولة كى تصبح الطرف المقرر لمقدرات المنطقة، من منطلق أن أمنها مستقبلا رهن بهذه الهيمنة . ومصر هى المؤهلة قبل غيرها من دول المنطقة لإشعار إسرائيل بأن مفهومها هذا لأمنها إنما يصطدم، وفى الصميم، مع مقتضيات الأمن القومى العربى. بهذا المعنى تحديدا كانت المصالح القومية المصرية وثيقة الارتباط بالمصالح الوطنية المصرية.

إن إسرائيل سوف تحاول إقناع أصدقائها فى الغرب بأن كافة التعاملات مع الشرق الأوسط، اقتصاديا وتكنولوجيا، ينبغى أن تتم من خلالها، وأن تصبح هذه التعاملات

فى ظل « السلام»، عناصر تكريس لكيانها فى قلب المنطقة . ولا شك فى أن هناك جهات غربية عديدة تراهن على أن ترك الأمور لإسرائيل مستقبلا هو السبيل الأمثل ـ من وجهة نظرها ـ فى إدارة مصائر الشرق الأوسط ! ولذلك تكمن المصلحة القومية العربية فى بقاء المنطقة مفتوحة لمصادر تعامل متنوعة ، تتشابك فى اتجاهات متعددة ، وفى مناهضة طموح إسرائيل فى أن تصبح وحدها « بوابة الشرق الأوسط»!

إن إسرائيل لاينبغى أن تصبح أبدا « وكيلة» العالم الخارجى داخل المنطقة، بل عليها أن تحسم أمرا بالغ الأهمية: هل هى راغبة فى أن تنتمى إلى المنطقة من منطلق أن هذا الانتماء هو وحده الذى يكسب السلام الدوام والاستقرار، أم هل مازالت تصر على أن تظل منتمية إلى العالم الخارجى، وعلى مخاطبة المنطقة من موقع « الجسم الغريب» عليها؟ إن مصر قبل غيرها هى المؤهلة لإشعار إسرائيل بأن هذا اختيار واجب الحسم .

* * *

طبعا وقد أصبح هدف السلام مطروحا ، يتعذر استبعاد مصطلح « الشرق أوسطية» كلية ، ذلك أن اتفاقات « السلام» لايجرى إبرامها باسم « القومية العربية»، ولاباسم «الإسلام»، وإنما من منطلق أن دولة إسرائيل موجودة ، وأن التسليم بوجودها فى قلب المنطقة لابد له من « إطار»، وإن كانت « الإسرائيلى» المطلوب اعتماد وجودها مازالت محاطة بأوجه التباس كثيرة .

ولأن مسألة التسليم بأن دولة إسرائيل أصبحت دولة « مقبولة» لدى دول المنطقة هى مسألة مازال يكتنفها الغموض ، فإن « الشرق أوسطية» تفسر عادة على أنها متعارضة مع « القومية العربية» ، ومع التمسك بالهوية الإسلامية للمنطقة ، وأنها فى النهاية إقرار ضمنى بانتصار إسرائيل على العرب، وهيمنتها على الشرق الأوسط. فهل هذا الاستخلاص لا مفر من أن يكون صحيحا فى كل الأحوال؟ هل من المتصور ابتداع مفهوم « للشرق أوسطية» لايحمل هذا المعنى؟ باختصار هل من « شرق أوسطية» لا تتعارض مع « القومية العربية» ، بل تكون امتدادا وتكييفا وتطويرا لها، فى ظل مستجدات « السلام» ، وفى ظل مستجدات فلسفة العصر بعد سقوط « النظام العالمى الثنائى القطبية»؟ وما شروط ذلك، إذا ما كان ممكنا؟

قد يبدو هذا الاجتهاد « دقيقا» ، وربما حتى « خطرا»، فى مرحلة يجرى فيها الترويج لفكرة « الشرق أوسطية» لأسباب يراها كثيرون مشبوهة، ولو لمجرد أن المتحمسين لها

أطراف منظور لها على أنها لاتؤمن بـ « القومية العربية»، وكثيرا ما تناهضها صراحة . ولكن هناك واقعا لافكاك منه ، خاصة منذ تدشين « السوق الشرق أوسطية» فى مؤتمر الدار البيضاء بدعم كثيف من الدول العظمى جميعا ، فضلا عن شركات عالمية متعدية الجنسيات عديدة . ولذلك ، فثمة حاجة لفحص فكرة « الشرق أوسطية»، وما هى الشروط المطلوب توفرها حتى لاتصبح مصطلحا للتدليل على أن المواجهة مع إسرائيل قد أسفرت عن هزيمة عربية محققة .

وجدير بالملاحظة أن رفض مفهوم « الشرق أوسطية» ابتداء يهدد العرب بزيادة تأجيج الخلافات داخل صفوفهم بين مرجعيات مختلفة فى رفضها . مثلا : بين « القومية العربية» كمرجعية ، و«الإسلام السياسى» كمرجعية . ذلك بينما قبول المفهوم ابتداء يفسح المجال لدحض فكرة أن الاحتكام هو لمرجعية « شمولية» واحدة فقط ، تستبعد كل مرجعية أخرى .

تعود القضية إذن إلى التفتيش عن أرضية ، من داخل إطار مفهوم « الشرق أوسطية» ذاته ، لمناهضة فكرة أن المفهوم لامفر من أن يقضى إلى هيمنة إسرائيل على المنطقة . بل وأرضية تحاول تهميش هذه الفكرة بدلا من أن نتعرض نحن للتهميش ، لإلتزامنا برفض المفهوم رفضا تاما أيا كانت الظروف . المطلوب باختصار هو مفهوم « للشرق أوسطية» يحقق لكل دول الشرق الأوسط الندية والتكافؤ والمساواة ، بمعنى أن «التسوية السلمية» هى تسوية تحقق لكل الأطراف مزايا ومكاسب ، لا أن تكون مكاسبها قصرا على الطرف الإسرائيلى ، وعلى حساب الأطراف العربية .

لذلك نقول إن إسرائيل مطالبة ، قبل الحديث معها عن « تطبيع» علاقاتها مع الدول العربية ، بأن تصبح هى ذاتها دولة « طبيعية» ، ذلك أنها مازالت إلى الآن دولة «استثنائية» فريدة . يشهد بذلك ما ينطوى عليه وجودها من التباسات . إنها تريد أن تكون « دولة كل اليهود» ، بينما عجزت حتى الآن عن تعريف « اليهودى» (!) . وهى تريد أن تكون ملاذا ليهود العالم جميعا ، وبالتالى دولة ذات بعد كونى ، وفى الوقت ذاته تريد أن تكون دولة « شرق أوسطية» ! كيف تجمع بين الصفتين؟ إن قانون العودة يؤهل أى يهودى كى يصبح مواطنا إسرائيليا بمجرد أن تطأ قدمه أرض إسرائيل ، بينما العودة تعترضها عقبات لا حصر لها لقاطنى فلسطين الأصليين من غير اليهود . هل إسرائيل هى أساسا داخل الإقليم أم خارجه؟ كيف يكون موضع ثقلها خارج الشرق الأوسط ثم تريد أن تكون جزءا لايتجزأ منه؟

لذلك . فإن « الشرق أوسطية» المتصور قبولها لابد أن تتعارض مع « قانون العودة» . و«حق» كل يهود العالم فى أن يصبحوا ـ آليا ـ مواطنين فى إسرائيل . ولذلك أيضا يتعين أن نميز بين « الهوية الإسرائيلية» بصفتها هوية مواطنى دولة تنتمى إلى الشرق الأوسط وهم يهود وغير يهود ، وبين « الهوية اليهودية» بصفتها هوية مواطنين ينتسبون إلى دول عديدة ، ولهم جنسيات مختلفة ، ولا يمكن الانطلاق ابتداء من أن « هويتهم الإسرائيلية» حق مكتسب ، أو وارد اكتسابه بصفة فورية فى أى وقت . إن « الشرق أوسطية» تفتقر إلى الاتساق ، وتظل مفهوما لصالح إسرائيل وحدها ، مادامت دول الشرق الأوسط غير متكافئة فى كل ما يتعلق بصلاحيات مواطنيها .

ثم هناك التكافؤ الذى ينبغى أن يمتد إلى مفهوم « السلام» . فليس « سلاما» أن يتحقق لإسرائيل أمنها ومصالحها ، بغض النظر عن أمن ومصالح الأطراف العربية ، وحتى لو تعارض أمن ومصالح إسرائيل مع مقتضيات « الشرعية الدولية» . لايندرج تحت باب « السلام» ـ مثلا ـ أن يكون لإسرائيل ترسانة من الأسلحة النووية ، وأن يظل تملكها لهذه الترسانة خارج نطاق جدول أعمال مفاوضات السلام ، علما بأن إصرار إسرائيل على رفض توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سلوك لايمكن وصفه بأنه متوافق مع « الشرعية الدولية» . كما أنه لاينسجم مع مفهوم « السلام» أن يواصل المجتمع الدولى ملاحقة الدول العربية لشبهة أنها تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية ، بينما لاتلاحق إسرائيل التى تملكها فعلا ، وأن تكون الملاحقة غير مقصورة على دولة مثل العراق عرضت نفسها بغزوها للكويت لمحاسبة دولية امتدت لمختلف جوانب تسلحها ، وإنما هى سيف مسلط على الدول العربية جميعا .

إن مفهوم « الشرق أوسطية» لايمكن رده إلى قيام « سوق شرق أوسطية» ذات آليات يكون التحكم فيها للأقوى طالما لاتتحكم فيها ضوابط أخرى لامفر من التباحث حولها . والجدير بالملاحظة أن « السوق الشرق أوسطية» تختلف عن « السوق الأوروبية المشتركة» ولو لمجرد أن أقوى دولة فى هذه الأخيرة ـ ألمانيا ـ هى دولة هزمت فى الحرب العالمية الثانية ، بينما أقوى دولة فى الشرق الأوسط ـ إسرائيل ـ هى دولة منتصرة . إن «الشرق أوسطية» كى يكون لها مستقبل ، لايجوز ردها إلى « سوق» ، بل عليها ـ قبل ذلك أن ترمز إلى تلاقى حضارات وثقافات ، وهو تلاق لن يزدهر مالم تتحقق لأطرافه ندية حقيقية ، واحترام متبادل .

فى غياب هذه الشروط ، لامراهنة ممكنة على المستقبل . بل ارتداد ضرورى . ومتجدد ، إلى الماضى بصراعاته .

* * *

كيف إذن تجرى إقامة « مشروع شرق أوسطية» بشروط مقبولة عربيا والمحكّ فيها أن تكون نظير إلزام إسرائيل بالتخلى عن ترسانتها النووية؟ بديهى أن هذه الشروط لن تكون مستوفاة لو تقرر إطلاق المشروع بالاعتماد على إسرائيل، أو حتى على الولايات المتحدة . إن المشروع ينبغى أن ينطلق عربيا، من خلال مؤسسة عربية عبر القومية. تنشئها دول ومؤسسات عربية. وأن تجرى أطراف عربية بجهود وأموال عربية مخاطبة الأطراف الدولية الكفيلة بأن تسهم بدور علمي فى اختراع التكنولوجيا المطلوبة .

ولابد هنا من وقفةقبل الاستطراد فى الجوانب العملية لمشروع تحلية مياه البحر، إعتمادا على الطاقة الشمسية الذى طرحته فى هذه الدراسة. فلا حتمية بادئ ذى بدء، فى أن يكون وحده المشروع ـ المفتاح. ذلك أنه لاحتمية أن تكون « التكنولوجيا» مفتاح خروج عملية السلام من مأزقها الراهن. ولكنه مشروع من الممكن أن يصبح « مشروعا شرق أوسطى». ومن الممكن أيضا أن يكون فقط مشروعا قوميا عربيا. فإن العلم والتكنولوجيا ليسا وقفا على دولة بعينها. وقد تستمر صور شتى من « الأبرتهايد العلمى»، و«الأبرتهايد التكنولوجى»، ولكن « النظام الدولى الجديد» ينطلق، ولو قولا من أنه قد نبذ « الأبرتهايد» . ولذلك ليس العرب بحاجة إلى مشروع شرق أوسطي يشمل إسرائيل كى يقيموا مشروعا لتحلية مياه البحر. ولا يملك أحد إنكار أن تحلية مياه البحر مجال كانوا فيه روادا ، ولو فى حدود متواضعة .

ولذلك فإن الخطوة الحاسمة التى أرى أن مصر تستطيع بها تهيئة المناخ لنهوض عربى عام كفيل بمواجهة تحديات المستقبل، هى أن تبادر بالعمل من أجل إقامة «هيئة إقليمية عربية عبر القومية»، مماثلة لـ « هيئة الفحم والصلب» فى أوروبا، لتحلية مياه البحر. وأن تنطلق مصر أولا من المشروعات التى أنجزتها فى هذا الصدد الدول الخليجية العربية، بما أتيح لهذه الدول من تكنولوجيا، على أن تستعين هذه « الهيئة العربية عبر القومية» بعالم الدول البالغة التقدم، لتأسيس المشروع على أرقى ما حققه العلم والتكنولوجيا فى عصرنا، ولكن على أن تكون أول دولة تجرى مخاطبتها فى هذا الصدد اليابان .

أقول اليابان بالذات لأسباب عديدة. أولا لأنها دولة فى ذروة التقدم التكنولوجى العصرى. ثانيا لأنها لديها مصالح تربطها ارتباطا عضويا بمنطقة الخليج العربى، لاعتماد صرحها الصناعى كله على بترول الخليج فى الأساس.

وأيا كانت الدواعى التى دفعت حسنى مبارك لزيارة اليابان فى مارس ١٩٩٥ ، فإن

الزيارة تنطوى لاشك على دلالة. ذلك أن القاهرة ربما تشعر بأنه فى حالة استتباب السلام، فسوف تكون الولايات المتحدة، ومعها دول الاتحاد الأوروبى أقرب إلى إسرائيل منها إلى مصر، باعتبار أن إسرائيل من وجهة نظرها هى « الدولة ـ المفتاح » فى المنطقة. كما أن القاهرة تدرك أنها مهددة بأن تنقطع عنها المعونة الأمريكية، ولو تدريجيا. والزوبعة التى أثيرت بشأن تهديد مصر بعدم التوقيع على معاهدة الحظر النووى قد عرضت مصر فعلا لخطر أن تنقطع عنها هذه المعونة. ولذلك ربما أدركت القاهرة أن الوقت قد حان للإستعانة بالدولة الآسيوية العظمى، على رأس كوكبة من دول آسيا الناهضة التى كثيرا ما تتطلع إليها الحكومة المصرية كى تكون هذه « النمور» نماذج لمصر فى إنجاز تنميتها. إن القاهرة بسعيها إلى اليابان اليوم، وربما إلى الصين أيضا غدا، تهدف على مايبدو إلى « موازنة» استناد إسرائيل إلى أمريكا وأوروبا فى صراعات وتنافسات المستقبل على اتساع الشرق الأوسط. كما أن الوقت قد حان كى يتجاوز العرب ـ عموما ـ رؤية إلى الكوكب يكون المرجع فيها أوروبا، وأن يلتفتوا إلى محاور حضارية أخرى، منها الشرق الأقصى كأحد محاور المستقبل التى تبشر بالكثير.

قد يقال إن اليابان مازالت تقصر علاقاتها بالخارج على العلاقات التجارية وحسب. وإنها تلتفت إلى مايلبى مصالحها المباشرة فقط. ثم لا شك فى أن اليابان تربطها بالولايات المتحدة « علاقات خاصة» أيا كانت أوجه التنافس بينهما. وقد ظهر ذلك جليا فى تطابق موقف الدولتين إزاء قضية معاهدة منع الانتشار النووى. فكلتاهما أصرت على أن تلتزم بها مصر التزاما كليا. ذلك أن اليابان هى الدولة الوحيدة التى تحملت آثار سقوط قنبلتين ذريتين فوق اثنتين من أكبر مدنها، هيروشيما وناجازاكى، قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية. وأن اليابان لاتقبل على أى نحو أن تكون قضية الأسلحة النووية موضع مساومات ومناورات. وهى تطالب بحظرها حظرا مطلقا وإلى الأبد. وهى فى ذلك تؤيد موقف الولايات المتحدة بشأن ضرورة الالتزام بالمد الأبدى للمعاهدة النووية. مما قد يوحى بأن المراهنة على أوجه التنافس بين أقطاب عالم الغد ـ المتعدد الأقطاب ـ ليست بالضرورة لعبة تعود بالنفع على الدول النامية.

ولكن اليابان أيضا بحاجة شديدة إلى أن يصبح لها المقام السياسى المتناسب مع وزنها الاقتصادى العالمى. ووارد أن تغتنم فرصة احتفال الأمم المتحدة بمرور نصف قرن على تأسيسها كى تطالب بـ « حقها» فى مقعد دائم بمجلس الأمن. ونظير أن تلبى طلب مصر بتقديم دعم اقتصادى وتكنولوجى كثيف على اتساع منطقة الشرق

الأوسط، فقد تطمع فى أن تتولى مصر دورا مركزيا فى تعبئة دول الجامعة العربية، وحثها على تأييد طلب اليابان بشأن المقعد الدائم بمجلس الأمن .

* * *

قلنا إن مشروعا لتحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية من الممكن أن يكون « المشروع ـ المفتاح» للنهوض بالشرق الأوسط. أو هو على الأقل مشروع يصلح نموذجا لفكر جديد ونهج جديد خليقين بتجاوز التعثرات المزمنة فى عملية السلام.

والجدير هنا بملاحظة أن « مفتاح» المشروع ماهو إلا عنصره المركزى، الحلقة الرئيسية فيه التى تتداعى منها الحلقات الأخرى. والمشروع فى أبعاده الحقيقية هو تحويل صحراء شبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا على اتساعها، إلى أرض قابلة للاستثمار وربما للزراعة الحديثة بالذات، استنادا إلى إنجازات العلم المعاصر ـ والمستقبلى ـ فى مجال الهندسة الوراثية.

ولاشك فى أن تحويل الصحراء العربية إلى أرض قابلة للاستثمار إنما سوف يكون مشروعا رائدا، تحت ضغط الصراع العربى / الإسرائيلى، لتحويل صحراء كوكبنا الأخرى إلى إراض قابلة للاستثمار البشرى، صحراء أوستراليا وجنوب الولايات المتحدة والصين وآسيا الوسطى، إلخ. . تلبية لمتطلبات الزيادة السكانية مستقبلا. إن هذه المناطق الأخرى لم تتعرض لصراع محتدم، شأن الصراع العربى / الإسرائيلى، كى يكون هناك حافز لتحول يتناسب مع طموحات وأحلام الألفية القادمة. إن الصحراء من الممكن أن تكون أمرا منسوبا إلى الماضى فى نهاية القرن الواحد والعشرين. فلقد قيل أن ضغط شبه القارة الهندية على كتلة آسيا، نتيجة تحركه شمالا عبر الدهور الجيولوجية، قد تسبب فى صدام صنع جبال الهيمالايا بارتفاعها الشاهق، مما أخل بتوزيع الرياح والأمطار، فهطلت الأمطار الموسمية مصدر فيضانات مزمنة فوق بنجلاديش، بينما نشأت الصحراء العربية نتيجة وقوف الهيمالايا حاجزا فى وجه وصول رياح ممطرة إليها. لقد حدث هذا الخلل فى توزيع الخيرات بفعل حقائق الجيولوجيا . ولكن أصبح الآن بوسع الإنسان تصحيح الخلل، وبوسع منطقتنا أن تكون لها الأسبقية فى هذا المضمار.

بوسعها تعويض القطارات الكثيرة التى فاتتها، ومواكبة مناطق أخرى أنجزت خوارق ومعجزات على غير تنبؤ الكثيرين. ومتى يصبح العرب ذوى دراية وخبرة بعلم

الهندسة الوراثية، فإنهم يكونون بذلك قد أرسوا أسس تحويل مخزونهم الهائل من البترول إلى مواد بيتروكيماوية، مصنعة محليا، لعصر مابعد البترول المستهلك كوقود.

* * *

هناك من دعوا إلى أن يتخلى الشرق الأوسط عن حلم إقامة مشاريع زراعية. هناك ماقيل أخيرا عن تعرض المنطقة برمتها مستقبلا لكوارث بيئية تدعو إلى التخلى عن الزراعة. فثمة شواهد على أن مصر، على سبيل المثال، هى من أكثر الدول تعرضا لأخطار التقلبات المناخية الناجمة عن التدفئة العالمية، وأن حاصلاتها الزراعية سوف تصيبها أضرار كبيرة من جراء إستمرار ارتفعاع درجات الحرارة فى الغلاف الجوى المحيط بالأرض. وقد كشف بالفعل بحث علمى أجرته الحكومة المصرية مساهمة منها فى قمة الأمم المتحدة للشئون المناخية التى عقدت ببرلين فى مارس ـ أبريل ١٩٩٥، أن غاز ثانى أكسيد الكربون الناتج عن الاحتراق الصناعى، والذى يسبب ارتفاع درجة الحرارة على الأرض، قد تتضاعف كميته فى الجو المحيط بكوكبنا خلال السنوات الخمسين القادمة. وعلى الرغم من أن أنواعا من المحاصيل الزراعية تستطيع أن تتحمل تلك الظاهرة فى المستقبل، إلا أن أنواعا أخرى لن تستطيع. ويشير البحث إلى أن تضاعف كميات الكربون فى الجو المحيط بسطح الأرض إنما يعنى أن مصر فى منتصف القرن المقبل، قد لاتتمكن من أن تنتج أكثر من ٩٠٪ من الأرز مقارنة بما تنتجة حاليا، كما أنها قد لاتتمكن من إنتاج أكثر من ٨٠٪ مما تنتجه حاليا من محصولى القمح والشعير. ويتوقع أن تكون نسبة خفض إنتاج غلال كالذرة وفول الصويا أكبر من ذلك. والجدير بالملاحظة أن مصر تستورد معظم موادها الغذائية الآن. وليس من المؤكد ما إذا كان سيتوفر لها النقدالأجنبى الإضافى لشراء هذه المواد كى تؤمِّن الغذاء لشعب مصر الذى سيقفز عدده خلال الأعوام الثلاثين القادمة من حوالى ٦٠ مليونا إلى أكثر من ٨٠ مليون نسمة. ويقول العلماء الذين أعدوا البحث إن تقديراتهم المتعلقة بانخفاض إنتاج الغلال الزراعية تقديرات متحفظة إلى حد كبير، لأنها تتجاهل التأثيرات الأخرى المتعلقة بتغير المناخ. إذ يذكر البحث أن الأمراض والأوبئة سوف تتكاثر، كما يحتمل أن يؤدى خطر ارتفاع مستوى البحر إلى إغراق ١٥٪ من مساحة الأراضى الزراعية المحدودة فى مصر. واحتمال أن يؤدى التغير فى مناخ الكرة الأرضية إلى انخفاض منسوب المياه فى نهر النيل إلى نسبة قد تصل إلى ٨٠٪ من منسوبها الحالى. ولا شك فى أن المجاعات التى

سوف تتهدد مصر وغيرها من البلدان، نتيجة هذه التقلبات الجوية إنما لابد أن تفضى إلى مزيد من عدم الإستقرار السياسى.

وقد أشارت بعض الأوراق التى ناقشها كتاب روجرز وليدون عن «المياه فى العالم العربى» (هارفارد ١٩٩٥) إلى أن الزراعة هى التى تستهلك النسبة الكبيرة من مياه المنطقة. إذ تستخدم الزراعة نسبة تتراوح ما بين ٨٠و٩٠٪ من المياه فى العالم العربى. بينما لاتزيد المياه المخصصة للأنشطة الصناعية والتجارية والاستخدام المنزلى، بما فى ذلك مياه الشرب، على حوالى ١٥٪ من مياه المنطقة. وهذه الملاحظة يتخذها بعض العلماء مبررا للمطالبة بتحويل المياه بعيدا عن الزراعة، واستيراد مزيد من الغذاء، بدلا من محاولة تحقيق اكتفاء ذاتى فيه. وأشار الباحث تونى آلن من « كلية الدراسات الشرقية والإفريقية» فى لندن، فى ورقته بالكتاب، إلى أن تخصيص المياه للصناعة والخدمات، بدلا من الزراعة، سيكون أكثر كفاءة. وإذا ما استخدم الماء لأغراض الزراعة، ينبغى أن يجرى ذلك فى إنتاج المحاصيل التى تحقق سعرا عاليا فى الأسواق العالمية، بدلا من سلع كالسكر والقمح والأرز، حيث تتوفر للمنتجين المنافسين فى أجزاء أخرى من العالم المياه الغزيرة فى صورة مجانية أو شبه مجانية.

غير أن هذه الحقائق المرعبة عن زيادة شح المياه إنما تدعو إلى بذل مزيد من الجهد لتحلية مياه البحر، لا التسليم بأن الكوارث القادمة لا مفر من أن تسحقنا ، إلى حد أجبارنا ،فى منتصف القرن القادم، على التخلى عن إنتاج قوتنا كلية!

* * *

ولكى تكون « الهيئة العربية عبر القومية لتحلية مياه البحر» على مستوى التحديات التى سوف تواجهها، سوف تحتاج إلى مبالغ طائلة. هذه المبالغ أتصور أنه يتعين اقتطاعها من الإنفاق العسكرى العربى، لأن المشروع أمني إلى أبعد حد، ولو بمفهوم مستحدث للأمن. من المتصور تخصيص نسبة من هذا الإنفاق لحساب هذا المشروع العملاق. وأن يجرى اقتطاع مابين ١٠و٥٠٪ من الإنفاق العسكرى، ولو بنسب متزايدة كلما تقدم المشروع وبدأ يحقق عوائد مادية وسياسية. وهذا على أى الأحوال ينبغى أن يكون قرارا عربيا جماعيا. إن « عملية السلام» لم يترتب عليها حتى الآن خفض للميزانيات العسكرية. بل ربما كان العكس هو الصحيح، فى ظرف يتحدث فيه الجميع عن السلام. الأمر الذى يشير إلى أن هذا الإنفاق مخصص فى الحقيقة، لأغراض اقتصادية وسياسية، وربما حتى منفعية شخصية، وليس لأغراض عسكرية،

لدى منتجي السلاح والساعين فى المنطقة إلى اقتنائه على حد سواء. وذلك رغم أن المجازفة بخفض هذه الميزانيات وتخصيص الفروق لمشروعات بناءة، كمشروعات تحلية المياه، وتنمية الزراعة، وإقامة بتروكيماويات ، إلخ . . أمر إيجابى فى كل الأحوال. وليس تفريطا فى الأمن العربى، لاقوميا ولاقطريا. ومصر بالذات تعلم معنى إعادة تشييد « البناء التحتى» INFRASTRUCTURE . فلقد أصيب فى مصر بأضرار بالغة نتيجة استنزاف سنوات الحرب والمواجهة الطويلة . واستدعت عملية « إعادة البناء» سنوات طويلة هى الأخرى . وعلى أطراف عربية كثيرة النهوض بجهد مماثل، لا لمعالجة مخلفات الماضى وحسب، بل قبل ذلك لمواجهة تحديات المستقبل.

ولن يفوت أحدا، لا دوليا ولا إقليميا، ملاحظة أن مجرد أن تبادر أطراف عربية بإقامة مؤسسات عملاقة عبر القومية لأغراض سلمية، بديلا عن تخصيص الإنفاق الحكومى جله لبناء ترسانات عسكرية، أن هناك جديدا بالغ الأهمية قد طرأ على العالم العربى، وأنه أصبح يطرح المستقبل لا الماضى، السلام لا الحرب، كأساس لتقرير أولياته. وسوف يكون لذلك أثر مؤكد على الرأى العام العالمى، بما فى ذلك ـ وهذا لاينبغى التهوين من شأنه ـ الرأى العام الإسرائيلى. إنه سلوك شأنه ـ ربما لأول مرة منذ حرب أكتوبر ـ وضع حكام إسرائيل، لا الحكام العرب، فى موقع الطرف الذى انتزعت منه المبادرة.

قلنا بأهمية أن يتسع التعاون العربى فى هذا الصدد لإشراك أطراف دولية ، فى مقدمتها اليابان. ولليابان إنجازات باهرة فى مجال الهندسة الوراثية، ومجال البتروكيماويات، وحتى فى مجال تحلية مياه البحر. ولكن إنجازاتها العلمية لم تصل بعد، لا هى ولا غيرها، إلى الحد الذى يتطلبه المشروع الذى نطرحه. ومجرد أن تشرك دول عربية ذات وزن على المسرح الدولى اليابان، فى مشروع عمرانى سلمى ضخم يناسب طموحات القرن الواحد والعشرين، هو دعوة للعالم المتقدم بأسره كى يشارك. أى كى يشارك الاتحاد الأوروبى وروسيا، وحتى الولايات المتحدة. فمن المؤكد أن واشنطن لن تعزل نفسها عن مشروع بهذا الحجم والدلالة بمجرد أن يرى النور، ذلك أنه من مصلحتها أن تنصرف المنطقة التى تختزن أهم مستودعات البترول فى العالم إلى مشروعات عمرانية عملاقة تحقق لها الاستقرار ومواكبه العصر.

عندئذ وعندئذ فقط، ومن موقع تكون أطراف عربية فيه هى التى بادرت، وهى التى شكلت عصب المشروع ونواته ومحركه، يكون التعامل مع إسرائيل. تكون

مفاتحتها. ويكون التنبيه لها بأن هناك فسحة محدودة من الوقت عليها أن تبادر هى فيه. كى تثبت أنها كفيلة باستثمار ماهو متاح لها من قدرات، ومن اتصالات على الصعيد العلمى والتكنولوجى، وعلى صعيد معاهد البحث فى كل مكان، للتعجيل بتنفيذ مشروع قوامه ازدهار المنطقة، وكى يكون منسوبا إليها فضل فى إنجاز « الاختراق العلمى والتكنولوجى » المنشود، قبل أن يصبح شح المياه سببا فى إشعال حروب جديدة على اتساع الشرق الأوسط .هكذا فقط بوسع إسرائيل اكتساب رضا أهل المنطقة. ووارد أن تكون قد اقنعتهم بأن وجودها بينهم خير لهم من غيابها عنهم . وأنها وقد جاءت من أوروبا لاتسعى إلى إستعباد الشرق الأوسط، وإنما كى تسهم فى أن تصبح المنطقة جزءا من أوروبا، من حيث الرفاهية المادية، ولا أقول الانتساب إليها حضاريا أو روحيا.

هل وارد أن يتشكل رأى عام إسرائيلى كفيل بإدراك أن مثل هذه « المبادلة»، مثل هذه «الصفقة»، أفضل لإسرائيل من الردع النووى، تأمينا لاستقرارها ومستقبلها؟ وأن التعاون الإسرائيلى/ العربى ينبغى بناؤه على مايكفل ازدهار الحياة للجميع، لا أن تكون ركيزته ملاحقة « الإرهاب» وإشاعة البغضاء؟ إن عنصرا هاما فى الرأى العام الإسرائيلى هو أنه نتاج تجربة عاشها اليهود خارج العالم العربى، وفى السياق الأوروبى بالذات. إن إحساس اليهود المفرط بضرورة توفير « حماية» لهم إلى حد اتخاذها شكل الردع النووى، إنما هو نتاج تجربتهم فى أوروبا، ونتاج تعرضهم لاضطهاد جسيم على يد قوى كبرى فى أوروبا. وهم يأتون إلى الشرق الأوسط، ويعاملون العداء العربى لهم، الذى جاء نتيجة استيلائهم على أرض عربية ، وكأنه صورة مكررة لما عانوه فى أوروبا. وتكمن خطورة هذا الاستنتاج فى أنه يقيم العلاقة بينهم وبين العرب على معطيات ليست هى نتاج حقائق المنطقة، وإنما هى نتائج قضية مستوردة. وهذا لن يخلق السلام أبدا.

ولكن ثمة بديلا ممكنا. وهو بديل لايستقيم مالم تتخل إسرائيل عن ترسانتها من الأسلحة النووية، كتعبير عن اعتراف منها بأن ارتباطها بالمنطقة لم يعد سنده « عصا نووية»، ولا هو سلام يخدم إسرائيل فقط، وإنما بصفتها شريكة - بما تملكه من قدرات - فى النهوض بالمنطقة لحساب كل سكانها.

خاتمة

السيطرة على المصير

قضيت حياتى منتميا إلى حركة اليسار الماركسى، معتقدا أنها الوحيدة الكفيلة بتحقيق «السيطرة على المصير». ومن هذه الوجهة تصورت أن حركة اليسار، حركة النضال من أجل الاشتراكية ، كفيلة بـ « توظيف » كل صور الصراع الأخرى لصالح قضايا التحرير. ولكن اكتشفت بعد سنوات أن الصراع العربى/ الإسرائيلى قد نجح فى ابتلاع وتوظيف كل أوجه الصراع الأخرى فى منطقتنا، بما فى ذلك نضالات اليسار. وهذا الإكتشاف واجهنى بإشكاله عويصة . هل من مرجعية وارد الاحتكام إليها، كى نطمئن إلى أننا أسياد مصيرنا؟ أم إننا هنا بصدد إشكالية غير قابلة للحسم ، يتعذر تقرير شىء نهائى بشأنها؟

* * *

من المفارقات الجديرة بالتأمل أن أبرز مؤسسي الحركة الماركسية المصرية التى أعيد إنشاؤها فى الأربعينات، كانوا يهودا. لقد ترتب على « تدخل» المندوب السامى البريطانى، من أجل تغييب « البعد الماركسى/ الشيوعى/ الأممى» عن الحياة السياسية المصرية ابتداء من عام ١٩٢٤ ، وحتى بداية الحرب العالمية الثانية، أن الحركة الوطنية المصرية قد ووجهت عام ١٩٣٦ باختبار عسير، عندما أبرم الوفد معاهدة مع بريطانيا، درءا ـ على حد قول الوفد ـ لخطر الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية الصاعدتين، خاصة إثر غزو موسولينى للحبشة، عند منابع النيل. فلقد ترتب على إبرام هذه المعاهدة أن قررت القطاعات الأكثر راديكالية فى الحركة الوطنية مخاطبة ود ألمانيا، من منطلق أن الوفد قد تخلى عن رسالته الوطنية، وهادن الاستعمار، وأن « عدو عدوى» لابد أن يكون « صديقى» .

وبعد سنوات إندلعت الحرب العالمية الثانية. ووصلت قوات روميل عام ١٩٤٢ إلى

مشارف الإسكندرية. وقامت تظاهرة تهتف: « إلى الأمام، يا روميل!» ولاشك أن المزاج العام فى الشارع المصرى وقتذاك كان مدعاة لانزعاج بريطانيا . فلقد فرضت على الملك فاروق بقوة دباباتها التى حاصرت قصر عابدين، إعادة الوفد إلى الحكم يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ . وكان لابد أن يتسع القلق ليشمل جاليات عديدة مقيمة فى مصر، وبالذات الجالية اليهودية، أكثر هذه الجاليات إدراكا لمخاطر احتلال ألمانيا النازية لمصر، فى ضوء ماكان معلوما عن اضطهاد هتلر لليهود.

والجدير بالملاحظة أن الأيديولوجية الشيوعية كانت كفيلة ربما على نحو أفضل من أية أيديولوجية أخرى، بتنبيه الحركة الوطنية المصرية إلى أنها لاتملك قصر إستراتيجيتها على أن « عدو عدوى هو بالضرورة صديقى»، ذلك أنه قد يكون عدوا ألدّ ، وأن النازية الألمانية يتعين النظر إليها على أنها أبشع أشكال الإمبريالية على الإطلاق. لقد كانت الشيوعية هى الأيديولوجية الوحيدة الكفيلة بتوفير حماية للجالية اليهودية فى مصر وقتذاك فى وجه الخطر النازى. ومن هنا وجاهة التساؤل: هل كان الدافع الدفين، غير المعلن (ربما حتى لأنفسهم) لإقدام مثقفين يهود من الطبقة الوسطى على تأسيس حركة شيوعية مصرية فى بداية الأربعينات، هو لحماية هويتهم اليهودية فى المقام الأول، لا لإطلاق حركة تستهدف تحرير الطبقة العاملة؟

ربما بدا السؤال « أكاديميا» وقت تأسيس هذه المنظمات، ذلك أن العمل من أجل إنقاذ أية فئة من الاضطهاد النازى - وطبيعى أن يشمل ذلك اليهود - لم يكن هدفا يتعارض مع أهداف التحرير. ولكن السؤال أصبح حيويا فى مرحلة لاحقة، عندما ووجهت الحركة الوطنية المصرية، بل والحركة القومية العربية، بإنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨ . فهل كان من الممكن النظر إلى حركة أنشئت فى مصر، وتحيطها الشبهات أنها قد أسست لحماية اليهود، على أنها كفيلة بالوقوف لإسرائيل، وهى الدولة التى جرى تبرير تأسيسها بأنه لحماية اليهود تحديدا؟

إن حركة ماركسية شابها مثل هذه الالتباسات « عند المنبع» كانت لابد أن تجد صعوبة فى التخلص منها كلية فى المراحل اللاحقة. وهو موضوع كان على أى الأحوال شائكا، لما كان ينطوى عليه من محاذير، خاصة من منظور ماركسى يحرص على تجنب الوقوع فى شرك « العنصرية» و«العداء للسامية». وهذا موضوع نال من شأن الماركسية فى مصر، خاصة إثر تولى الضباط الأحرار السلطة، وعلى نحو أعم، بعد أن أسفر عبد الناصر عن « وجه قومى» أصبحت له جاذبية غلابة. فبمجرد اندلاع حرب فلسطين

الأولى عام ١٩٤٨ . صدرت تشخيصات لهذه الحرب من قبل بعض القيادات اليهودية للمنظمات الشيوعية المصرية بأنها كانت « لحرف الأنظار عن الحركة الوطنية المصرية». و«أن شن مصر الحرب كان تلبية لمخططات الإمبريالية البريطانية ، بدليل أن الجيش المصرى قد عبر قناة السويس التى كانت ترابط فيها قوات الاحتلال دون اعتراض منها» و«أن دولة إسرائيل سوف تشكل واحة للديموقراطية فى منطقة عربية مازالت ترزح تحت نير الإقطاع» ، إلخ .

صحيح أن هذه الحجج كانت تتردد فعلا فى أدبيات الحركة الشيوعية العالمية وقتذاك. ولكن الأمر المؤكد أنها لم تكن مستساغة قط فى نظر عناصر وطنية مصرية جذبتها المنظمات الشيوعية. وهكذا تعارضت رؤية ومصالح المتمصرين اليهود الذين أسسوا هذه المنظمات مع رؤى ومصالح المثقفين المصريين الذين جندوا فيها. وبلغ التعارض بين الفريقين حد تفجير أبرز منظمة شيوعية وجدت فى الساحة وقتذاك هى «الحركة الديمقراطية للتجرر الوطنى» (حدتو) ، وتعرضها لأزمة عاصفة بمجرد اندلاع حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، وإعتقال العديد من الشيوعيين المصريين بتهمة الاشتباه فى ميولهم الصهيونية! واستبدَّ بالمثقفين المصريين الذين أصبح لهم مركز بارز فى الحركة الشيوعية بفضل مناهضتهم لمؤسسيها اليهود ـ خلال وعقب «أزمة حدتو» عام ١٩٤٨ ـ رد فعل عنيف انطوى بدوره على نوع من التمادى فى الاتجاه العكسى، وبالذات فى أعقاب ثورة ٢٣ يوليو وإنتهاج عبد الناصر خطا أخذ طابعه « القومى»، بجاذبيته العارمة، يتكشف بالتدريج .

ولاشك أن الضباط الأحرار قد انطلقوا بحركتهم من مواقع أيديولوجية وسياسية بعيدة كل البعد عن موقع الشيوعيين المصريين . كان الشيوعيون يدينون بالولاء للماركسية اللينينية ، بينما التزم عبد الناصر ورفاقه بمنهج « التجربة والخطأ». ولكن كان هناك أيضا بين الفريقين أوجه تماثل جديرة بلفت النظر. فلقد انتمى الضباط الأحرار، وأيضا المثقفون المصريون الذين جندهم للحركة الشيوعية مؤسسوها اليهود، إلى نفس الشرائح من البرجوازية الصغيرة. كما أن الفريقين انطلقا من مواقع وطنية لينتهيا إلى مواقع « اشتراكية». ومن المؤكد أن عنصرا هاما قد فصل بينهما، هو ماكان يحمله عبد الناصر من شك عنيد إزاء الشيوعيين، وإيمانه بأن ولاءهم لموسكو كان لابد أن يجبّ وطنيتهم وعقيدتهم القومية. وكان لهذه العوامل كلها أثر فى تقرير علاقة من نوع غير مألوف بين قيادة الثورة والماركسيين المصريين. ففى عام ١٩٥٨ ، نجح الشيوعيون فى

تأسيس « حزب شيوعى مصرى» واحد ، خلال أكبر عملية توحيد للمنظمات فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، كما تقرر ـ مع عملية التوحيد ـ إبعاد الرفاق من أصل يهودى من مراكز إصدار القرار بالحزب. بيد أن عام ١٩٥٨ هو أيضا العام الذى طالبت فيه قيادة الثورة « الحزب الشيوعى» بحل نفسه، وبانضمام أعضائه ـ كأفراد ـ إلى تنظيم عبد الناصر الأوحد وقتذاك « الاتحاد القومى» . وقد رفض الحزب . وأعقبت ذلك اعتقالات عام ١٩٥٩ . وكان الاتهام المحدد الموجه إلى الشيوعيين المصريين، فى هذه المرة ، هو أنهم يدينون بالولاء للأحزاب الشيوعية العربية، وبالذات للحزبين السورى والعراقى، باعتبارهما مهندسى مشروع « وحدة قومية» استند إلى ثورة تموز فى العراق، وأراداً به مناهضة مشروع الوحدة بين مصر وسوريا الذى أقامه عبد الناصر مع حزب البعث.

غير أن الشيوعيين المصريين أفرج عنهم فجأة دون ما التفات إلى الأحكام التى صدرت ضدهم ، قبيل زيارة خروشوف لمصر لافتتاح السد العالى فى أبريل ١٩٦٤ . لقد كانت الصراعات المحتدمة حول كيفية بناء الوحدة القومية، وتحت قيادة من، قد هدأت بعد انفصال سوريا عن مصر، وسقوط نظام عبد الكريم قاسم فى العراق. ثم أخذ يتبلور بالتدريج توجه لخروشوف تمايز به عن الخط الستالينى بعد أن أدان جوانب عديدة من هذا الخط فى المؤتمر العشرين للحزب السوفيتى عام ١٩٥٦ . وكان من أوجه هذا التمايز ظهور منظرين سوفييت فى بداية الستينات، أخذوا يدعون لنظرية عرفت «بالطريق اللارأسمالى إلى الاشتراكية». وقد قصد بها أن التحول إلى الاشتراكية وارد حدوثه فى البلدان الوطنية الحديثة الاستقلال.تحت قيادة « ثوريين وطنيين» ليسوا بالضرورة ماركسيين لينينيين. وكان عبد الناصر، خاصة عقب التأميمات الكبرى التى أقدم عليها عام ١٩٦١ ، من أبرز المرشحين لهذا الوصف. أى أنه أصبح كفيلا، فى نظر القيادة السوفيتية، بأن يحل محل الحزب الشيوعى المصرى فى فتح الطريق إلى الاشتراكية. وتداعى من ذلك بالبداهة أن الشيوعيين المصريين أصبح عليهم تيسير تحول عبد الناصر من صفته كـ « ثورى وطنى» إلى صفته كـ « ثورى اشتراكى»، لا إعاقة هذا التحول.

فى هذه الظروف تحديدا، تخلى عبد الناصر عن إصراره على عدم الإفراج عن الشيوعيين، وأطلق سراحهم جميعا قبل أن تطأ قدم خروشوف أرض مصر بساعات، دون أن يشترط منهم حل منظماتهم. وبعد أشهر، أقدم الشيوعيون بأنفسهم على حل منظماتهم، وإنضموا ـ كأفراد ـ إلى الاتحاد الاشتراكى، وألحق منهم من ألحق بـ «تنظيم»

عبد الناصر « الطليعى» السرى. وهكذا زالت كل أوجه التمايز بين الاتجاه الوطنى «القومى» الذى قاده عبد الناصر، وبين فريق المثقفين الشيوعيين الذين نحوّا اليهود وحلوا محلهم فى قيادة الحركة الشيوعية المصرية .

والدرس المستخلص مما سبق هو أن الحركة الشيوعية المصرية قد عاشت طوال ربع قرن ـ منذ بداية الأربعينات وحتى عام ١٩٦٥ ـ مرحلتين: مرحلة هيمنت على مقدراتها قضية «هوية اليهود»، وهى قضية تفاقمت عالميا مع اضطهاد النازى لليهود وأفرزت فى النهاية دولة إسرائيل، ومرحلة اتسمت بصفة « رد الفعل» لهذه الظاهرة ، هى مرحلة التحاق الحركة الشيوعية المصرية بالحركة « القومية » العربية، عبر منعرجات معقدة سادها « سوء التفاهم» والتناحر إلى حد حبس الشيوعيين والتنكيل بهم وتعذيبهم طوال سنوات. وفى المرحلتين عجزت الماركسية المصرية عن أن تنشىء « حركة بروليتارية مستقلة» تماما . ظلت حركة اليسار فى مصر حبيسة عملية « توظيف» من قبل الصراع العربي / الإسرائيلى، ولم تكن بصدد العملية العكسية كما اعتقد اليساريون المصريون. كان اليسار المصرى موضع « توظيف» من قبل أبرز صراع فى المنطقة . ولم ينجح اليسار فى « توظيف» هذا الصراع لصالح قضايا التحرير. . والسلام.

وما انسحب فى هذا الصدد على الحركة الشيوعية المصرية ، وارد أن يكون قد انسحب أيضا على حركات شيوعية عربية أخرى، وهو موضوع جدير بالبحث. فان الأيديولوجية الماركسية تم فى العالم العربى «استيرادها». ولم ينجح الشيوعيون العرب كثيرا فى زرعها زرعا أصيلا فى التربة العربية، وكان للقوميين، ثم للإسلاميين، دور أبرز فى هذا الصدد. ثم إن إسرائيل أيضا جرى « استيرادها». فهل كان لوجه التشابه هذا دور فى «توظيف» الشيوعية العربية؟

* * *

تعبير « التوظيف المتبادل» استخدمناه كثيرا فى هذه الدراسة، ولكن دائما بمعناه السلبى. وقد سئلت، ذات مرة، من يساريين إسرائيليين عن احتمالات قيام حوار بناء بين قوى اليسار فى مصر وإسرائيل، وعن تفسيرى لتصدر اليسار المصرى صفوف المعارضين للسلام العربى/ الإسرائيلى، لدرجة أن بعض فصائله تشكك فى مجرد حق دولة إسرائيل فى الوجود ؟ قلت إننى لست متفائلا بشأن إمكانيات قيام حوار بنّاء بين قوى اليسار فى مصر وإسرائيل فى الظروف الراهنة، ذلك أن هذا الحوار كى يقوم لابد أن تكون مرجعيته « الأممية». و«الأممية» مهزومة الآن كأيديولوجية على الصعيد العالمى منذ

سقوط الأنظمة الاشتراكية، فضلا عن تعرضها إقليميا لهزيمة . وقلت إن هزيمتها إقليميا إنما ترجع إلى جنوح قطاعات هامة من اليسار الإسرائيلى صوب الصهيونية . قَابَلَهُ جنوح قطاعات هامة من اليسار العربى صوب العقيدة القومية (طبعا مع استثناءات لدى الطرفين) . ثم إن إقامة السلام على « سوق شرق أوسطية» كما يدعو بيريز (وهو أحد أقطاب « الدولية الاشتراكية»)، إنما تعنى إقامته على دوائر المال والأعمال إقليميا وعالميا، أى على الشركات المتعدية الجنسيات فى النهاية . وهذه القوى هى مرتكز اليمين لا اليسار. أما عن استمرار وجود اتجاهات فى اليسار المصرى مازالت تشكك فى حق دولة إسرائيل فى الوجود، فربما كان تعبيرا متشددا عن جنوح اليسار على جانبى خط المواجهة نحو النزعات القومية، وكرد على انطلاق كافة القوى الإسرائيلية، بما فيها اليسار الإسرائيلى من شرعية قيام الدولة الصهيونية، أى بلوغ «الصهيونية» حد حجب « الأممية» تماما .

ولكن السبب الأهم، ربما ، للنظر إلى « التوظيف المتبادل» من جانبه السلبى، هو أنه نتاج حقيقة أن الطرفين أضحيا عاجزين عن مواصلة الحرب، وعاجزين فى الوقت ذاته عن بلوغ حد من « الثقة المتبادلة» يكفل لهما الاحتكام إلى قيم مشتركة، وإقامة سلام بالمعنى الصحيح للكلمة . ومن هنا فلا مخرج من المأزق إلا بمحاولة كل منهما «توظيف» الآخر. وطبعا الطرف الأقوى هو الأقدر على « توظيف» الأضعف . إننا إذن بصدد منتصر ومهزوم . بصدد ما أسميناه « لعبة صفرية». وهى لعبة تُولِّد لدى «المهزوم» ـ الموصوف بأنه ليس مهزوما ـ الإحباط، وبالتالى استمرار الصراع، ولكن بغير الطرق النظامية، وربما بالذات بطريق « الإرهاب» .

ولكن بمعنى أعم، فان « التوظيف المتبادل» حتى إذا ما أسفر عن « حالة» ليس فيها منتصر بشكل حاسم، ولا مهزوم بشكل قاطع، فإن هناك على وجه التأكيد ما ينم عن أن الفرقاء لايسيطرون على مصيرهم . إن الذى يتحكم فى مجريات الأمور هو محصلة عملية « التوظيف المتبادل»، وهى آلية « عمياء»، لا تحكُّم لأحد فيها . إنها كآلية «السوق» ، وآلية « الديمقراقية» . ليس بوسع أحد الادعاء بأنه فى مركز الربان .

ومع ذلك، وارد أن نتأمل أيضا احتمال أن يحمل « التوظيف المتبادل» مدلولا إيجابيا . قد يعنى أيضا نوعا من « التلقيح المتبادل» . ومن « التخصيب المتبادل» . باختصار، قد يحمل ثمرات تلاقى الحضارات .

لقد أخذنا على قول بيريز بشأن تحويل « الشرق الأوسط» إلى « إسكندنافيا» أنه يعنى

بهذا التحويل « هبة إسرائيلية»، أى نتاج « السلام الإسرائيلى». وليس فى التاريخ هبات. إن الحقوق تنتزع. ومن لاينتزعها لايكتسبها، حتى لو ادعى المانح أنه قد منحها. ولذلك نقول إن مشروع إزالة الصحراء العربية بفضل تحلية مياه البحار والمحيطات، بدلا من خوض حروب مياه مستقبلا تستنزف المنطقة نهائيا، لاينبغى أن يكون « هبة إسرائيلية»، بل لامفر من أن يكون انتزاعا عربيا. وبقدر اكتساب «التوظيف المتبادل» هنا صفة « التخصيب المتبادل»، ينشأ المشروع متوازنا وناجحا.

ليس واردا أن يكون توطين إسرائيل الدائم فى البيت العربى مالم تكن قد أضافت شيئا إلى هذا البيت فى مستوى تحويل « الأصفر» بالأرض العربية إلى « أخضر » ، بديلا عن فرض وجودها بقوة عصاها النووية.

إن الصراع العربى/ الإسرائيلى هو من أخطر نزاعات القرن العشرين. كانت له أبعاد دراماتيكية، ولن يكون له مخرج من الباب الخلفى. لن يتم تجاوزه بالمساومات الصغيرة، ولا بالمزايدات الرخيصة. لابد أن يكون تجاوزه دراماتيكيا هو الآخر. وهذا المخرج الدراماتيكى هو الذى سوف يتذكره أحفادنا، وأحفاد أحفادنا فى القرون القادمة.

إن الصراعات العظمى لايتم تجاوزها إلا باكتشاف عدو أخطر، يتهدد الأطراف المتصارعة جميعا. والعدو الأخطر بعد سقوط « النظام العالمى الثنائى القطبية» لم يعد يتمثل فى « كتلة دولية» متسلحة بـ« رؤية أيديولوجية»، بقدر ما أصبح يتمثل فى ردود أفعال الطبيعة ، حيال إساءة معاملتنا لها فى عصر انتصار التكنولوجيا.

تحاول إسرائيل جعل هذا العدو الأخطر « الإسلام السياسى»، خاصة فى تعبيراته المتطرفة، وبالذات فى صورتيه الفدائية والإرهابية. ولكن هذا التعبير عن الرفض العربى «رد فعل» أكثر منه « فعلا» ، و«رد فعل» مرتبط بخيبة الأمل والإحباط واليأس. وشأنه أن يزول مع زوال أسباب اليأس، واسترداد الأمل، والثقة فى المستقبل ، والسيطرة على المصير.

وقد توحى قوة التكنولوجيا فى عصرنا بأننا بصدد سيطرة متعاظمة على المصير. ولكن هذا ليس صحيحا بالضرورة . إننا ننجز المعجزات فى السيطرة على الطبيعة. ولكن لهذه المعجزات ثمنا . إن لكل إنجاز تكنولوجى عظيم آثارا جانبية لا نعلمها، ولا نتكشفها إلا من خلال الممارسة. ووارد أن تكون الآثار الجانبية السلبية التى لاندركها أبعد خطورة

مما استهدفناه أصلا بما أقدمنا عليه، ورسمنا له سلفا وأنجزناه فعلا . وبذلك لانزداد سيطرة على المصير، وإنما تزداد الطبيعة انفلاتا، وذلك بصنع أيدينا.

إن العدو الأخطر فى حالة الصراع العربى الإسرائيلى، هو قفر الأرض. ندرتها كيفا مع وفرتها كما. لأنها فى أغلبها صحراء جرداء، لا تصلح وعاء للحياة والتنمية فى تواكب مع التكاثر السكانى. وشرط السيطرة على المصير هو إحلال الوفرة محل الندرة. إن المياه فى أرض جرداء متى تتحول من الندرة إلى الوفرة، إنما تحيل الأرض ذاتها إلى مصدر وفرة ورفاهية . إن الصراع من أجل الأرض ظل صراع ندرة، بين العرب والإسرائيليين. إن الصراع من أجل المياه لن يكتمل مالم يصبح ذات يوم إنجازا عربيا إسرائيليا من أجل الوفرة والحياة، والتخلص من الإحساس بأن الآخر مُعْتدٍ .

هل من حتمية فى أن يتحول الصراع إلى تكامل بين أضداد؟ هل من حتمية فى ألا يسفر الصراع من أجل الأرض عن صراع حول المياه؟ هل من حتمية أن يكون حل الصراع القادم حول المياه هو مفتاح الصراع الراهن حول الأرض؟ هل من حتميات ومن جبريات عموما فى التاريخ؟ هل كانت هناك حتمية أن هؤلاء اليهود الذين نشئوا على هامش التاريخ فى مناطق نائية من أوروبا الشرقية يصبحون طرفا مركزيا فى القرن العشرين؟ هل من حتمية أن يصبحوا عنصر تلقيح وتخصيب للمشرق العربى على مشارف القرن القادم؟ أسئلة تنطوى على تأملات فلسفية أكثر منها ذات طابع سياسى.

الأمر المؤكد أن تجاوز الصراع العربى/ الإسرائيلى لن يتحقق من منطلق إجهاض الصحوة العربية وإهدار القومية العربية، بل على العكس. إنه لن يتحقق مالم يكن من منطلق تعزيزها مع تجديدها، وما لم يلب الكبرياء العربية ، ويؤكد الهوية العربية على قدم المساواة مع تكريس الهوية اليهودية. ليس المطلوب إذابة الشخصية الثقافية والحضارية للأطراف، وإنما المطلوب التخصيب المتبادل فى إطار الاحترام المتبادل، وإكتمال كل طرف إمكانياته الكامنة. فى هذا الإطار فقط نستطيع أن نتحدث عن «شرق أوسطية» لاتتعارض مع « القومية العربية»، « شرق أوسطية» تعتبر خطوة يجرى بها التمسك بجوهريات « القومية» وتتجاوزها فى الوقت ذاته، من أجل مشروع أوسع نطاقا، وأكثر رحابة ومسايرة لمقتضيات العصر. بذلك نكون قد حمينا تراثنا القومى، ووظفناه من أجل المستقبل. ونكون قد وقفنا ضد شراك أن يكون انتسابنا إلى تراثنا الحضارى والثقافى والدينى سببا فى التخلى عن العصرية، والرؤية المستقبلية، للانتماء

إلى ماض بعيد يهددنا بالعقم والعجز، فى وجه تحديات مستقبلية ضارية .

إن الإستعانة بتكنولوجيات تحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية، وتكنولوجيات الهندسة الوراثية لقهر الصحراء، وتحويل ما تبطنه هذه الصحراء من بترول إلى بتروكيماويات، إنها هى أنشطة تنسب شعوب المنطقة إلى القرن الواحد والعشرين، لا إلى أساطير عن عصور مضت ولن تعود. إنها أنشطة تعلق التنمية والنهوض بشعوب المنطقة على فكر وعلم وحضارة ورؤى المستقبل. إنها صانعة واقع كفيل بقهر الإحباط، وإعادة الأمل، وإحياء الإحساس بالسيطرة على المصير. هذا خير سبل تجاوز السلفية، ومناهضة العنف والأرهاب اللذين يولدهما الإحباط، وخيبة الأمل، والشعور بالعدمية والضياع .

ولكن هل مستساغ من رؤية تنتسب إلى اليسار اعتبار «التكنولوجيا» لا «الأيديولوجيا» مفتاح الخروج من المأزق؟ أليس هذا جوهر ما قد أوردناه بقولنا إن الصراع مع الطبيعة من الممكن أن تكون له أولوية على الصراع بين البشر؟ أليس معناه أن «الأيكولوجيا» أصبحت تحل محل « الأيديولوجيا»؟ أين هذا من مفهوم اليسار؟ هل لليسار مستقبل فى إطار هذه المعطيات؟ وهل مازال له مدلول فى عصر سقوط القلاع العالمية التى نسبت نفسها إلى مُثُل اليسار؟

* * *

لا أزعم أن الرؤية التى طرحتها فى هذه الدراسة تنطوى على أية « جبرية» وأنها الرؤية الوحيدة الممكنة الطرح. قد تكون مجرد سراب فى الصحراء العربية المترامية الأطراف . ولكن أعنى بها أن طرح رؤى عن المستقبل ممكن ، وأن النظر إلى المستقبل لاينبغى أن يكون سوداويا بالضرورة .

ثم علينا أن ندرك أن اليسار ليس مفهوما جامدا، يخضع لقوالب مقررة سلفا. فلقد تطور كثيرا عبر العصور. والمتصور أنه سوف يواصل تطوره مع الإشكاليات الجديدة التى سيواجهها فى القرون القادمة .

يعود مصطلح « اليسار»، كما هو معروف إلى الثورة الفرنسية، وإلى جلوس ممثلى «عامة الشعب» (عرفوا وقتذاك بـ « الطبقة الثالثة» التى تتلو فى المقام النبلاء والكنيسة LE TIERS- ETAT) إلى يسار الملك فى « الجمعية التأسيسية» التى فتحت الطريق، عام ١٧٨٩ ، لإحدى أهم الثورات فى التاريخ . و«اليسار» بوجه عام شُخِّص بأنه يعبر

عن القوى التى تؤمن بالتقدم، وتدعو إلى التغيير الاجتماعى السريع (سواء بطريق الثورة أو الإصلاحات)، وإلى قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، وإلى تدخل الدولة فى شئون الاقتصاد، وإلى تحرر الشعوب من الإمبريالية. ومن خواص «اليسار» العداء للملكية الخاصة، والتطلع إلى الملكية الاجتماعية، ونصرة قضية البرولتياريا فى وجه البرجوازية، والسعى إلى مجتمع بلا طبقات، ولا امتيازات، والإيمان بمشاركة الجماهير فى العمل السياسى، وبإقامة مجتمع رفاهية يحقق لمختلف الطبقات مستوى معيشيا لائقا. ولزيادة المفهوم وضوحا، قد يكون من المفيد تحديد بعض المعانى العالقة بمفهوم «اليمين». إن « اليمينى»، خلافا « لليسارى»، يتمسك بالفروق الطبقية، ويرى فيها نظاما طبيعيا « مشروعا»، ويُعلى من شأن التقاليد، ويطالب بالدولة القوية، جنبا إلى جنب مع الحد من تدخل الدولة فى الاقتصاد.

لكلمة « اليسار» إذن مفهوم « عام» تطور وتنوع، مع اختلاف الموقع واختلاف الوقت، ولكن اتسم ـ لمدة طويلة ـ بقدر من الاتساق، حتى جاء انهيار الاتحاد السوفيتى، ومعه المعسكر الاشتراكى، فتعرض المفهوم لأوجه خلل، وكشف عن تناقضات داخلية، وأصبح بحاجة إلى مراجعة شاملة. وبادئ ذى بدء، ينبغى إدراك أن للتمسك بالمفهوم مستقبلا ميزة ، ذلك أن هذا التمسك رد على الفكر اليمينى المعاصر القائل بأن زوال « النظام العالمى الثنائى القطبية» إنما يعنى نهاية الفكر اليسارى فى كل صُوَره، وانتصار الفكر اليمينى انتصارا حاسما. وهذا هو الذى قصد بشعار «النظام العالمى الجديد» الذى أطلقه جورج بوش عندما حقق إجماعا على الصعيد الدولى فى إدانة غزو صدام حسين للكويت. وهذا هو الذى قصده المفكر الأمريكى فرانسيس فوكوياما بنظرية « نهاية التاريخ»، بمعنى أن عصر الصراع الأيديولوجى قد انتهى بسقوط الشيوعية (إثر سقوط الفاشية)، وأن الفكر الليبرالى بركيزتيه: الديموقراطية واقتصاد السوق أصبح الفكر الأوحد السائد والمرجعية الوحيدة.

إن التمسك بأن لمفهوم « اليسار » مستقبلا إنما يعنى أن الازدواجية العالمية لم تنته. إن ازدواجية الـ « شرق / غرب» قد حلت محلها ازدواجية الـ « شمال/ جنوب»، ونحن فى كل الأحوال بصدد تعبيرات مختلفة عن أن الصراع الاجتماعى لم يوضع له حد. فهل من « قاسم مشترك» يجمع بين كل ما يمكن نسبته إلى « اليسار»، فى وجه « قاسم مشترك» لكل ما يمكن نسبته إلى « اليمين»، تعبيرا عن استمرار « الازدواجية»، فى إطار التحولات الجذرية التى إعتَرَتْ العالم ، إلى حد قول البعض بأننا بصدد « إنقطاع

معرفى» EPISTOMOLICAL RUPTURE لم يمس فقط فلسفة العلوم الاجتماعية، بل أيضا فلسفة العلوم الطبيعية، وبالذات فلسفة أكثر مجالات العلم دقة وصرامة، وأعنى بذلك علوم الفيزياء منذ اكتشاف «ميكانيكا الكم» QUANTUM MECHANICS، ومبدأ «اللامحققية» UNCERTAINTY PRINCIPLE لهايزنبيرج، واكتشاف جوديل فى الرياضيات لمبدأ « عدم القابلية للتقرير» UNDECIDABILITY ؟ إن للمبدأين أثرا حاسما فى تأكيد أن « الجبرية التاريخية» كما ألف « اليسار» (بالذات، الفكر الماركسى) طرحه، بحاجة إلى إعادة قراءة متمعنة، وهذا أمر يمس مقومات الفكر اليسارى فى الصميم.

والحقيقة أنه إذا صح أن جوهر الفكر الذى انتصر، مع بلوغ أزمة الفكر اليسارى ذروة، هو الفكر القائم ـ كما قال فوكوياما ـ على آليتى « الديموقراطية» و«اقتصاد السوق»، وأن أساسه هو نبذ « الجبرية التاريخية»، ونفى الافتراض أن للتاريخ اتجاها، وأن الإنسان كفيل بتقرير مستقبله. إذا صح هذا كله، فإن جوهر الفكر اليمينى المعاصر هو القائل بتفوق « الآليات المصححة لنفسها بنفسها»SELF- REGULATORY MECHANISMS، وأسبقيتها على تلك التى تتقرر بمقتضى تدخل من جانب الإنسان، وبعبارة أدق: تدخل من جانب الدولة، وهو التدخل الذى يشكل أساس العقيدة الاشتراكية.

صحيح أن آليات السوق قد تفضى إلى أوجه خلل شديدة بين قوى هى فى وضع أصلح لاحتكار الأسواق، وأخرى تعرضها الأسواق للتهميش. ولكن الافتراض النظرى هو أن العرض والطلب يتوازنان، وأنهما يشكلان معا « آلية تصحح نفسها بنفسها»، خاصة فى إطار منطق « الخصخصة» الذى يطالب بتقليص دور الدولة فى الاقتصاد إلى أبعد حد.

ثم هناك تسليم أيضا بأن وضع الديمقراطية موضع التطبيق كثيرا ماكشف عن عيوب. ولكن الافتراض النظرى هو أن الديمقراطية تصحح العيوب بالاحتكام إلى الشعب عن طريق الاقتراع العام، ليتقرر ـ بواسطة انتخابات دورية ـ من هو، فى كل لحظة تاريخية، الأصلح للحكم. معنى ذلك أنه ليس لأحد الادعاء سلفا، ودون اجتياز «اختبار» الديموقراطية، أنه يمثل الشعب، و«اتجاه التاريخ»، و«جبريات المستقبل». وهكذا تصبح الديموقراطية آلية مصححة لنفسها بنفسها هى الأخرى.

ولكن، إذا كانت الآليات المصححة لنفسها بنفسها هى ركيزة الفكر اليمينى

المعاصر، فإن الفكر الذى ينطلق من فرضية أن الإنسان فوق الآليات العمياء، وأنه قادر على تصحيح مساره، وبالتالى السيطرة على مصيره، كفيل بأن يصبح ركيزة الفكر اليسارى النقيض. قد يقال أن اتخاذ فكرة « السيطرة على المصير» أساسا للتغلب على أزمة « اليسار» مستقبلا هو إعمال مقياس منقطع الصلة بالنظرة الطبقية. ذلك أنه وارد أن يقال، مثلا، إن الولايات المتحدة مجتمع يهيمن على مصيره. أى أن الهيمنة على المصير مفهوم لا يرتبط بالضرورة بمجتمعات اليسار، وإنما قد يكون مرتبطا بمجتمعات تشهد، ولو مرحليا ، قدرا من « الاتزان» والسلام الاجتماعى. وهذا صحيح. ولكن العلاج الجذرى لموضوع «السيطرة على المصير» إنما يفترض التسليم بأن الإنسان خليق بأن يسيطر، وأن « تدخله» لتقرير مجريات الأمور مشروع، وهذا افتراض يستبعده الفكر اليمينى المعاصر ابتداء.

ومع ذلك. فإنه علينا أن نسلم بأن الافتراض القائل بأن فكرة « السيطرة على المصير» كفيلة بأن تكون الفكرة المحورية المميزة « لليسار » مستقبلا افتراض مازال ينطوى على مطبات هامة ، نذكر منها:

* من مطاعن « اليمين» فى هذا الافتراض أن الكائنات الحية، بما فيها الكائنات الذكية، قد عجزت عبر التاريخ كله عن السيطرة حقيقة على مصائرها. لقد سعت ما استطاعت إلى أن تكيف نفسها لمقتضيات البيئة المحيطة، لدرجة أن بعض العلماء قد عرفوا « الذكاء» بأنه القدرة على تحقيق هذا التكيف. ولكن الارتقاء بـ « التكيف» إلى «السيطرة على المصير» طفرة كيفية ليس هناك دليل على أنها ممكنة. والرد على هذا المطعن هو أن المجتمعات البشرية تختلف عن الكائنات الحية الأخرى فى أن الذكاء البشرى قد أنجز مالم ينجزه كائن حى آخر فى القدرة على إعادة تكييف العالم المحيط لصالحه، وأن منجزات العلم والتكنولوجيا العصرية تبشر بأن الآفاق فى هذا الصدد بلا حدود. فإن المراهنة على عدم جدوى المحاولة موقف رجعى يتعارض مع الطموحات المشروعة للعقل البشرى. ولا يعقل أن نسلم بهزيمة لا رجوع فيها فى مجال « الهندسة الاجتماعية»، فى عصر أنجز فيه عقل الإنسان إنجازات خارقة، تبشر بنتائج تفوق أخصب خيال، فى مجال « الهندسة الوراثية» مثلا.

* إنجازات العلم والتكنولوجيا فى عصرنا تعلمنا أننا كلما زدنا علما زدنا إدراكا بما لانعلمه. وكلما اعتقدنا أننا زدنا سيطرة تكشفت لنا ثغرات وصور إنفلات لم تكن فى الحسبان. فهل يتعين علينا القول بأننا ـ فقط ـ خليقون بالسيطرة « أكثر» على المصير،

لاالسيطرة على المصير؟ أى أن نتحدث ـ فقط ـ عن مفهوم نسبى، لا عن مفهوم مطلق؟ وهذا يعرضنا لمطب، ذلك أن حديث اليسار عن « السيطرة على المصير» فى مواجهة منطق اليمين القائل بأن « الآليات المصححة لنفسها بنفسها» هى الوحيدة الصالحة ، إنما يفترض حدوث « طفرة» ـ مع إنجاز «الثورة الاشتراكية» ـ من حالة تسودها اللا سيطرة بشكل مطلق، إلى حالة تسودها السيطرة بشكل مطلق، وهذا يتعارض مع مقولتنا السابقة عن « نسبية» السيطرة ، واستحالة إكسابها صفة «الإطلاق».

إننا ـ إذن ـ لانتقل من حالة إلى نقيضها بصفة مطلقة. وكما يحاول الفكر اليمينى إعمال قدر من « التحكم فى المصير»، فى جوانب من الحياة العصرية يتعذر تركها تماما للتطور العشوائى (مثلا: فى مجال « الإيكولوجيا» وتعريض الكوكب لتلويث خليق بإنهاء صلاحيته كوعاء للحياة، أو فى مجال التكاثر السكانى، بمعدلات تهدد بتعريض البشرية لنقص يتعاظم شأنه فى الاطعام ؛ إلخ. .)، كذلك ، لن يجد الفكر اليسارى مناصا من إعمال «الآليات المصححة لنفسها بنفسها» (السوق والديموقراطية) جنبا إلى جنب مع محاولات « السيطرة على المصير»، على أن تشكل هذه الآليات عناصر «اختبار» لمدى السيطرة، ومع الحرص على أن تكون الأسبقية لافتراض « إمكان السيطرة»، لا العكس.

* ولكن أيا كان الاحتراس للحيلولة دون الانفلات، وأيا كانت « الاختبارات » الواجب إعمالها، فان فكرة « السيطرة على المصير» إنما تفترض أن التصور الذى نخطط له مسبقا هو الذى يجرى تنفيذه فعلا، وأنه لايقع فريسة عمليات أخرى تحتويه، بدلا من أن يحتوى هو كل ما من شأنه حرفه عن الهدف المرسوم. وهذا ما كشفت عنه تجربة اليسار فى مصر، وربما فى مواقع كثيرة أخرى. وهو مجال لمطبات علينا أن نسلم بأننا لا نملك حتى الآن أدوات علمية كفيلة بطمأنتنا أننا لسنا معرضين للوقوع فيها من جديد فى المستقبل. ومن هنا أهمية الديموقراطية والنقد والنقد الذاتى، والمراجعة المتجددة للمقولات، حتى يظل الفكر الخلاق حيا، وقادرا أبدا على التجديد والابتكار.

لقد صور الصراع بين المعسكرين العالميين طوال حقبة الحرب الباردة ـ كما سبق أن أشرنا ـ على أنه التجسيد الأبرز للصراع بين الاشتراكية والرأسمالية فى عصرنا. كان هذا ـ من الجانبين ـ الهدف « المعلن»، «المرسوم». ولكن انحدر به الحال إلى حد إكسابه محتوى مختلفا نوعيا. فان المنظومة الاشتراكية ، التى انطلقت من فرضية أنها تزاول

«جبرية التاريخ»، وتعمل من أجل بناء الاشتراكية فالشيوعية، إنما كرست جهودها فى المقام الأول للحاق عسكريا بالغرب، وضحت بمستوى معيشة جماهير الطبقات الكادحة ـ مبرر تشييد الاشتراكية أصلا ـ تلبية لمطلبات هذا اللحاق. لقد أصبح جوهر الصراع مزاولة سباق التسلح، لا الصراع الطبقى على الصعيد العالمى. وأقام جورباتشوف «البريسترويكا» بأمل تجنيب المجتمعت الاشتراكية أوزار اللحاق عسكريا مع أمريكا، فى عصر امتد فيه هذا السباق إلى الفضاء الخارجى، وأصبح يوصف بـ « حرب النجوم». غير أن الاتحاد السوفيتى، ومعه المعسكر الاشتراكى، قد انهارا، لافتقارهما إلى مقومات الاشتراكية التى تكفل لهما الصمود والبقاء فى ظل المعطيات الجديدة. معطيات اقتضت المكاشفة («جلاسنوست»)، والمفاتحة على الآخر، وسقوط حوائط برلين، وإعمال الصراع فى ظل التعايش السلمى، لا من خلال سباق فى صنع أدوات موت.

وقد كشفت صور الصراع فى الشرق الأوسط عن ظواهر مماثلة هى الأخرى. فلقد انطلقت الأطراف من أن الصراع الرئيسى فى المنطقة، قبل أن يكون بين الاشتراكية والرأسمالية، هو بين الصهيونية والقومية العربية. غير أن زيارة السادات للقدس، ثم أزمة الخليج، هما معلمان هامان على الطريق فى التعبير عن بلوغ الصراعات بين الأنظمة العربية حدا أصبحت له أسبقية على الصراع مع إسرائيل. وأصبح بوسع إسرائيل «توظيف» هذه الصراعات لصالحها. فكيف الخروج من الحلقة المفرغة؟

إن « التوظيف المتبادل» لايمكن أن يظل إلى غير أجل قلقا فى قريتنا الكونية، ما بين الارتقاء إلى « التخصيب المتبادل» والانحدار إلى « الاقتتال المتبادل» حول « أرض» تضيق بالجميع، رغم مساحاتها الشاسعة. وليصبح « تخليق الماء العذب الوفير» وجهتنا. ومصدرا لاينضب لازدهار منطقتنا، ورمزا لجهد جدير بنا أن نبذله من أجل التغلب على « الندرة» المولدة للإحباط، والمفرزة لإيمان راسخ ومتجدد ـ لدى كل الأطراف ـ بأن « الآخر» هو « بالضرورة» وفى كل الظروف، « معتد» و«عدو». وما «السيطرة على المصير» فى النهاية، إلا القدرة على حسم كل تردد فى هذا الصدد لنصرة الأمل والتفاؤل والثقة وانتصار الحياة.

* * *

وختاما، وبصفتى خريج كلية هندسة، أعتقد أنه من حقى أن أستعير من لغة «الهندسة» مصطلحات أجمل بها حديثى عن قضايا المصير. وأن أقول : ليست هناك

حتمية أن تكون الإنهيارات التى شهدتها إنجازات القرن العشرين فى مجال « الهندسة الاجتماعية» إخفاقات لا رجعة عنها ، خاصة مع الإنجازات المبهرة التى تبشر « الهندسة الوراثية» بتحقيقها على مشارف القرن المقبل .

ولكن، إن كان لمنطقتنا إنجاز وارد أن تسهم به، كمشاركة منها فى إفتتاح الألفية الجديدة، أقول : إن هناك ما يؤهلها لتدشين عصر « الهندسة الإيكولوجية»، عصر إعادة تشكيل حقائق الجغرافيا والجيولوجيا لصالح الجنس البشرى، بمشروع لتحلية مياه البحر ينهض « سدا عاليا» يخدم أراضى المنطقة على إتساعها، لا أرض مصر وحدها .

وحتى تصبح صحراء كوكبنا ، مع تعميم مشروعات تحلية مياه المحيطات عند نهاية القرن القادم ، واقعا منسوبا إلى ماض لن يعود .

هذا هو السيطرة على المصير.

هوامش :

أنظر كمراجع لهذا الفصل : « مستقبل الماركسية فى مصر»، لمحمد سيد أحمد ، مجلة « القاهرة» نوفمبر ١٩٩٢ ، و«حول مفهوم اليسار مستقبلا» ، لمحمد سيد أحمد بمجلة « الطريق» اللبنانية أكتوبر ١٩٩٤ .

الفهـــرس

صفحة

رقم الإيداع ٥٥٣٠ / ٩٥
I.S.B.N. 977 - 09 - 0294 - 2

مطابع الشروق
القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف: ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس: ٣٩٣٤٨١٤
بيروت: ص ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف: ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣

سلام.. أم سراب؟

« ليس معقولا أن يكون هناك ، فى منتصف القرن القادم ، كل هذه الكمية المهولة من الرمال ، وكل هذه الكمية الهائلة من المياه فى البحار التى تحيط بمنطقة الشرق الأوسط ، وأن يظل البشر عاجزا عن فصل الملح عن الماء ، لقهر الصحراء ، وزراعة الأرض ، وإقامة الصناعات وزيادة الموارد ، وخلق فرص عمل ، وتلبية حاجات قاطنى المنطقة الذين سوف يتضاعف عددهم مرة كل ربع قرن .

« ليس معقولا التسليم بهذه « الهزيمة » فى وجه الطبيعة ، فى عصر انتصار التكنولوجيا ، وتحقيق العلم إنجازات مبهرة .

« ليس معقولا أن نسلم بتجدد الصراع فى الشرق الأوسط بسبب ندرة المياه ، بعد أن استبد الصراع بالمنطقة ، واستنزفها ، وبدد مواردها ، طوال ثلثى قرن ، بسبب خلافات حول الأرض » .

* * *

« إن عملية السلام التى أجريت حتى الآن محكوم عليها بالفشل . ربما لن يسمح لها بإشهار فشلها «رسميا» . ولكن ظلت لاتحرز أى تقدم بعد عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ . . حتى بدا أن «عملية أوسلو» دعت عام ١٩٩٣ إلى بارقة أمل ، وأنبأت باحتمال إنجاز تحول أساسى نحو السلام . .

« ولكن سرعان ما تبين أن العملية خيبت الآمال ، واسفرت عن حال ربما كان فى بعض وجوهه أكثرترديا . . »

* * *

« إن إسرائيل قد تعيش الآن أزهى أيام تاريخها ، وإنها قد تبدو المنتصرة . . بينما يكون سراب فى الصحراء العربية المترامية الأطراف . . »

* * *

« إن الصراع العربى الإسرائيلى هو من أخطر نزاعات القرن العشرين . كانت له أبعاد د
ولن يكون له مخرج من الباب الخلفى . لن يتم تجاوزه بالمساومات الصغيرة ، ولا بالمزايدات ال

« لابد أن يكون تجاوزه دراماتيكيا هو الآخر . . » .

